

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية
أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وجباية
بعنوان:

التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتقليل الفجوة الضريبية في الجزائر دراسة حالة: مديرية كبريات المؤسسات

إشراف الأستاذ:

أ. د. يونس زين

إعداد الطالب:

محمد علي قناص

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
محمد الهادي ضيف الله	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
يونس زين	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
مصطفى عوادي	أستاذ	جامعة الوادي	ممتحنا
صالح حميداتو	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
رمزي زعيمي	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	ممتحنا
سمير شيبان	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

آية 11 من سورة المجادلة

رأينا أن

"لا يَكُـبُّ أحدٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا الكانُ أحسنَ ولو زيدَ هذا الكانُ يُستحسنُ، ولو قُدِّمَ هذا الكانُ أفضلَ ولو تركَ هذا الكانُ أجملُ وهذا من أعظم العِبَرِ، وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر"

العماد الأصفهاني

شكر ونقد

"كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأجب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى
التسليم صل الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين
بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده على مما رزقني به من نعمة وعلى أن أحانني على إنجاز
هذا البحث،

فإنه من باب العرفان بالجميل أن أتوجه في بداية هذا البحث بجزيل الشكر والتقدير إلى
أستاذي المشرف البروفيسور "زين يونس" على توجيهاته ونصائحه القيمة، وتقديم التوصيات
الرشيدة، وحرصه على تقديم يد العون والمساعدة ولم يذخر جهدا في تشجيعي ومساعدتي
لإنجاز هذا العمل، نعم الأستاذ بارك الله فيه وجعلها في ميزان حسناته.
كما كنت فخورا بالعمل مع الأستاذ الدكتور "عبيدي مصوات" من خلال الاتصال الدائم من
قريب أو من بعيد.

كما أتوجه بجزيل الشكر الأستاذ "ضيف الله محمد الهادي" لدعمه لنا ومساعدته المتواصلة
وتشجيعه لنا لإتمام هذا العمل فجزاه الله عنا كل خير.

وأتقدم بوافر التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة والحكم
عليها، وكذا جميع المشاركين في المقابلات والاستطلاعات والذين ساهموا بوقتهم الثمين
 للمشاركة في هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ "توبة فوزي" و الأخ "مصباحي رضا".
كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أساتذة جامعة الشهيد
حمه لخضر بالوادي، ولكل من أسهم برأيه وشجعني ولو بكلمة طيبة لإخراج هذا البحث.

المخلص

تهدف الدراسة لمعرفة مدى مساهمة استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني ك تقنية حديثة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التقليل من الفجوة الضريبية، وذلك من خلال مواصلة الجوائر تطبيق عصرنه الإدارة الجبائية في جانبها المتعلق بالرقمنة والجهود المستمرة دوما في تعميم إطلاق النظام المعلوماتي "جبائتك" على كافة مراكز الضرائب بقرار مديرية كبريات المؤسسات.

من هنا جاءت الدراسة بتقديم أبرز المفاهيم النظرية المتعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية والتعريف بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني المستحدث بمديرية كبريات المؤسسات، ومدى تأثيره على عملية التحصيل الجبائي، من خلال تعزيز العلاقة الضريبية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية، ومساهمته في تفعيل آليات الرقابة الجبائية والقضاء على حالات الغش والتهرب الضريبي، مستندين بذلك لدراسة تقييمية باستخدام مجموعة من المؤشرات التسيير والأداء المعتمدة بالإدارة الجبائية لقياس مدى فعالية استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى دراسة استبائية لتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة، حيث بعد تحليل النتائج تم التوصل إلى أن التصريحات الجبائية الإلكترونية لها دور فعال في تعزيز الالتزام الضريبي وتفعيل آليات الرقابة الجبائية والتقليل من الفجوة الضريبية بالرغم من وجود بعض العراقيل والصعوبات.

الكلمات المفتاحية: عصرنه الادارة الجبائية، تصريح جبائي الكتروني، فجوة ضريبية.

Abstract:

The study aims to ascertain the extent to which the use of electronic tax declaration clearance as a modern ICT technology has reduced the tax gap, through Algeria's continued application of the era of fiscal administration in its digitization aspect and the continuous efforts to disseminate the launch of the "Jibaya'tic" information system to all tax centres in the guise of the Directorate of Major Enterprises.

Hence, the study presents the most prominent theoretical concepts of electronic fiscal declarations and introduces the draft electronic fiscal system developed by the Directorate of Major Enterprises, and its impact on the fiscal collection process, by strengthening the tax relationship between taxpayers and the tax administration, Its contribution to the operationalization of the mechanisms for the prevention of fraud and tax evasion on the basis of a calendar study using a set of management and performance indicators adopted by the Department of Penal Administration to measure the effectiveness of the use of e-authorization by the Directorate of Major Enterprises, In addition to a questionnaire study to strengthen the response to the study's hypotheses, after analysing the findings, it was found that electronic taxation declarations were instrumental in strengthening tax liability, activating the mechanisms of taxation control and reducing the tax gap despite some obstacles and difficulties.

Keywords: Modernization of Fiscal Administration, Electronic Tax Declaration, Tax Gap.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	
الصفحة	المحتويات
-	الآية القرآنية
-	الشكر و التقدير
-	الملخص
X - VIII	فهرس المحتويات
XII	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XVI	قائمة الملاحق
XVIII	قائمة المصطلحات
أ - ح	المقدمة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة وأطراف العلاقة الضريبية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة
03	المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها
05	المطلب الثاني: المبادئ العامة للضريبة وتصنيفاتها
08	المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة
12	المبحث الثاني: الضرائب والرسوم المطبقة في النظام الضريبي الجزائري
12	المطلب الأول: الضرائب على الأرباح
16	المطلب الثاني: الرسوم على رقم الأعمال
23	المطلب الثالث: الضرائب والرسوم الأخرى
28	المبحث الثالث: أطراف العلاقة الضريبية وطبيعتها القانونية
28	المطلب الأول: مفهوم الإدارة الضريبية، مقوماتها وشروط عملها
32	المطلب الثاني: مفهوم المكلف بالضريبة، حقوقه و ضماناته
37	المطلب الثالث: العلاقة الضريبية والعوامل المؤثرة فيها
40	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تطبيق الادارة الالكترونية في النظام الجبائي الجزائري

42	تمهيد
43	المبحث الأول: ماهية الادارة الالكترونية
43	المطلب الأول: مفهوم الادارة الالكترونية، خصائصها و أهدافها
46	المطلب الثاني: دوافع وأبعاد التحول للإدارة الالكترونية
47	المطلب الثالث: متطلبات تجسيد الادارة الالكترونية ومعوقاتها
53	المبحث الثاني: الادارة الضريبية أمودجا لتطبيق الادارة الإلكترونية
53	المطلب الأول: مفهوم عصنة الإدارة الجبائية واهدافها
56	المطلب الثاني: مخطط عصنة الإدارة الجبائية ومتطلباتها
62	المطلب الثالث: تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية في عصنة الادارة الجبائية
64	المبحث الثالث: مضمون عصنة الادارة الجبائية
64	المطلب الأول: عصنة وتحديث الإدارة الجبائية
70	المطلب الثاني: التسيير الالكتروني ورقمنة العمليات الجبائية
72	المطلب الثالث: تقييم فعالية عصنة الإدارة الجبائية
78	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: التصريجات الجبائية الالكترونية وأثرها في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري	
80	تمهيد
81	المبحث الأول: ماهية التصريجات الجبائية
81	المطلب الأول : مفهوم التصريجات الجبائية و أهميتها
84	المطلب الثاني: أنواع الالتزامات التصريحية
88	المطلب الثالث: رزنامة الالتزامات التصريحية وفقا للأنظمة المطبقة
94	المبحث الثاني: نظام التصريح والتحصيل الجبائي الإلكتروني.
94	المطلب الأول : مفهوم التصريجات الجبائية الإلكترونية وطرق تقديمها
101	المطلب الثاني: مفهوم نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني وخصائصه
104	المطلب الثالث: دوافع مزايا تطبيق نظام التصريح الالكتروني.
106	المبحث الثالث: التصريجات الجبائية الالكترونية وأثرها في تفعيل عمل الإدارة الجبائية.
107	المطلب الأول: التصريجات الجبائية الالكترونية كآلية لتحسين الأداء والتحصيل الضريبي.
110	المطلب الثاني: التصريجات الجبائية الالكترونية كآلية لتفعيل آليات الرقابة الجبائية.
113	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر التصريحات الجبائية الالكترونية في التقليل من الفجوة الضريبية
دراسة حالة بمديرية كبريات المؤسسات

115	تمهيد
116	المبحث الأول: التسيير الجبائي لمديرية كبريات المؤسسات
116	المطلب الأول : الإطار التنظيمي للمصالح الجبائية لمديرية كبريات المؤسسات
122	المطلب الثاني: مجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات
126	المطلب الثالث: مهام المصالح الجبائية لمديرية كبريات المؤسسات
135	المبحث الثاني: دراسة تقييمية لأثر التصريح الجبائي الإلكتروني من خلال بعض المؤشرات
136	المطلب الأول : مؤشرات الخدمة النوعية قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني
138	المطلب الثاني: مؤشرات الوعاء والتحصيل للسنوات قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني
146	المطلب الثالث: مؤشرات الرقابة الجبائية والمنازعات للسنوات قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني
149	المبحث الثالث: الدراسة الاستيعابية (تطبيق الدراسة الميدانية على المديرية)
149	المطلب الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة
151	المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة
173	المطلب الثالث: تحليل فرضيات الدراسة ومناقشتها
180	خلاصة الفصل
182	الخاتمة
187	المراجع
196	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	يوضح معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي	14
01-02	يوضح معدلات فرض الرسم على المنتجات البترولية	22
01-03	يوضح توزيع الرسم على النشاط المهني	26
01-04	يوضح توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة	27
02-01	يوضح تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2012-2018	72
02-02	يوضح نسبة الإنجاز الهياكل الجديدة	74
02-03	يوضح استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية خلال الفترة 2010-2014	74
02-04	يوضح إحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2012-2018	75
02-05	يوضح إحصائيات السنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب خلال الفترة 2014-2018	76
03-01	يوضح تواريخ دفع التسبيقات الضريبة على الدخل الإجمالي	90
03-02	يوضح تواريخ دفع التسبيقات وكذا طريقة حساب مبالغها	91
04-01	التعداد الجبائي لمديرية كبريات المؤسسات DGE	124
04-02	يوضح إحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	136
04-03	يوضح مدى التزام المكلفين بالتصريحات الشهرية والسنوية خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	139
04-04	يوضح توزيع الحصيلة السنوية للضرائب والرسم خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	141
04-05	يوضح نسبة تطور حصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	143
04-06	يوضح نسبة تطور تحصيل الديون الجبائية خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	145
04-07	يوضح نسبة تطور مؤشرات الرقابة الجبائية خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	146
04-08	يوضح نسبة تطور مؤشر الفصل في المعالجة المنازعات خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	148
04-09	الاستثمارات الموزعة والخاضعة للتحليل	150
04-10	مقياس ليكارت الخماسي	151

151	متغيرات الدراسة الاستبائية	04-11
154	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	04-12
155	توزيع عينة الدراسة حسب السن	04-13
156	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	04-14
157	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	04-15
158	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	04-16
159	معاملات ارتباط بيرسون للمحور الأول	04-17
160	معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثاني	04-18
160	معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثالث	04-19
161	معاملات ارتباط بيرسون للمحور الرابع	04-20
162	معاملات ثبات وصدق الدراسة	04-21
163	مدى تأثير مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات	04-22
165	واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات	04-23
167	أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية	04-24
170	التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتنفيذ الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي	04-25
173	قيمة معامل الارتباط بين المحور الأول (t1) مع محاور الاستبيان	04-26
174	توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الأولى	04-27
175	قيمة معامل الارتباط بين المحور الثاني (t2) مع محاور الاستبيان	04-28
175	توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الثانية	04-29
176	قيمة معامل الارتباط بين المحور الثالث (t3) مع محاور الاستبيان	04-30
177	توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الثالثة	04-31
178	قيمة معامل الارتباط بين المحور الرابع (t4) مع محاور الاستبيان	04-32
180	توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الرابعة	04-33

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
67	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب	02-01
74	الشكل البياني لتطور الجباية العادية والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2012-2018	02-02
76	المنحنى البياني لإحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2012-2018	02-03
77	منحنى البياني لتطور استعمال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب 2012-2018	02-04
96	بوابة التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد جبايتك	03-01
97	بوابة التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد مساهمتك	03-02
99	يوضح مراحل التصريح الضريبي الإلكتروني	03-03
100	يوضح موقع جبايتك التصريح الضريبي الإلكتروني	03-04
118	المخطط التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات DGE	04-01
138	منحنى البياني لإحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	04-02
142	منحنى البياني يوضح تطور الضرائب والرسوم خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	04-03
144	الشكل البياني لتطور الجباية العادية والجبائية البترولية لسنوات 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات	04-04
154	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	04-05
155	توزيع عينة الدراسة حسب السن	04-06
156	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي	04-07
157	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	04-08
158	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	04-09

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
196	قائمة استبيان الأطروحة	01
201	مخرجات البرنامج الإحصائي	02

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

المصطلح	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
IRG	Impôt sur le revenu global	الضريبة على الدخل الاجمالي
IRG/BP	Impôt sur le revenu global des bénéfices professionnelle	الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TVA/V	Taxe sur la valeur ajoutée sur vente	الرسم على القيمة المضافة على المبيعات
TIC	Taxe intérieure de consommation	الرسم الداخلي على الاستهلاك
TPP	Taxe sur les produits pétroliers	الرسم على المنتجات البترولية
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TAIC	Taxe sur l'activité d'industrielle et commerciale	الرسم على النشاط الصناعي والتجاري
TANC	Taxe sur l'activité non commercial	الرسم على النشاط غير التجاري
IFU	Impôt Forfaitaire Unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
SGF	Système de gestion de la fiscalité	نظام التسيير الجبائي
NCT	Plan comptable	مخطط المحاسبة
DGI	Direction Générale des Impôts	المديرية العامة للضرائب
DGE	Direction des Grands Entreprises	مديرية كبريات المؤسسات
CDI	Centres des Impôts	مركز الضرائب
CPI	Centre de Proximité des Impôts	المركز الجوّاري للضرائب
RIB	Le relevé d'identité bancaire	كشف التعريف البنكي
ANDI	Agence nationale de développement d'investissement	الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار
SPSS	Statistical Package for social Science	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية

مقدمة عامة

1. توطئة:

إن التطورات الهائلة التي عرفها مجال التكنولوجيا والمعلومات والتي خلقت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، أدت إلى ظهور الاقتصاد الرقمي الذي ساهم بشكل كبير في بناء اقتصاديات العالم المتقدم الذي يعتمد على الرأسمال التكنولوجي والمعرفي، ولم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقتصر على مجال معين بل امتدت إلى العديد من المجالات، مع التخلي تدريجياً عن العمل اليدوي، وهذا ما أدى إلى بروز الإدارة الإلكترونية كمتغير هام في الخدمة العمومية، حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً بارزاً في العمل والأداء الإداري في الوقت الراهن بحيث تعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وإنجاز معاملاتهم عن طريق الشبكات الإلكترونية من دون شقاء أو عناء بأفضل الآليات وبصفة آمنة إلى حد كبير.

نتيجة لذلك وفي إطار هذا التقدم التكنولوجي السريع والمستمر الذي يشهده العالم في هذا المجال، فالجزائر كغيرها من الدول فهي ليست بمنأى عن هذه التطورات فهي مجبرة على تبني مشروع الحكومة الإلكترونية والذي أصبح ضرورة تطبيقها في كل القطاعات والميادين بما في ذلك القطاع الضريبي بإعطائه أهمية خاصة، على اعتبار النظام الجبائي من أهم الأنظمة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل اقتصادها والدور الكبير الذي تلعبه في توفير إيرادات مالية معتبرة للخزينة العمومية تمكنها من تغطية العديد من النفقات.

وعلى هذا الأساس، فقد حظيت الإدارة الجبائية بالعديد من الإنجازات الفعلية من أجل تفعيل نظامها الجبائي من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم في إطار مشروع العصرية، من خلال إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها، وذلك بالاعتماد على نظام معلوماتي كأحد أولوياتها الأساسية والذي يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي سيساهم في تحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمة المقدمة ورقمنة جميع العمليات مع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة.

لهذا سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة وفي إطار العصرية إلى تبني نظام جبائي إلكتروني فعال، وذلك باستحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا الشبكات الاتصالية، متمثلة في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب والبوابة الإلكترونية "جبائتك"، وكذا اعتمادها على برمجيات متطورة كنظام تسيير الملفات والنظام المعلوماتي الجبائي (SAP) (System of Application and Products)، الذي تطمح من خلاله المديرية العامة للضرائب إلى تطوير عملياتها، والتي من بينها تفعيل آليات الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، وتحسين العمل التشاركي والتنقل الآني للبيانات والمعلومات داخل المديرية وخارجها لتسهيل الإجراءات الضريبية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة من أجل التقليل من الفجوة الضريبية.

وفي هذا السياق فقد باشرت المديرية العامة للضرائب بعصرنة قطاعها ومختلف خدماتها، وذلك باستحداث هياكل جديدة بالإضافة إلى رقمنة عملياتها باعتماد تقنية ربط التصريحات الجبائية عن بعد، بغية تسهيل أداء المكلفين لواجباتهم الجبائية في أسرع وقت وبأفضل صورة ممكنة، وكذا تحصيل الضريبة بطريقة سلسلة وملائمة، وذلك من خلال الاستفادة من خدمة التصريح والدفع إلكترونياً.

2. إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من ما سبق، وفي ظل اختيار مديرية الضرائب لتوجهاتها المستقبلية بتطبيق العمل الإلكتروني في الإدارة الجبائية، وكان ذلك على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وبعض المديريات كمرحلة أولى قبل التعميم الشامل، بحيث تبنت تطبيق نظام جبائي إلكتروني يمس عمليات التأسيس والتصريح وانتهاءً بالتحصيل الجبائي، وذلك بغرض تسهيل التعاملات الجبائية بين الإدارة والمكلفين.

ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة المتمثلة في:

" ما مدى مساهمة التصريحات الجبائية الإلكترونية في التقليل من الفجوة الضريبية بمديرية كبريات المؤسسات ؟ "

إن الإجابة على الإشكالية الرئيسية تؤدي بنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

« ما دواعي مخطط عصرنة الإدارة الجبائية؟ وما مضمونه؟

« ما مدى نجاح مشروع عصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل العمل بالتصريح الجبائي الإلكتروني؟

« هل يمكن اعتبار التصريح الجبائي الإلكتروني كأداة لتعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية ؟

« هل يساهم التصريح الجبائي الإلكتروني في تفعيل آليات نظام الرقابة الجبائية ؟

3. الفرضيات

من أجل الإلمام بحوثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

« الفرضية الأولى: يهدف مخطط عصرنة الإدارة الجبائية إلى تبسيط الإجراءات وزيادة فعالية التسيير من خلال رقمنة العمليات الجبائية.

« الفرضية الثانية: تساهم عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء وفعالية المصالح الجبائية من خلال العمل بتقنية التصريح الجبائي الإلكتروني.

« الفرضية الثالثة: إن العمل بالتصريح الإلكتروني من أهم الإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز الالتزام الضريبي والتحسين في الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات .

« الفرضية الرابعة: الاعتماد على التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات يساهم في تفعيل آليات نظام الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي.

4. أهداف الدراسة

من خلال إشكالية الدراسة وفرضياتها تم تسطير الأهداف التالية:

« التعرف على الرهانات التي مست الإدارة الجبائية في محاولة منها لتحديث وعصرنة أنظمتها للحاق بركب عصر الحكومة الإلكترونية.

« التعرف بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني من خلال عصرنة الإدارة الجبائية بالجزائر.

« تقديم دراسة نظرية عن مفهوم التصريحات الجبائية الإلكترونية وتقنية التصريح عن بعد.

« التعرف على واقع تطبيق هذا النظام في مديرية كبريات المؤسسات ومدى مساهمته في تحسين أدائها والتقليل من الفجوة الضريبية.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

« الدور الذي تلعبه الضرائب باعتبارها أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العمومية للخزينة وبالتالي ضرورة مواكبتها التطورات التي يشهدها العالم في مجال الرقمنة وتطبيق الخدمة الضريبية الإلكترونية وتحويله إلى واقع فعلي.

« توجيه الاهتمام نحو تقنية التصريحات الجبائية الإلكترونية باعتبارها مدخل حديث وتجربة ناشئة في ظل عصرنة الإدارة الجبائية.

« التعرف على مدى فعالية هذا النظام الإلكتروني على النجاعة الضريبية، باعتباره تجربة حديثة التطبيق ومدى انعكاسها على أطراف العلاقة الضريبية.

« تقديم دراسة علمية وموضوعية لتقييم مدى نجاعة التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات.

6. إطار الدراسة

منذ إطلاق مشروع العصرنة الرقمية للحكومة الإلكترونية، لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير قطاع التكنولوجيا الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات، على غرار الإدارة الجبائية التي تعبر الإدارة الرائدة في وضع مخطط العصرنة، بحيث تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها الإدارة. وكمرحلة أولى تم إطلاق نظام "جبائتيك" بمديرية كبريات المؤسسات كبوابة للتصريح الجبائي الإلكتروني بهدف تعزيز الثقة لدى المكلفين بأداء التزاماتهم الجبائية بأفضل صورة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد إطار الدراسة من خلال العناصر التالية:

« الإطار المكاني: تم اختيار مديرية كبريات المؤسسات كإطار عملي للدراسة التطبيقية.

« الإطار الموضوعي: تتطرق هذه الدراسة إلى مضمون عصرنه الإدارة الجبائية مع ارساء تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني، وأثر تطبيقه في واقع المجتمع الجبائي.

« الإطار الزمني: تم تطبيق الدراسة العملية للبحث في خلال الفترة 2021 - 2022.

7. صعوبات الدراسة

عند دراسة موضوع البحث الموسوم بـ "التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتقليل الفجوة الضريبية" دراسة حالة بمدينة كبريات المؤسسات بالجزائر، واجهت الباحثة عدة عراقيل أهمها:

« صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات من مديرية كبريات المؤسسات بتعدد الحجج منها السر المهني وخصوصية الموضوع.

« نقص الكتب في هذا المجال خاصة باللغة العربية نظرا لحدثا الموضوع.

8. منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، قمنا باستخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، وعليه فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي في أجزاء البحث المتعلقة بدراسة التنظيم الفني للضريبة، والاتجاهات الحديثة في مخطط عصرنه الإدارة الجبائية، والتقنيات المستحدثة في العمل الجبائي، وكذا القوانين والرسائل المديرية العامة المتعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية.

بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي والتحليلي، وذلك من خلال معرفة مدى فعالية استخدام تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد باستخدام الانترنت وانعكاساتها على أداء العمل الجبائي، كما وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة بمدينة كبريات المؤسسات بالجزائر وتدعيمها باستبيان من خلال برنامج SPSS، كأداة لجمع البيانات من أجل اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج تفسيرية للظاهرة المدروسة.

9. الدراسات السابقة

من خلال البحث عن الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة، لم يتحصل الباحث على الدراسات الكافية في مجال البحث واعتمدنا على القوانين والرسائل والنشريات الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، نظرا كما سبق وقلنا ربما لحدثا الموضوع في هذا المجال، إلا أننا سنعرض أهم الدراسات المشابهة لموضوع الدراسة من خلال رسائل الدكتوراه والمقالات العلمية وذلك حسب ترتيبها الزمني.

9.1. دراسة (محمد لعربية، فاروق سحنون، 2021)، دور العصرنه في تفعيل الإدارة

الجبائية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف، مقال بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، هدفت هذه الدراسة لمعالجة دور العصرنه في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الحس الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإدارة

الجبائية تواجه صعوبة في تحصيل الدين الضريبي لا سيما المبالغ الكبيرة، بالإضافة إلى أن ورغم الجهود الكبيرة المبذولة لترقية الحس الضريبي يبقى درجة الالتزام ضعيف لدى المكلفين بالضريبة، كما توصلت الدراسة كذلك بأن الإدارة الجبائية غير قادرة على ضمان رقابة ضريبية شاملة بالإضافة أنها مازالت بعيدة عن تحقيق الشفافية في المنازعات الضريبية.

9.2. دراسة (وصيف فائزة خير الدين، 2021)، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، هدفت هذه الدراسة إلى إثبات عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى الإلمام بالمفاهيم وأساسيات متغيرات الدراسة من حيث الأهمية، وقد تم إعداد أداة مساعدة على الدراسة تتمثل في استبانة مكونة من أربعة محاور أساسية، تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 180 فردا يعملون ضمن وظيفة الرقابة الجبائية في المديرية الجهوية للضرائب لولاية ورقلة، بحيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول كيفية اعتماد العصرنة كآلية لتحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، وكانت أهم النتائج هي وجود أثر فعال لدور الإدارة الإلكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية الجزائرية، واعتبار عصرنة الإدارة الجبائية نموذج يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة، بما يفرض علينا التوجه نحو تبني مشروع الحكومة الإلكترونية مما يساهم في تحقيق الشفافية والعمل على إرساء مبادئ الحكومة الإلكترونية وبالتالي ضرورة تفعيل العصرنة ضرورة حتمية من أجل إصلاح النظام الجبائي الجزائري.

9.3. دراسة (فلة محتال، أحمد بساس، 2020)، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية، دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط، مقال بمجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفاهيم متعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية، ومفاهيم عن الرقابة الجبائية الشكلية مع التركيز على أهم إيجابياتها وسلبياتها، وقد حاولت الدراسة الإطلاع على مجموعة من الآراء والتوقعات حول أثر تطبيق نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية في الرقابة الجبائية الشكلية، أين تمت الاستعانة على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، وقد وزع على إطارات الضرائب، محاسبين معتمدين وأكاديميين مختصين في الجبائية، وبعد تحليل النتائج خلصت هذه الدراسة إلى أنه بتطبيق نظام التصريح الإلكتروني ستعزز إيجابيات الرقابة الجبائية الشكلية من جهة و تتلاشى سلبياتها من جهة أخرى.

9.4. دراسة (بن عزوق منير مسقم مريم 2020): دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مقال بمجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي بريكة، باتنة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين التحصيل الجبائي ومنه مكافحة التهرب الضريبي، حيث تناولت الدراسة مفهوم كل من الإدارة الإلكترونية، التحصيل الضريبي والتهرب الضريبي، كما ركزت على جانب رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، وخلصت الدراسة في الأخير بأن تعميم فكرة تبني الإدارة الإلكترونية في الميدان الضريبي له دور كبير في عملية تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة ظاهرت التهرب الضريبي.

9.5. دراسة (سيليني جمال الدين، طالبي محمد، 2019)، فعالية نظام جبائتيك في عصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، مقال بمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة البليدة 2، تناولت هذه الدراسة إمكانية استحداث وشرح آليات التحصيل الضريبي الجديدة، وتطويرا للآليات القديمة وهذا لتكريس مبدأ السياسة الضريبية الفعالة للجزائر في ظل المعطيات والتوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري المبني على إحلال الموارد البترولية بالموارد الجبائية، وهذا في إطار اعتماد الحكومة الإلكترونية خاصة في هذه السنوات الأخيرة ومن خلال عصرنة النظام الجبائي الوطني، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود آليات جديدة كانت قيد الاقتراح وأصبحت قيد التطبيق وهي ملزمة بتطبيقها أيضا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات وبعض المديرية كمرحلة أولى قبل التعميم الشامل، حيث جاء هذا الإصلاح الجديد ليساهم في رفع الحصيلة الضريبية من جهة وكأداة رادعة للتهرب الضريبي والفساد الإداري والمالي من جهة أخرى، وكذلك لرفع مستوى الوعي الضريبي من خلال الارتكاز على توسيع الأساس والوعاء الضريبيين والعمل على تقليص تكلفة التحصيل الكبيرة جدا.

9.6. دراسة (قاسمي محمد، 2019)، عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2018-2019، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، تعالج هذه الأطروحة موضوع دور عصرنة الإدارة الجبائية في تفعيل السياسة الجبائية خلال الفترة 2018-2019، من خلال التسطير لعصرنة القطاع الجبائي والانتقال به من الإدارة الجبائية التقليدية إلى إدارة جبائية عصرية من خلال إعادة الهيكلة وإدراج وسائل حديثة في التسيير وكذا رسكلة الموارد البشرية، اعتمدت الدراسة في معالجة الموضوع على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية في التحليل مدى فعالية السياسة الجبائية في ظل العصرنة، بحيث خلصت في الأخير إلى أن السياسة الجبائية في الجزائر في تلك الفترة لا تزال قاصرة ومحدود النتائج.

10. مساهمة الدراسة

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي تم استعراضها أن هناك تركيز كبير على موضوع الإدارة الإلكترونية وعصرنة الإدارة الجبائية وانعكاس ذلك على الأداء والعمل الجبائي، بحيث تطرقت هاته الدراسات بصفة عن عامة عن عصرنة الإدارة الجبائية وسبل تطويرها من عدة جوانب ولم تخص بالذكر التصريحات الجبائية الإلكترونية كتقنية حديثة في تفعيل موضوع العصرنة، كما تباينت النتائج المتوصل إليها في الدراسات التي تم ذكرها، بالرغم من ذلك استفدنا من الدراسات السابقة إلى حد كبير في بناء هيكل دراستنا واعتمدنا عليها في الجانب النظري.

وتعتبر دراستنا مكملة إلى الدراسات السابقة، بحيث انطلقنا من العام إلى الخاص بمعنى تناولنا بصفة خاصة جزء من مشروع العصرنة في جانبه المتعلق برقمنة العمليات الجبائية واستخدام تقنية التصريح عن بعد، الشيء الذي افترقته معظم الدراسات السابقة ونجده فقط في قليل من الدراسات كما تم ذكرها والتي هي بدورها اهتمت بجانب من جوانب انعكاس التصريح الجبائي الإلكتروني، بينما حاولنا في دراستنا الإلمام بجميع الجوانب التي يمكن أن تنعكس عليها هذه التقنية في أداء الإدارة الجبائية.

في الأخير نأمل أن تساهم هذه الدراسة بإضافة نظرية وعلمية للأطراف المعنية والاستفادة منها في الجانب الأكاديمي وتكون انطلاقة لمثل هكذا مواضيع في هذا المجال مستقبلا.

11. تقسيمات الدراسة

للوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات الموضوعة قيد الدراسة تضمنت الأطروحة أربع فصول، ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي، وقد سبقت هذه الفصول مقدمة وانتهت بخاتمة، وكانت على النحو التالي:

« الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة وأطراف العلاقة الضريبية، بحيث حاولنا في هذا الفصل تقديم إطار مفاهيمي عن الضريبة، أنواعها وخصائصها، والتنظيم الفني للضريبة وكيفية تحديدها وطرق تحصيلها، مع إبراز طبيعة العلاقة الضريبية بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية.

« الفصل الثاني: تطبيق الإدارة الإلكترونية في النظام الجبائي الجزائري، وتم التطرق لمفهوم الإدارة الإلكترونية أهدافها ومجالات تطبيقها، ومتطلبات تجسيد الإدارة الإلكترونية في الإدارة الجبائية وسبل عصرنتها وانعكاسها على تسيير العمليات الجبائية في جانبها الإلكتروني.

« الفصل الثالث: التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في تعزيز عمل النظام الجبائي، تم التعرف على المفاهيم العامة للتصريحات الجبائية في شكلها التقليدي، أنواعها وطرق تقديمها وصولاً إلى الصيغة الحديثة التي تبنتها الإدارة الجبائية في أداء للتصريحات الجبائية بصورة آلية

عبر البوابة الإلكترونية المخصصة لذلك التي تسمح بإمكانية إكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية عبر الإنترنت، مع ذكر أهم ميزاتهما على الجانبين سواء تعلق الأمر بالإدارة الجبائية أو المكلفون بالضريبة، وتم التعرف أكثر على مدى انعكاس التصريحات الجبائية الإلكترونية على سير العمل الجبائي ودورها في تفعيل العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

« الفصل الرابع: وهو الجانب التطبيقي للبحث، بحيث قمنا بالدراسة الميدانية لمساهمة فعالية التصريح الجبائي الإلكتروني في التقليل من الفجوة الضريبية بمديرية كبريات المؤسسات من خلال دراسة الإطار المنهجي والتعرف على المؤسسة محل الدراسة، ثم تلتها دراسة تحليلية لنتائج التصريحات الجبائية الإلكترونية من خلال بعض المؤشرات، وللتوضيح والتفسير قمنا بدراسة استبائية كتدعيم للدراسة التحليلية.

وفي الأخير ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة نلخص فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها في جميع جوانب البحث، مع تقديم بعض التوصيات والاقتراحات وإعطاء إشارات لموضوعات لاحقة يمكن أن تكون كآفاق مستقبلية لهذه الدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الضريبة وأطراف العلاقة
الضريبية

تمهيد:

تعتبر الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة لتمويل نفقاتها العمومية، باعتبارها أداة تساهم في تحقيق الأهداف المالية والسياسية والاجتماعية، ويتطلب تحقيق تلك الأهداف اختيار نظام ضريبي ملائم يعكس خصائص وملامح النظام الاقتصادي المتبع لتحقيق أهداف المجتمع، ويشكل مستوى فعالية النظام الضريبي المحدد الرئيسي لمدى قدرته على تحقيق أهدافه، ففعالية هذا النظام تتوقف على طبيعة النظام الضريبي في حد ذاته وكذا على طبيعة العلاقة الضريبية.

وانطلاقا من تلك الأهمية تسعى الإدارة الضريبية والتي تمثل أحد طرفي العلاقة الضريبية إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تطبيق القوانين الجبائية نظرا لما تمتلكه من حقوق وسلطات خولها لها القانون، بحيث تعمل على تبسيطها لتلك القوانين وتوعية المكلف وذلك لضرورة مشاركته في أعباء الدولة من خلال دفعه للضرائب المفروضة عليه في الأوقات والأساليب المحددة قانونا، وعلى هذا الأساس يعتبر المكلف بالضريبة طرفا أساسيا في المعادلة الضريبية، إذ يتعين عليه القيام بالتزاماته الضريبية ومعرفة الحقوق والواجبات القانونية المفروضة عليه.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتم من خلالها التطرق إلى ما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة
- المبحث الثاني: الضرائب والرسوم المطبقة في النظام الضريبي الجزائري
- المبحث الثالث: أطراف العلاقة الضريبية وطبيعتها القانونية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة

سنسعى من خلال هذا المبحث إلى بيان الإطار المفاهيمي للضريبة وطبيعة النظام الضريبي حيث إن كفاءة أي نظام ضريبي، لا يتوقف على قيمة ما يفرض من الضرائب ، بل بنسبة ما يتم تحصيله من هذه الضرائب، كونها من أهم الموارد لرشد الخزنة العامة بالأموال. إن الأهمية التي تتصف بها الضريبة من خلال تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية، الشيء الذي أدى إلى تنوع مجالاتها، وأوعيتها ومعدلاتها ضمن المبادئ الأساسية الواجب توفرها في هذه الضرائب.

وعلى ضوء ذلك سيتم عرض مضمون هذا المبحث من خلال العناصر الأساسية التالية:

- المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها
- المطلب الثاني: المبادئ العامة للضريبة وأهدافها
- المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها

تعددت المفاهيم التي تعرضت لضبط مصطلح الضريبة، وذلك لاختلاف مذاهب أصحابها، وكذا لاختلاف الأسس المعتمدة عليها، إلا أن هذه التعاريف لم تخرج عن المعنى العام والشامل لها. **أولاً: تعريف الضريبة**

يوجد العديد من التعاريف للضريبة نذكر منها:

1. "الضريبة هي عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الشخص جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها دون مقابل، ويكون الهدف من فرضها المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الدولة إلى الوصول إليها"¹
2. "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع"²
3. "الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، والتي تفرض جبراً بتحويل الأموال محصلة وبشكل نهائي وبدون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"³

¹ المحاميد موفق، الطبيعة القانونية لقرارات تقدير ضريبة الدخل، الدار العلمية الدولية ومكتبة دار الثقافة، الطبعة الأولى عمان الأردن، 2001، ص:12.

² حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص:15.

³ Pierre beltrame- **la fiscalité en France**- hachette livre 6 éme. édition. paris. France.1998.p:12.

4. "فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"¹ وعليه وبناء على ما سبق يمكن تعريف الضريبة على أنها عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة جبرا، وبدون مقابل وبصفة نهائية على المكلفين بها، حسب مقدرتهم التكليفية مساهمة منهم في تحمل الأعباء العامة للمجتمع.

ثانيا: الخصائص الأساسية للضريبة

من خلال التعاريف المختلفة للضريبة يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص الهامة، وهذه الخصائص يمكن ذكرها كما يلي :

1. **الضريبة اقتطاع نقدي:** يقصد بخاصية الضريبة كإقتطاع نقدي بمعنى أن الضريبة هي بمثابة التزام يفرض أساسا في صورة نقدية خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية القديمة، حيث كانت تجبى عينا سواء بتقديم نصيب من السلع أو تأدية بعض الخدمات لفترة محددة.²
2. **الضريبة ذات طابع جبري:** إن جباية الضريبة وفرضها يعدان عملا من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة وهذا ما يترتب عليها بأن تتفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر وكيفية تحصيلها، ولكن المقصود من الإلجبار أن الدولة عند امتناع الفرد عن دفع الضريبة حق اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري وهذا ما يفرقها عن الإيرادات العامة.³
3. **الضريبة تؤدي بدون مقابل:** يقصد بها أن الضريبة لا تستوجب تقديم أي خدمة مقابلة مباشرة من قبل الدولة، على ضوء مبدأ عدم استخدام الأموال العمومية لإشباع الحاجات الخاصة، وبذلك فالضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام، ومن أهداف الضريبة توفير الأموال لتغطية النفقات، وكذا تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.⁴
4. **فرض الضريبة تحقق نفع عام:** هنا الدولة لا تلتزم كما ذكرنا بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل إن المكلف الدافع لضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر لما دفعه ، ولكنه ينتفع من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة.⁵

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص:14.

² خالصي رضا، النظام الجبائي الجزائري، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2006، ص:11.

³ يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، ص:11.

⁴ علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، ص:117.

⁵ Christian Schoenauer : **les fondamentaux de la fiscalité**, techniques et applications édition ESKA ; 6eme édition ; Paris ; France ; 2006 ; p 11.

5. الضريبة تدفع بصورة نهائية: وهذا يعني أن مبلغ الضريبة يدفع بشكل نهائي أي أن الدولة لا تلزم بإعادة المبلغ لصاحبه على عكس القرض العام الذي يلزم الدولة بإعادته لأصحابه بعد فترة متفق عليها مع الفوائد المترتبة عليه.¹

المطلب الثاني: المبادئ العامة للضريبة وتصنيفاتها

أولاً: المبادئ العامة للضريبة

وتمثل الأسس والقوانين التي يتعين على المشرع مراعاتها عند تأسيس الضريبة التي يعتبر الاقتصادي آدم سميث (ADAM SMITH) أول من تعرض لتلك القواعد التي تحكم النظام الضريبي في كتابه ثروة الأمم ، كذلك أهداف وجود الضريبة و التي يجب أن تأخذ فيها مصلحة الفرد ومصلحة الخزينة العامة بعين الاعتبار من أجل صياغة نظام ضريبي فعال وهي كالتالي:²

1. قاعدة العدالة و المساواة: يقصد بهذه القاعدة أن يشترك كل افراد الدولة في نفقات الحكومة ، كل حسب مقدرته التكاليفية، ويقصد بالعدالة توزيع العبء المالي للضريبة على كل افراد المجتمع، ويتطلب ذلك ملائمة الضريبة لنوع وعائها بحيث يجب أن تكون النسبة المقطوعة من المادة الخاضعة للضريبة موحدة وذلك مهما بلغ مقداره هذه المادة، وهذا بغية تحقيق المساواة في معاملة الجميع ومنع التحكم في فرض الضرائب بتغيير السعر الذي يطبق من شخص لآخر أو من بنية اجتماعية إلى أخرى.

2. قاعدة اليقين: يجب أن تكون الضريبة واضحة و معلومة ومحددة من حيث معدلها وتاريخ الوفاء بها، ومن حيث الحدث المنشئ لها، وكافة الأحكام و القوانين المتعلقة بها، والاعباء والمصاريف الواجب خصمها، والغرض من ذلك أن يكون المكلف بالضريبة على علم بمدى التزامه أمام الضريبة بصورة واضحة، وهذا الوضوح لا يقتصر فقط على المكلف وإنما يشمل الإدارة الجبائية.

3. قاعدة الملائمة: يقصد بالملائمة أن يتلاءم النظام الضريبي مع ظروف المكلفين، لاسيما من حيث ملائمة توقيت وكيفية تحصيل الضرائب مع ظروف المكلفين بما يمكنهم من سهولة دفع الضريبة فيكون ميعاد وتحصيل الضريبة، في وقت تحقيق الدخل أو الربح أو الراتب، وبالتالي يكون المكلف أكثر قدرة على دفع الضريبة.³

4. قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل: إن هذه القاعدة تؤكد على ضرورة اختيار إجراءات وأساليب الجباية التي تتطلب أقل التكاليف حتى لا تستنفذ هذه التكاليف جانبا مهما من حصيله

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2004، ص:14.

² شعباني لطفي، جباية المؤسسة، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2017، ص:19.

³ محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص:72.

الضرائب مما يقلل إمكانية الدولة من الاستفادة منها حيث إن جباية الضرائب تحتاج إلى جهاز متكامل يقوم بهذه المهمة وعليه يجب مراعاة الصنف المثالي من الموظفين من خلال اعتماد مبدأ النوع وليس الكم، والعمل على اختصار الإجراءات اللازمة للجباية وتبسيطها اقتصادا للوقت والتكاليف، وتعتبر طريقة جباية الضريبة عند المنبع من أفضل الطرق التي تحقق الاقتصاد في جباية الضرائب.¹

ثانيا: الأهداف المختلفة للضريبة

لقد أدى توسع تدخل الدولة في الحياة العامة إلى توسع وظيفة الضريبة، فلم يصبح الهدف من فرض الضريبة توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة فقط، بل أصبحت تؤدي أيضا أهداف أخرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. الهدف المالي: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، إذ رغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام، فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخيمي، خاصة إذا ما تم اعتماد أنماط من الضرائب كالضريبة على الدخل لتقليل حجم المداخل المتاحة للإنفاق الخاص أو الضريبة على الاستهلاك التي تعمل على كبح الطلب (الطلب مصدر من مصادر التضخم)، ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي قدرة الدولة على إخضاع الضريبي غير المحدودة بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاقتتاب العام.²

2. الهدف الاقتصادي: ويقصد بالأهداف الاقتصادية للضريبة من حيث أنها قد تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التضخم أو الانكماش، وأصبحت الضريبة في إطار الدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم الأهداف الاقتصادية للضريبة نذكر ما يلي:

- أ. حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج، وإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً أو جزئياً.
- ب. تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كلياً أو جزئياً.
- ج. استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة بتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك، وبالتالي تعمل السياسة الضريبية على رفع الطلب الكمي، وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.³

¹ محمد طاقة، هدي العزاوي، كتاب اقتصاديات المالية العامة، دار النشر والتوزيع والطباعة عمان، 2006، ص: 91.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005، ص: 97.

³ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 12، 13.

3. **الهدف الاجتماعي للضريبة:** في وقتنا الحالي تستطيع الدولة تستخدم الضريبة كأداة لمعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية منها على سبيل المثال¹:

أ. التحكم في النسل: وهذا اجراء نسبي تستطيع الدولة أن تحقق السياسة السكانية من خلال الضرائب.

ب. إعادة توزيع الدخل و الثروة و منع تكتل الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع: وذلك من خلال فرض الضرائب على الثروات.

ج. الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة : فبعض السلع قد تكون منافية للعادات والتقاليد أو ذات تأثير من الناحية الاجتماعية فتحاول الدول أن تحد من انتشارها ومحاربتها.

د. حل مشكلة السكن: تقوم الدولة بإعفاء المستثمرين في قطاع الإسكان من الضرائب كتشجيع لهم في الاستثمار في هذا المجال.

4. **الهدف البيئي:** تستخدم الضريبة كوسيلة للمحافظة على البيئة وتشجيع الأنشطة الصديقة للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، باستخدام الطاقات المتجددة، فتستخدم الضريبة لهذا الغرض من خلال أحداث ضرائب ورسوم ضريبية ورفع معدلاتها على النشاطات والمواد الملوثة للمحيط البيئي، تخفيضها أو إلغائها بالنسبة للنشاطات والمواد التي تحافظ على البيئة (الصديقة للبيئة)².

5. **الهدف السياسي:** سواء فيما يتعلق السياسة الداخلية أو الخارجية ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهي بذلك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب، أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الرسوم الجمركية، تمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها برفع سعر الرسوم الجمركية من أجل تحقيق أغراض سياسية.³

¹ منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، ط1، الجزائر، 2009، ص: 23، 24.

² وسان أمجد، متطلبات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017، ص: 26.

³ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص: 132.

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة

يقصد بالتنظيم الفني للضرائب تحديد كافة الأوضاع والإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها في ضوء الضوابط الاقتصادية الواجب مراعاتها، وكذلك المشكلات الفنية التي تنشأ ابتداء من تفكير الدولة في فرض الضرائب والاستقطاع في مراحلها المختلفة، بدءا بتحديد الوعاء الضريبي ومرورا بحساب الضريبة، انتهاء بعملية التحصيل.

أولاً: تحديد الوعاء الضريبي:

يقصد بالوعاء الضريبي تحديد المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة، مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وذلك حسب الأنظمة المحددة لذلك، وعلى هذا الأساس يمكن أن تفرض الضريبة بعدة طرق حسب نوع المادة المفروضة عليها الضريبة بالإضافة إلى الشخص المكلف بالضريبة، ومن بين تلك الطرق نجد:

1. طريقة التقدير الجزافي: تقوم هذه الطريقة على أساس تقدير المادة الخاضعة للضريبة بشكل إجمالي وتقريبي بناء على عدد من القرائن، مثل القيمة الإيجارية لتحديد دخل صاحب العقار وعدد العمال لتحديد دخل رب العمل، ويستعمل هذا الأسلوب لتحديد المادة الخاضعة للضريبة لصغار المكلفين وخاصة تجار التجزئة والحرفيين والذين لا يلزمهم القانون بمسك الدفاتر المحاسبية. وقد يحدد أساس الضريبة بصورة اتفاقية بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة عن طريق المناقشة والاتفاق معه على أساس معين إذا كان الدخل ورقم الأعمال المصرح قريبا من الحقيقة¹، وما يعاب هذه الطريقة الخلافات المستمرة التي تحدث بين المكلف والإدارة الضريبية وإمكانية أن تؤدي هذه الطريقة إلحاق الظلم بالخزينة العامة أو المكلفين بالضريبة في حالة ابتعاد الوعاء الضريبي عن الحقيقة والعدالة².

2. طريقة التقدير المباشر (المكلف): مضمون هذه الطريقة هو أن يقوم المكلف بنفسه بتقديم تصريح في الآجل المحدد قانونا، ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروة المكلف ودخله ورقم أعماله ومع ذلك ليس شرطا أن تعتمد الإدارة الجبائية على ما قدمه المكلف من معلومات بل يحق لها أن ترفضه أو تدخل عليه بعض التعديلات ومناقشة المكلف في ذلك، وما يميز هذا الأسلوب هو التعرف على الدخل الحقيقي للمكلف خاصة إذا كانت جميع الوثائق والمستندات صحيحة، كما يقلل من تكاليف جباية الضرائب وما على الإدارة الجبائية هو المراقبة والتأكد من صحة البيانات المقدمة³.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص:146.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص:11.

³ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص:150.

3. طريقة التقدير الإداري المباشر: يقصد بالتقدير الإداري المباشر هو أن تلجأ الإدارة الضريبية إلى تقدير المادة الخاضعة بنفسها في حالة امتناع المكلف عن تقديم إقراره عن قصد أو إهمال، وتتمتع الإدارة الضريبية بحرية واسعة في تجميع القرائن والأدلة والمعلومات للوصول إلى تحديد المادة الخاضعة، وتمتاز هذه الطريقة بالسهولة ووفرة الحصيلة، لذا تطبق في معظم التشريعات الجبائية وتسمى التشريع الجبائي الجزائري بالتغريم التلقائي.

ثانيا: تصفية الضريبة:

بعد أن تم تحديد وعاء الضريبة لابد من تحديد مقدار أو سعر الضريبة الواجب دفعها من قبل المكلف، بعبارة أخرى هي ربط الضريبة مع المادة الخاضعة وتحديد مقدارها وقيمتها، والتي يمكن أن تحسب بشكل المعدل النسبية أو المعدل المتصاعد.

1. المعدل النسبي (الضريبة النسبية): هي تلك الضرائب التي يبقى سعرها ثابت رغم تغير المادة الخاضعة للضريبة، أي يطبق سعر واحد على جميع الدخل كبيرة كانت أم صغيرة، ومثال على ذلك هو الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء يطبق معدل ثابت قدره 15٪، مهما كانت قيمة الأرباح المحققة.

2. المعدل المتصاعد (الضريبة التصاعدية): وهي تلك الضرائب التي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، حيث تزداد الحصيلة الضريبية بنسبة أكبر من زيادة قيمة المادة الخاضعة لها، ويقسم المشرع وعاء الضريبة إلى عدة شرائح على أن تطبق على كل شريحة معدل خاص بها وفقا للأسلوب التقني المتبع في تطبيق المعدل التصاعدي، وقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى الأخذ بالضريبة التصاعدية وحصر الضريبة النسبية في أضيق نطاق.

ثالثا: تحصيل الضريبة

يقصد بالتحصيل الضريبي بأنه مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية، والضريبة المطبقة في هذا الصدد، وهنا يمكن للمكلف بالضريبة أو طرف آخر بتقديم تصريح لإدارة الضرائب وسنوضح ذلك فيما يلي:

1. طرق تحصيل الضريبة: تتخذ الإدارة الضريبية طرقا مختلفة لتحصيل الضريبة، ومن بين هذه الطرق نذكر:

أ. تصريح مقدم من طرف المكلف:

فمضمون هذه الطريقة أن يلتزم المكلف هنا بتقديم إقرار أو تصريح عن نتيجة أعماله، كما هو موجود وموضح في دفاتره ومستنداته المحاسبية إلى إدارة الضرائب، ويمكن أن نميز هنا طريقتين:

• **طريقة الدفع المباشر:** تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في آجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بأدائها¹، حيث يقوم بملاً التصريحات الجبائية التي يبين فيها المبالغ الضريبية المستحقة عليه ثم يتقدم إلى إدارة الضرائب من أجل دفعه تلك المبالغ طواعية، كما قد تقوم إدارة الضرائب بإخطار المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه مع تحديد موعد دفعها، فيقوم المكلف مباشرة بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة في الميعاد المذكور².

حيث ما يلاحظ على هذه الطريقة أنها سمحت للمكلف بالضريبة القيام بالتصريح ودفع الضريبة بصفة إرادية، ودون مطالبة من طرف إدارة الضرائب، هذا المكلف الذي يفترض فيه أنه على درجة من الوعي الجبائي تمكنه من معرفة واجباته الجبائية، وكذا ميعاد دفع الضريبة حتى يتجنب العقوبات الجبائية في حالة إخلاله بتلك الواجبات، ضف إلى ذلك أن هذه الطريقة لا تكلف إدارة الضرائب أعباء إضافية لتحصيل حقوقها الجبائية ما دام أن المكلف بالضريبة هو نفسه من يتولى عملية الدفع أو التحصيل، إلا أن نجاحها يعتمد بدرجة كبيرة على انتشار الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.

• **طريقة الأقساط المقدمة:** حيث قد تنص التشريعات الضريبية على إمكانية دفع بعض الضرائب على دفعات في شكل أقساط دورية، مع تحديد طريقة احتساب تلك الأقساط وعددها، ومواعيد دفعها، فيقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة عليه في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدماً تحت حساب الضريبة الموالية.

ويمتاز هذا الأسلوب في كونه يخفف من وقع الضريبة على المكلف و يجعل أداؤها سهلاً وميسوراً بعكس الحال لو أنتظر المكلف نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت فيلجأ إلى كافة الوسائل للتحايل أو التهرب، كما تضمن هذه الطريقة للخرينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة، بما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال بعكس الحال لو تركت كافة الإيرادات في نهاية السنة المالية³.

ب. تصريح مقدم من طرف الغير

تلزم الإدارة الضريبية بموجب هذه الطريقة شخص آخر غير المكلف بالضريبة بتقديم التصريح، والأصل في هذه الطريقة يمكن أن نميز:

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص: 259.

² حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، المالية العامة، الإسكندرية، 2004، ص: 107.

³ حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص: 37.

• **طريقة الحجز من المنبع:** تقوم هذه الطريقة على قيام شخص آخر غير المكلف بالضريبة وبقوة القانون باستقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليه حقوق، وتوريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة منية معينة¹.

ولا يمكن إتباع هذا الأسلوب بطبيعة الحال في جميع أنواع الضرائب بل أن يكون بين هذا الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وبين المكلف علاقة حقوق، بحيث يصبح الممول دائماً لهذا الشخص، فعندما تعلن شركة المساهمة عن توزيع أرباح الأسهم يصبح المساهمون دائنون للشركة بهذه الأرباح الموزعة وممولون للضريبة على مداخيل القيم المنقولة في نفس الوقت، ومن هنا تستطيع شركة المساهمة استقطاع قيمة الضريبة المستحقة منهم وتسليمهم الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة، ثم توريد تلك الضريبة المستقطعة إلى إدارة الضرائب².

كما يتم تطبيق هذا الأسلوب أيضاً فيما يخص الضرائب المستحقة على الأجور والرواتب، فأرباب العمل مطالبون باقتطاع مبلغ الضريبة من أجور ورواتب مستخدميهم وتسديدها نيابة عنهم إلى إدارة الضرائب خلال آجال معينة.

ويتميز هذا الأسلوب بسرعة وسهولة التحصيل، إضافة إلى قلة التهرب من الضريبة، حيث أنها تحصل قبل حصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة، ضف إلى ذلك انخفاض النفقات الجبائية خاصة وأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة و توريدها إلى الخزينة العمومية لا يتقاضى في الغالب أجراً نظير ذلك.

• **إصدار سند التحصيل:** عادة تقوم هذه الطريقة على إثر قيام الإدارة الجبائية بعملية الرقابة والتحقيق الجبائي، حيث أن كل إغفال أو خطأ أو نقص يتم اكتشافه في التصريحات يمكن تسويته عن طريق إعداد جدول الوارد الفردي في آجال محددة حسب طبيعة الرقابة ومبلغ العقوبة، وكذلك نجد تطبيق هذه الطريقة بالنسبة للضرائب التي تستدعي طبيعتها ذلك كالرسم العقاري والرسم التطهيري، حيث تقوم إدارة الضرائب كل سنة بإرسال إشعار بالدفع إلى الخاضعين للرسم العقاري والتطهيري، كما يمكن تطبيقها كذلك ضد المكلفين بالضريبة الذين لا يقومون بالدفع المباشر لديونهم الجبائية، كما هو الحال في اعتماد طريقة الإخضاع التلقائي للضريبة في أجل أربع سنوات الممنوح للإدارة الجبائية من أجل استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضريبة³.

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص: 176.

² حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، مرجع سابق، ص: 110.

³ انظر المادة 38 مكرر د، المادة 40، من قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2022، ص، ص: 24، 25.

المبحث الثاني: الضرائب والرسوم المطبقة في النظام الضريبي الجزائري

سن النظام الضريبي الجزائري عدة ضرائب ورسوم تطبق في مجال معين على حسب طبيعة المكلفين بالضريبة وطبيعة النشاط الذي يزاولونه، بحيث تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها باختلاف المكان والزمان، ولكل منها تأثير مغاير عن التأثير الآخر، ولعل إعادة تصنيف الضرائب على حسب طبيعتها الاقتصادية سيبسر لنا القيام بدراسة وافية من حيث أساليب الفرض والربط والتحصيل لأن ترتيبها وفق لنوعها، سيؤدي بنا إلى إعادة تبويبها وفق لطبيعتها الاقتصادية. لذا سنحاول في هذا المبحث إلى تقسيم الضرائب والرسوم، حسب خصائصها وكذا مجالات تطبيقها من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الضرائب على الأرباح
- المطلب الثاني: الرسوم على رقم الأعمال
- المطلب الثالث: الضرائب والرسوم الأخرى

المطلب الأول: الضرائب على الأرباح

تتجلى الضرائب على الأرباح في الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين ومداخيل الأشخاص المعنويين، وهي تعد من الضرائب المباشرة، والتي تشكل أهم الموارد المالية للدولة وتتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

تعد الضريبة على الدخل الإجمالي "IRG" إحدى الضرائب المباشرة، فهي تصنف إلى ستة مجموعات، وسنعرض فقط المجموعات التي تخص المؤسسة الجزائرية في هذا الصدد، و نكتفي بعرض الأرباح المهنية والأرباح الفلاحية كما سيتم توضيحها فيما يلي:

1. تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي: إن أساس التمييز بين ما يخضع لأحكام الضريبة على الدخل الإجمالي وما يخضع لباقي الضرائب هو طبيعة الشخص الذي يحدد الدخل أو طبيعة النشاط الذي يزاوله.

فمفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي كما جاء في المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة هو "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلفين بالضريبة"¹.

¹ المادة 01، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2022، ص:10.

2. خصائص نظام الضريبة على الدخل الإجمالي: من خلال التعريف يمكن استنتاج ما يلي¹:

- تطبيق الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.
- تعد ضريبة سنوية: فهي مستحقة كل سنة على الأرباح والمداخيل التي يحققها المكلفون بالضريبة أو التي يتوفر عليها خلال سنة مدينة.
- تعد ضريبة إجمالية: تقع على الدخل الإجمالي الصافي وهي ناتجة عن الفرق بين الدخل الإجمالي الكلي والأعباء المحددة من طرف الدولة.
- إنها ضريبة وحيدة: بمعنى تشمل وتضم كل أصناف المداخيل.
- تعد ضريبة تصاعدية: بمعنى إنها تطبق من خلال معدلات متزايدة وبصورة متصاعدة.
- تعد ضريبة تصريحية: حيث وجب التصريح بها بعد تأسيسها وتغطيتها.

3. مجال تطبيق الضريبة على الأرباح المهنية IRG/BP: يخضع لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي كل من²:

- الأشخاص الطبيعيون.
 - أعضاء شركات الأشخاص.
 - الشركاء في الشركات المدنية.
 - أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها .
 - أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له شركات التضامن .
- 4. المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:** تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل الصافية التالية وهي تتمثل فيما يلي:

- الأرباح المهنية.
- المداخيل الفلاحية.
- المداخيل الإيجارية الناتجة من تأجير العقارات.
- ريع رؤوس الأموال المنقولة.
- الرواتب والأجور.
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية وكذا الحقوق العقارية المرتبطة بهذه الأملاك.

5. الوعاء الضريبي للضريبة (الدخل الإجمالي) على الأرباح المهنية: يشكل الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية (IRG/BP) من الربح الخاضع للضريبة الذي

¹ منصور بن اعمارة، الضرائب على الدخل الإجمالي، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011، ص: 55.

² النظام الجبائي الجزائري، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2021، ص: 04.

يتحدد بنفس الطريقة المتبعة في تحديد الربح الجبائي الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، وذلك وفق التقدير الحقيقي بمسك محاسبة منتظمة من أجل تحديد النتيجة المحاسبية بإجراء الفرق بين الإيرادات (حسابات المجموعة السابعة) والأعباء (حسابات المجموعة السادسة)، ثم القيام بالتصحيحات الضرورية التي تفرضها النصوص الجبائية خارج المحاسبة من أجل تحديد النتيجة الجبائية انطلاقاً من النتيجة المحاسبية أخذاً بالاعتبار الفروقات بين المحاسبة والجبائية، بإعادة إدماج الأعباء غير القابلة للخصم، مع خصم الإيرادات غير خاضعة للضريبة أي:

$$\text{النتيجة الجبائية} = \text{النتيجة المحاسبية} + \text{الاستردادات} - \text{التخفيضات}$$

6. حساب الضريبة على الدخل الإجمالي: يتم حساب مبلغ الضريبة على الأرباح المهنية، وفق العلاقة التالية:

$$\text{مبلغ الضريبة على الأرباح المهنية (الضريبة على الدخل الإجمالي)} = \text{الربح الجبائي} \times \text{المعدل الضريبي}$$

بتطبيق ذلك في الجدول التصاعدي السنوي التالي:

الجدول (01-01): يوضح معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة بالدينار
0%	لا يتجاوز 240.000
23%	من 240.001 إلى 480.000
27%	من 480.001 إلى 960.000
30%	من 960.001 إلى 1.920.000
33%	من 1.920.001 إلى 3.840.000
35%	أكثر من 3.840.000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية، 2022.

ثانياً: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

تعد ضريبة سنوية تفرض على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات بعد خصم التكاليف والمصاريف الخاصة بالنشاط باستثناء شركات الأشخاص التي تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الموزع على الشركاء مباشرة والشركات المدنية غير الخاضعة لأرباح الشركات، كما سيتم توضيحها فيما يلي:

1. تعريف الضريبة على أرباح الشركات: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات المشار إليه في

المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة هو "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات"¹.

¹ المادة 135، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 37.

2. خصائص نظام الضريبة على أرباح الشركات: من خلال التعريف يمكن استنتاج ما يلي:

- ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة على الأشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة: لكونها تفرض مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.
- ضريبة سنوية: إذ أن وعائها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.
- ضريبة تصريحية: تعتمد على التصريح الإجمالي للمكلف من خلال إرسال ميزانية جبائية لمفتشي الضرائب قبل الفاتح من ماي من كل سنة لتحقيق أرباح.

3. مجال التطبيق: تستحق هذه الضريبة عن الأرباح المحققة في الجزائر والممثلة على الخصوص

كل من¹:

- أ. الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:
 - شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 51 ، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
 - الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
 - هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.
- ب. المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- ج. الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.
- د. الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138.

4. الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات: يتحدد الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح

الشركات انطلاقاً من الربح المحاسبي الذي تحققه الشركات التابعة للنظام الحقيقي، والذي يتعين تعديله لأغراض ضريبية (الربح الجبائي)، وفقاً لقواعد القانون الجبائي والأنظمة المعمول بها، بإجراء الفرق بين الإيرادات (حسابات المجموعة السابعة) والأعباء (حسابات المجموعة السادسة)، ثم القيام بالتصحيحات الضرورية التي تفرضها النصوص الجبائية خارج المحاسبة من أجل تحديد النتيجة الجبائية انطلاقاً من النتيجة المحاسبية، أخذاً بالاعتبار الفروقات بين المحاسبة والجبائية، بإعادة إدماج الأعباء غير قابلة للخصم وخصم الإيرادات غير خاضعة للضريبة أي:

¹ المادة 136، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المرجع السابق نفسه، ص: 38.

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الاستردادات - التخفيضات

5. حساب الضريبة على أرباح الشركات: يتم حساب الضريبة على أرباح الشركات، وذلك بضرب معدل الضريبة على أرباح الشركات في الربح الجبائي المحقق من طرف الشركات وفق العلاقة التالية:

مبلغ الضريبة على أرباح الشركات = الربح الجبائي X المعدل الضريبي

تحدد معدلات الضريبة على أرباح الشركات حسب طبيعة النشاط الممارس وهي¹:

↔ 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

↔ 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.

↔ 26% بالنسبة لباقي الأنشطة الأخرى

المطلب الثاني: الرسوم على رقم الأعمال

تتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم غير المباشرة وتسمى ضرائب على الإنفاق، فهي تساهم بنسب مختلفة في تطوير الحويلة الضريبية، وأهمها الرسم على القيمة المضافة، والرسم الداخلي على الاستهلاك، والرسم على المنتجات البترولية.

أولاً: الرسم على القيمة المضافة (TVA)

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، وبالرغم من أن المعدلات المتبعة في السنوات الأخيرة لم تعرف تعديلات فإن قانون المالية لسنة 2017 نص على معدلات جديدة تقدر بـ 9 % و 19 % حسب الحالة، كما سيتم توضيحها فيما يلي:

1. مفهوم الرسم على القيمة المضافة: قبل التعرف على مفهوم هذا الرسم سنقوم بالتعرض للقيمة المضافة أولاً ثم بعد ذلك إلى الرسم على القيمة المضافة.

أ. تعريف القيمة المضافة²: وهي معرفة على أنها الفرق بين الإنتاج العام والاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات بمعنى آخر فهي تقيس القيمة المحصل عليها من طرف المؤسسة للسلع والخدمات الآتية من المتعاملين كما توضحه المعادلة التالية:

القيمة المضافة = الإنتاج - الاستهلاك

¹ المادة 150، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المرجع السابق نفسه، ص: 46.

² منصور بن عمارة، الرسم على القيمة المضافة، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011، ص: 45.

ب. **الرسم على القيمة المضافة:** يتمثل الرسم على القيمة المضافة من الناحية الاقتصادية في مساهمة المكلف بالضريبة لمزاولة نشاط اقتصادي، وتعتبر القيمة عن فرق الحجم بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط.

كما يعتبر الرسم على القيمة المضافة "ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر"¹

2. **خصائص الرسم على القيمة المضافة:** يتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية:

- ضريبة غير مباشرة.
- ضريبة حقيقية.
- ضريبة تحصل حسب آلية الدفعات المجزئة.
- ضريبة تتوقف على آلية الخصم.
- ضريبة نسبية للقيمة.
- ضريبة حيادية.

3. **العمليات والأشخاص الخاضعة للرسم على القيمة المضافة:** يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي والتي يتم إنجازها من طرف المكلف بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية، يمكن تصنيف العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة إلى صنفين: العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة وجوبا، والعمليات التي عادة ما تكون مستثناة من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة أو (المعفاة) والتي يمكن أن تصبح مفروضة حسب اختيار الشخص التي يقوم بإنجازها.

أ. **العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا²:**

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون، كما جاء تعريفهم في المادة 4 .
- الأشغال العقارية
- المبيعات والتسليمات على الحال الأصلي، من المنتجات أو البضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين.
- المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة، كما جاء تعريفهم في المادة 5 .
- التسليمات لأنفسهم.

¹ الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2021، ص:03.

² المادة 2، من قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2022، ص:04.

- عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية.
- بيع العقارات أو المحلات التجارية.
- عمليات المتاجرة في الأشياء المستعملة غير المكونة من المعادن النفيسة.
- العمليات المحققة في إطار ممارسة المهنة الحرة.
- الحفلات الفنية وألعاب التسلية بمختلف أنواعها.
- الخدمات المتعلقة بالهاتف والتليكس التي تؤديها إدارة البريد والمواصلات.
- عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة.
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين.
- عمليات البيع المنجزة إلكترونياً.

ب. العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة اختيارياً¹: يجوز للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، أن يختاروا، بناءً على تصريح منهم لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة، على أن يزودوا بسلع أو خدمات لـ:

- يحققون عمليات تصدير .
- يقومون بعمليات التسليم إلى: شركات بترولية والمكلفين بالرسم الآخرين.
- مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء.

ج. الأشخاص الخاضعين للرسم على القيمة المضافة²: يخضع للرسم على القيمة المضافة كل من:

- المنتجين: يقصد بلفظ المنتج:
 - الأشخاص أو الشركات الذين يقومون بصفة رئيسية أو ثانوية باستخراج أو صناعة المنتجات والتركيب أو التحويل بصفتهن صناعيين أو مقاولين في التصنيع قصد إعطائها شكلها النهائي أو العرض التجاري الذي تقدم فيه للمستهلك لكي يستعملها أو يستهلكها، وذلك سواء استلزمت عمليات التصنيع أو التحويل، استخدام، مواد أخرى أم لا.
 - الأشخاص أو الشركات التي تحمل فعلاً محل الصانع للقيام في مصانعها أو حتى خارجها، بكل الأعمال المتعلقة بصنع المنتجات أو توضيبها التجاري النهائي،

¹ المادة 3، من قانون الرسم على رقم الأعمال، نفس المرجع السابق، ص: 05.

² المادة 4 و 5، المرجع السابق نفسه، ص، ص: 5، 6.

- مثل التزيم أو التعليب وإرسال أو إيداع هذه المنتجات، وذلك سواء تم بيعها تحت علامة أو باسم من يقومون بهذه العمليات أم لا.
- الأشخاص أو الشركات الذين يسندون للغير،
- **عمليات البيع بالجملة :** يتعلق بالعمليات التالية:
- عمليات التسليم المتضمنة أشياء لا يستعملها الأشخاص العاديون عادة نظرا لطبيعتها أو الاستخدامات .
- عمليات تسليم سلع تتم بأسعار مماثلة، سواء أنجزت بالجملة أو بالتجزئة.
- عمليات تسليم منتجات موجهة لإعادة بيعها مهما يكن حجم الكمية المسلمة.
- د. الإعفاءات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة:** تستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:
- العمليات التي تتم في الداخل: والمنصوص عليه في المادة 08-09 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ص: 06-07.
- العمليات التي تتم عند الاستيراد: والمنصوص عليه في المادة 10-12 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ص: 08.
- العمليات التي تتم عند التصدير: والمنصوص عليه في المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ص: 09.
- 4. تأسيس الرسم على القيمة المضافة¹:** يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع والأشغال أو الخدمات، بما في تلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة :
- أ. الحدث المنشئ للرسم (Le fait générateur de la TVA):** نقصد بالحدث المنشئ للضريبة الواقعة التي تجعل حقوق الخزينة واجبة التصريح والأداء من طرف المكلف بالضريبة، وهو يختلف حسب طبيعة العمليات.
- **التسليم القانوني أو المادي للبضاعة:** إن الحدث المنشئ بالنسبة لعمليات البيع البضائع أو المنتجات تتشكل من التسليم المادي أو القانوني للبضاعة، ونقصد بالتسليم المادي تسليم البضاعة ونقلها من البائع إلى المشتري أما التسليم القانوني فهو تسليم الفاتورة.
- وعليه يكفي فقط بالنسبة للمؤسسات التجارية والإنتاجية أن يتم تسليم الفاتورة أو البضاعة أو كلاهما حتى يصبح الرسم على القيمة المضافة المجمع على المبيعات (TVA/V)، واجب التصريح

¹ انظر المادة 15، من قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص، ص: 11، 12.

لإدارة الضرائب، ونشير هنا أن عمليات البيع لأجل لا تختلف عن عمليات البيع فورا، كما أن التسبيق الثمن غير مصحوب بالتسليم لا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

• **القبض الكلي أو الجزئي للثمن:** بالنسبة للأشغال العقارية وكذا تقديم الخدمات فإن الحدث

المنشئ للرسم على القيمة المضافة تتشكل من القبض الثمن سواء كان القبض قبل الفاتورة أو بعدها وسواء كان مجزأ أو كليا.

ويكون قبض الثمن عن طريق عدة وسائل منها:

- عن طريق صندوق ابتداء من يوم استلام النقود.
- عن طريق البنك ابتداء من يوم استلام الشيك أو تحويل الأموال إلى حساب المستفيد.
- عن طريق ورقة تجارية ابتداء من تاريخ الاستحقاق.

وتجدر الإشارة إلى أن الواقعة المنشئة بالنسبة للأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية تتكون من التسليم القانوني أو المادي للملك إلى المستفيد، كما تجدر الإشارة فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية وبالنسبة لمبلغ الرسم الذي يبقى مستحقا عند انتهاء الأشغال، بعد الرسم المدفوع عند كل تحصيل، يتكون الحدث المنشئ من التسليم النهائي للمنشأة المنجزة.

كما أن مؤسسات الأشغال العمومية وكذا مؤسسات تأدية الخدمات بإمكانها طلب الخضوع لاستحقاق الرسم على المدين، أين تتشكل الواقعة المنشئة من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة وليس القبض المادي سواء جزئيا أو كليا.

ب. الواقعة المنشئة لعمليات التجارة الخارجية: إن الواقعة المنشئة للرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية سواء تعلق الأمر بالاستيراد أو التصدير هي عبور الحدود، حيث تتشكل الواقعة المنشئة بالنسبة لاستيراد من جمركة السلع، بينما تشكل الواقعة المنشئة للمنتوجات الخاضعة للمنتوجات الخاضعة للرسم المخصص للتصدير من تقديم هذه المنتوجات.

وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ العام في كل الدول العالم هو إعفاء الصادرات من الرسم على القيمة المضافة.

ج. الواقعة المنشئة للتسليم للذات: إن القاعدة الضريبية للتسليم للذات للأموال المنقولة تتشكل من ثمن البيع بالجملة للمنتوجات المماثلة أو سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح المنتج المصنع، أما إذا كان التسليم للذات أملاك عقارية فإن القاعدة الضريبية تتشكل من سعر تكلفة الانجاز.

إن الواقعة المنشئة بالنسبة للتسليم للذات تتشكل من عملية التسليم سواء بالنسبة للمنقولات التي يظهر من خلال أول استعمال لها أو بالنسبة للعقارات من خلال تسليم المفاتيح.

5. تصفية الرسم على القيمة المضافة: يتم حساب الرسم على القيمة المضافة عن طريق تطبيق معدلات ضريبية محددة حسب طبيعة السلع والخدمات على الوعاء الضريبي خارج الرسم.

• معدلات الرسم على القيمة المضافة:

تحدد حالياً معدلات الرسم على القيمة المضافة ب¹:

- المعدل المخفض 09%: يطبق على المنتجات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- المعدل العادي 19%: يطبق على العمليات والخدمات و المنتجات غير الخاضعة للمعدل المخفض 09 %.

يحدد التعداد المفصل للأموال والخدمات والعمليات في المواد 21 إلى 23 مكرر من قانون الرسم على رقم الأعمال طبقاً للملحق رقم 2.

كما يطبق رسم داخلي على الاستهلاك زيادة على الرسم على القيمة المضافة على التبغ والسجائر طبقاً للتعريفات المحددة في المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

ثانياً: الرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC)

إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة يعتبر الرسم الداخلي على الاستهلاك من الرسوم على رقم الأعمال.

1. تعريف الرسم الداخلي على الاستهلاك: تنص المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على تأسيس الرسم الداخلي على الاستهلاك والذي يتكون من حصة ثابتة ومعدل نسبي²، وهو يهدف إلى تحصيل موارد مالية إضافية.

2. مجال تطبيق الرسم الداخلي على الاستهلاك : تخضع للرسم الداخلي على الاستهلاك كل من:

- السجائر
- تبغ للنشق والمضغ.
- السجائر
- تبغ التدخين
- الكبريت والقذاحات

3. أساس فرض الرسم الداخلي على الاستهلاك: يؤسس الرسم الداخلي على الاستهلاك على:

- تستند الحصة الثابتة إلى الوزن الصافي للتبغ المحتوي في المنتج النهائي.
- يستند المعدل النسبي إلى سعر البيع بدون احتساب الرسوم.

¹ الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، مرجع سابق، ص:15.

² انظر المادة 25، من قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص:16.

- بالنسبة للمواد المشكلة جزئيا من التبغ يطبق الرسم الداخلي للاستهلاك على المنتج بأكمله.
 - بالنسبة للسجائر والمواد المعدة للتدخين الخالية من التبغ يطبق المعدل النسبي فقط على سعر البيع بدون احتساب الرسوم.
 - بالنسبة للكبريت والقذاحات يؤسس الرسم الداخلي على الاستهلاك المستحق الثمن عند خروجها من المصنع وعند الاستيراد يطبق هذا الرسم على القيمة المحددة لدى الجمارك.
4. **النسب المطبقة:** خضع للرسم الداخلي للاستهلاك المنتجات والسلع المبينة في المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

ثالثا: الرسم على المنتجات البترولية (TPP)

- يعتبر الرسم على المنتجات البترولية من أهم الضرائب على الانفاق.
1. **تعريف الرسم على المنتجات البترولية:** تنص المادة 28 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على ما يلي: "يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية".

2. **مجال تطبيق الرسم على المنتجات البترولية:** يطبق هذا الرسم على المنتجات التالية:

- البنزين.
 - غاز أويل.
 - غاز البترول السائل.
3. **أساس فرض الرسم على المنتجات البترولية:** يطبق هذا الرسم على المنتجات المذكورة في الجدول الآتي وفقا للمعدلات التالية:

الجدول (01-02): يوضح معدلات فرض الرسم على المنتجات البترولية

رقم التعريفية الجمركية	تعيين المواد	الرسم (دج/هكتلتر)
م 27-10	البنزين الممتاز.....	1600.00
م 27-10	البنزين العادي	1700.00
م 27-10	البنزين الخالي من الرصاص	1700.00
م 27-10	غاز أويل	900.00
م 27-11	غاز البترول المميع / الوقود.....	1.00

المصدر: المادة 28 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية، 2022.

المطلب الثالث: الضرائب والرسوم الأخرى

هناك العديد من الضرائب والرسوم الأخرى التي أقرها المشرع الجبائي، إلا أننا سنركز حديثنا فقط على أهم الرسوم والضرائب على النشاط، وهي تلك التي تقع على المكلف أثناء مزاولته لنشاطه، والمتمثلة أساسا في الرسم على النشاط المهني، والضريبة الجزافية الوحيدة.

أولا: الرسم على النشاط المهني (TAP)

يعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) ضريبة من الضرائب المباشرة التي أستخدمت بموجب قانون المالية لسنة 1996، وذلك بعملية ادماج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)

1. مفهوم الرسم على النشاط المهني¹: يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات، غير أنه تستثنى من مجال تطبيق الرسم مداخل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.

2. مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني

أ. العمليات الخاضعة للرسم على النشاط المهني: يخضع للرسم على النشاط المهني الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون التابعون للنظام الحقيقي الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية . ومن بين الأنشطة المهنية الخاضعة للرسم على النشاط المهني نذكر:

- التجارة بالجملة
- الأشغال العمومية والري
- البنوك والتأمينات
- المساحات الكبرى
- محطات الخدمات
- الصيدليات و مخابر التحاليل
- الفنادق السياحية
- العيادات الطبية الخاصة
- المهن الحرة (الاطباء، المحامون، الخبراء، المحضرون القضائيون، المهندسون...)
- نقل المسافرين والبضائع (الجوي، البحري، البري، بالسكك الحديدية)

¹ المادة 217، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022، مرجع سابق، ص:67.

- ب. العمليات المعفاة من الرسم على النشاط المهني: لقد نص القانون الضريبي على عدم خضوع بعض الأنشطة للرسم على النشاط المهني من أجل تحقيق غايات معينة منها:
- النشاطات الإنتاجية.
 - الأنشطة الخاضعة للضريبة الجرافية الوحيدة (النشاطات التجارية الصغيرة).
 - الأنشطة الفلاحية و تربية الحيوانات و الصيد البحري.
 - مبلغ عمليات البيع الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع (السميد، الحليب، الخبز، ..الخ).
 - مبلغ عمليات البيع المتعلقة بالمواد و السلع الموجهة للتصدير.
 - العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجمع (Groupe de sociétés).
 - المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات و الأسفار.
 - العمليات المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المستفيدين من الامتيازات.
 - الجبائية في إطار (ANSEJ،ANDI ،CNAC ...) لمدة محددة.

3. الوعاء الضريبي للرسم على النشاط المهني¹

أ. القاعدة الضريبية Base Imposable: يؤسس الرسم على النشاط المهني أساسا من المبلغ الإجمالي للإيرادات المهنية أو رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة المحقق خلال السنة، والمعبر عنه محاسبيا عادة في الحساب 70 المبيعات من البضائع و المبيعات من الأشغال، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه .

- ب. التخفيضات الضريبية: إن القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني تخضع لتخفيضات خاصة بنسبة 25%، 30%، 50%، 75%، المنصوص عليها في القانون لصالح بعض العمليات:
- تستفيد من تخفيضات بنسبة 25% تمنح لنشاطات البناء والأشغال العمومية والري.
 - تستفيد من تخفيضات بنسبة 30% تمنح لعمليات البيع بالجملة وكذا عمليات البيع بالتجزئة لمواد يتضمن سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة.
 - تستفيد من تخفيضات بنسبة 50% تطبق على عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية و كذا عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير مباشرة .
 - تستفيد من تخفيضات بنسبة 75% تمنح لمحطات الخدمات فيها يخص عمليات البيع بالتجزئة للوقود .

¹ انظر، المادة 219، المرجع السابق نفسه، ص:68.

4. الواقعة المنشأة للرسم على النشاط المهني: نقصد بالواقعة المنشأة للضريبة الفعل أو الحدث الموجب لحصول الخزينة العمومية على الضريبة من المكلف بها، حيث يتعين هذا الحدث حتى تكون حقوق الخزينة واجبة التصريح والأداء من طرف المكلفين بالضريبة، ومنه السؤال المطروح هنا هو هل تقوم المؤسسة بدفع الرسم على النشاط المهني في الفترة أو اللحظة التي تفوتر فيها المبيعات، أم عليها أن تنتظر تحقق واقعة قبض ثمن هذه المبيعات.

أ. التسليم القانوني أو المادي للبضاعة: إن الواقعة المنشأة للرسم على النشاط المهني بالنسبة لعمليات البيع للبضائع أو المنتجات (المؤسسات التجارية والانتاجية) تتشكل من التسليم المادي تسليم البضاعة أو القانوني للبضاعة (تسليم الفاتورة)، غير أنه وفيما يخص بيع الماء الشروب من طرف الهيئات الموزعة (الجزائرية للمياه) فإن الحدث المنشئ للضريبة يتكون من تحصيل للثمن الكلي أو الجزئي.

وكذلك بالنسبة للمبيعات المحققة في إطار الصفقات العمومية، فإن الحدث المنشئ للضريبة يتكون من تحصيل للثمن الكلي أو الجزئي، وفي غياب التحصيل يصبح الرسم على النشاط المهني مستحق الأداء بعد أجل السنة، ابتداء من تاريخ التسليم المادي أو القانوني.

ب. القبض الكلي أو الجزئي للثمن: بالنسبة للأشغال العقارية و كذا تأدية الخدمات فإن الواقعة المنشأة للرسم على النشاط المهني تتشكل من قبض الثمن سواء جزئياً أو كلياً، وسواء تم هذا القبض قبل الفوترة أو بعده، غير أنه بالنسبة للأشغال العقارية المنجزة من طرف مؤسسات الترقية العقارية تتكون الواقعة المنشأة للرسم من التسليم القانوني أو المادي للملك إلى المستفيد.

5. حساب الرسم على النشاط المهني: يتم حساب الرسم على النشاط المهني عن طريق تطبيق معدلات ضريبية محددة حسب طبيعة رقم الأعمال الخاضع مع منح التخفيضات المذكورة سابقاً في الوعاء الضريبي.

مبلغ الرسم على النشاط المهني = رقم الأعمال الخاضع X المعدل الضريبي

- معدلات الرسم على النشاط المهني: تحدد حالياً معدلات الرسم على النشاط المهني بـ¹:
 - معدل 1.5%: يحدد معدل الرسم على النشاط المهني 1.5% لجميع الأنشطة مع الاستفادة من التخفيضات المنصوص عليها قانوناً.
 - معدل 3%: بالنسبة لرقم الأعمال المحقق عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

¹ انظر، المادة 222، المرجع السابق نفسه، ص: 69.

- توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني: يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:

الجدول (03-01): يوضح توزيع الرسم على النشاط المهني لنسبة 1.5%

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	29%	66%	5%	100%

المصدر: المادة 222، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية، 2022.

ثانيا: الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):

تعد الضريبة على الجزافية الوحيدة "IFU" كغيرها من الضرائب المطبقة إحدى الضرائب المباشرة، كما سيتم توضيحها فيما يلي:

1. تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة¹: تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

2. مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة:

أ. العمليات الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة: يخضع للضريبة الجزافية كل من:

- الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000) دج، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي.
- المستثمرون الذي يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

ب. الأنشطة المستثناة من الخضوع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة: يستثنى من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة هذا كل من:

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي.
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها.

¹ انظر، المادة 182، مكرر، المرجع السابق نفسه، ص: 86.

- أنشطة شراء - إعادة البيع على حالها الممارسة حسب شروط البيع بالجملة، طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة 224 م ق ض م.
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية.
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة.
- الأشغال العمومية والري والبناء
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، صانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين.

3. حساب الضريبة الجزائية الوحيدة: يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزائية الوحيدة الذين اكتتبوا التصريح المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإجراءات الجبائية، الشروع في حساب الضريبة المستحقة وإعادة تسديدها للإدارة الجبائية حسب الدورية المنصوص عليها في المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

أ. معدلات الضريبة الجزائية الوحيدة¹: يقع على المكلف بالضريبة حساب الضريبة الجزائية الوحيدة عن طريق إعداد التصريح التقديري لرقم الأعمال أو التصريح النهائي لرقم الأعمال، وذلك بتطبيق المعدلات الجبائية التالية على رقم الأعمال الخاضع:

- **معدل 05%** بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع بما فيها النشاط الحرفي.
- **معدل 12%** بالنسبة لأنشطة الأخرى (تقديم الخدمات وكذا أصحاب المهن الحرة)
- ب. توزيع ناتج الضريبة الجزائية الوحيدة:** يوزع ناتج الضريبة الجزائية الوحيدة كما يلي:

الجدول (04-01): يوضح توزيع الضريبة الجزائية الوحيدة

الضريبة الجزائية الوحيدة	الحصة العائدة للدولة	الحصة العائدة لغرفة التجارة والصناعة	الحصة الوطنية للصناعة التقليدية	غرف الصناعة التقليدية والمهن	الحصة العائدة لبلديات	الحصة العائدة للولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	49%	05%	0.01%	0.24%	40.25%	05%	05%	100%

المصدر: المادة 282 مكرر من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية 2022

¹ انظر، المادة 282 مكرر 4 و5، المرجع السابق نفسه، ص: 87.

المبحث الثالث : أطراف العلاقة الضريبية وطبيعتها القانونية

بدراستنا للنظام الضريبي الجزائري نرى أنه نظام يقوم على طرفين أساسيين وهما المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية أي أن هناك علاقة جبائية ينظمها القانون واللوائح الضريبية تتعلق بمهام ونشاط الإدارة الضريبية وأخرى خاصة بدفع الضرائب .

فالعلاقة الضريبية أهمية كبيرة تتمثل في سلطة الإدارة الضريبية اتجاه المكلف بالضريبة، إذ أن هذا الأخير مطالب بأداء التزاماته إزاء الإدارة الضريبية والمساهمة في نفقات الدولة، بينما الإدارة الضريبية فهي معنية بتنفيذ القوانين، سواء تعلق الأمر بسلطة الفحص والرقابة أو سلطة ضمان تحصيل الضريبة، ولتحديد الطبيعة القانونية لعلاقة المكلف بالضريبة بالإدارة الضريبية، وجب التطرق إلى كل ما يفترض القيام بهذه العلاقة، من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: مفهوم الإدارة الضريبية ، مقوماتها وشروط عملها
- المطلب الثاني: مفهوم المكلف بالضريبة، حقوقه وضمائنه
- المطلب الثالث: العلاقة الضريبية والعوامل المؤثرة فيها

المطلب الأول : الإدارة الضريبية ، مقوماتها و شروط عملها

تشكل الإدارة الضريبية الجهاز المنفذ للسياسة الضريبية المقررة في التشريع الضريبي للدولة في إطار هذا التنفيذ فأنها تسعى لتحقيق عدة أهداف في مقدمتها تأمين حق الخزينة العامة في تحصيل الإيرادات المالية عن طريق الضرائب، وتعزيز تجاوب المكلفين في العملية الضريبية ومنع التهرب الضريبي والعمل على تطوير التشريعات من خلال أوجه العمل التطبيقية وتبسيط الإجراءات وتخفيف أعباء المكلفين، وانطلاقاً من هذا المنطلق سنحاول إبراز تعريف الإدارة الجبائية وأهم التزاماتها وحقوقها.

أولاً: تعريف الإدارة الضريبية

هناك تداخل في المسميات المختلفة للجهة التي أناط بها القانون جميع الضرائب، فقد يطلق عليها مصلحة الضرائب أو الإدارة الضريبية، ويقصد بها مصالح الضرائب التي تتبع وزارة المالية جميع فروعها أو تقسيماتها الفنية والإدارية والجغرافية، وهي التي تقوم على تنفيذ التشريعات الضريبية وتطبيق نصوصها وأحكامها بهدف تحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة وتوريدها للخزينة العامة¹.

¹نشأت ادوارد ناشد، ربط الضريبة على الدخل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص:28.

ويمكن تعريف الإدارة الضريبية على النحو التالي:

1. "تعتبر الإدارة الجبائية جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة، إذ تشكل مزيجاً من العناصر الإدارية والمالية والقانونية، تكمن أمثلية النظام في إسناده على أسس ودعائم من القواعد المالية والقانونية"¹.
بمعنى إن إدارة الضرائب هي ذلك الجهاز الفني للسلطة التنفيذية للدولة، الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي، ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي.

2. "تعرف إدارة الضرائب بأنها الجهاز المكلف بتطبيق التشريع والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة، وحقوق المكلفين بالضريبة من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي"².

نستنتج مما سبق أن النظام الضريبي هو انعكاس لسياسة الدولة المالية، فإدارة الضرائب تعتبر السلطة المنفذة لأحكام قانون الضرائب، فهي التي تتولى فرض الضريبة وتحصيلها، ولها أن تصدر التعليمات التنفيذية والتفسيرية وتحسيس المكلف بها بهدف تطبيق القانون، ومن ذلك فأنها تقوم بالربط وتحصيل المقدار المستحق على المكلف من خلال السلطة التي خولها القانون إياها.

ثانياً: سلطات و التزامات الإدارة الضريبة

لكي تمارس الإدارة الجبائية حقوقها المقررة لها قانوناً والقيام بها على الوجه المطلوب، فإنها تتمتع بسلطات وحقوق واسعة، تسمح لها بالقيام بمهمتها في شروط قانونية محددة، لتضمن بذلك السير الحسن في عملية التحصيل الجبائي، وبالتالي حماية أموال الخزينة العامة، وبالرغم من كل الصلاحيات المخولة لها، لا يمنعها ذلك بالتزاماتها تجاه المكلفين والعمل على تحسين العلاقة بينهما.

1. سلطات الإدارة الضريبة:

لقد خول المشرع الجبائي للإدارة الجبائية العديد من السلطات يمكن أن ننجزها فيما يلي:

1.1 سلطات الفحص و الرقابة:

تستند الإدارة الجبائية في عملية فرض مختلف الضرائب والرسوم بناء على التصريحات والمستندات المقدمة من قبل المكلفين، هدفاً منها تحقيق العدالة الضريبية، والذي يتطلب التأكد من صحة المعلومات الواردة في هذا التصريح من خلال الفحص والتدقيق وفرض الرقابة، وعلى هذا الأساس من حق الإدارة الضريبية وسلطتها التمتع بعدة حقوق إزاء هذه المهمة أهمها :

¹ شريف مصباح أبو كرش، إدارة المنازعات الجبائية في ربط وتحصيل الضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1،

2004، ص: 94.

² عبد الرؤوف قطيش، الضريبة على القيمة المضافة، دار الخلود، ط01، بيروت، 2002، ص: 291.

- **الحق في الإطلاع:** يسمح حق الإطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، مهما كانت وسيلة حفظها، وتصفح الوثائق بالحصول على المعلومات المنصوص عليها في المواد المذكورة من 45 إلى 59 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري¹.
- ويقصد بذلك أن يكون للإدارة الجبائية الحق في الإطلاع على كل ما تريده من بيانات ودفاتر محاسبية وأوراق أو مستندات أو ملفات، وكل ما تراه ضروريا لفرض الضريبة، فالأشخاص المعنيين ملزمون بتنفيذ طلب الإدارة الضريبية دون الاحتجاج بالسرية².
- **الحق في الإيضاح أو التبرير:** في الحقيقة إن الإيضاح لا يتضمن سوى الشرح والتفسير من جانب المكلف دون اشتراط لتقديم أية مبررات أو مستندات، وقد يكون هذا الاستيضاح شفويا أو كتابيا.
- **حق المعاينة و الحجز و إجراء البحث:** عند نشوب أي ممارسات تدليسييه من طرف المكلفين وتوفر كل القرائن على ذلك، يمكن للإدارة الجبائية ممارسة حقها في الرقابة من طرف الأعوان الذين هم مؤهلين قانونا بالقيام بإجراءات المعاينة والحجز، بعد طلب ترخيص بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه هذا الأخير³.
- **الحق في الفحص الدقيق:** يضمن هذا الحق الإدارة الضريبية من التأكد من صحة و سلامة و صحة الإقرار الضريبي، وذلك من خلال مقارنة البيانات الواردة في الإقرار الضريبي مع العناصر الخارجية، والحالة الشخصية للمكلف و قد يكون كذلك إما فحصا أو تدقيقا للحسابات.

2.1 سلطات ضمان تحصيل الضريبة:

بعد تقديم التصريح الجبائي من قبل المكلفين، تقوم الادارة الجبائية بالتأكد من صحة و سلامة البيانات التي قدمت إليها، بحيث تعمل على ربط الضريبة لتحصيل المبالغ المقررة في الآجال القانونية.

ففي حالة عدم استجابة المكلف ورفض تسديد هذه الضرائب فإن الإدارة الضريبية تقوم بفرض مبالغ إضافية كجزاء على هذا التأخير، فإن تعسر التحصيل فقد تلجأ حينها لاستخدام سلطاتها في هذا المجال، حيث تعتبر هذه السلطات ضمانا للدولة بالحصول على مستحقاتها، وهناك عدة ضمانات

¹ انظر، المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2022، ص: 26، بتصرف.

² عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي، مطبعة مزوار، الطبعة الأولى، 2009 الجزائر، ص: 20.

³ انظر، المادة 33 مكرر والمادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 18.

للتحصيل، التي منحت للإدارة بقصد تحصيل دينها وقيامها بمهامها على أكمل وجه، وسنذكر أهم هذه الضمانات التي منحها المشرع الجزائري بقصد التحصيل فيما يلي¹:

• **الإغلاق المؤقت والحجز:** قد منح المشرع لإدارة الضرائب الحق في الغلق المؤقت للمحل التجاري كوسيلة لإجبار المكلف بالضريبة من تسديد ديونه حفاظا على أموال الخزنة العامة، ويتم الغلق المؤقت للمحل المهني والحجز والبيع بموجب قرار يكون صادر عن المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى و المدير الولائي للضرائب كل حسب مجال اختصاصه.

• **الطريقة الجبرية (البيع):** هنا تستعمل الإدارة كل الوسائل المخولة لها قانونا لضمان أموال الخزينة العامة، ففي حالة الاقتضاء تمارس الإدارة الجبائية حقوقها بالقيام بالبيع المنفرد أو عدة من العناصر المادية المكونة للمحل التجاري المحجوز، والهدف من البيع هو الحصول على مبالغ تستوفي من خلالها إدارة الضرائب حقها من خلال تلك الأموال المحجوزة.

نستنتج مما سبق أنه تستطيع الادارة الجبائية ممارسة مهامها والقيام بالواجبات على أكمل وجه لضمان عدم ضياع حق الخزنة العامة للدولة ، ولهذا منح القانون للإدارة الضريبية سلطات وحقوق واسعة مقررّة قانونا، وما هذه السلطات إلا حماية لأموال الخزينة ومكافحة الغش الضريبي.

ثالثا: واجبات والتزامات الإدارة الضريبية

رغم كل الصلاحيات المخولة للإدارة الضريبية فهي مثلها مثل الإدارات العامة الأخرى في الدولة، لا يمنعها ذاك من الالتزام بجملة من القواعد التي أشار إليها في القانون، و هذا ما يعرف بالالتزامات العامة للإدارة الضريبية، والتي من شأنها ضمان العلاقة بينها وبين المكلف .

فالإدارة الجبائية تعمل باستمرار على نشر المعلومة الجبائية، وتسعى إلى تعميمها بهدف تحسيس المكلف بالضريبة بحقوقه في مجال الضريبة، وتوعيته وإقناعه بواجباته الضريبية وذلك عن طريق الحملات التكوينية والتحسيسية التي تقوم بها، فهي بذلك يقع على عاتقها الواجب الإعلامي للمكلفين بالضريبة والعمل على تحسين العلاقة الضريبية، ويمكن إيجاز أهم التزامات الإدارة الضريبية فيما يلي :

1. إعلام وتوعية المكلف بالضريبة:

لا شك أن فرص نجاح النظام الضريبي تتضاعف كلما ازدادت درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة واقتناعهم بعدالة الضريبة وأهميتها في تمويل وتنفيذ برامج الحكومة التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.

ينبغي على الإدارة الجبائية إحاطة المكلفين بكافة التعليمات والتفسيرات بتقديم نشرات دورية لتوعيتهم بواجباتهم وحقوقهم، من حق الطعن والتقاضي.

¹ انظر، المادة 146 والمادة 152، من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص، ص: 52، 53.

2. نشاطات الإدارة الجبائية في مجال الاتصال

لقد أصبح تطوير الوعي الجبائي تحديا ينبغي على الإدارة الجبائية رفعه لذلك وجب عليها أن تبادر بالانطلاق في أنشطة تحسيسية، من خلال تعزيز اللقاءات بالجمعيات والاتحادات المهنية وكذا العلاقات مع وسائل الإعلام والاتصال التقليدية أو الحديثة التي تعتبر وسيطا أساسيا بين الإدارة الجبائية والجمهور .

3. الالتزام بالسر المهني:

الالتزام بمراعاة سر المهنة هو الواجهة الأخرى لحق الاطلاع، فقد فرض المشرع على موظفي إدارة الضرائب التزام بالحفاظ على سر المهنة، وعدم إفشاء أية بيانات أو معلومات علم بها بمقتضى وظيفته والهدف من ذلك هو حماية المكلف وخصوصيته.

4. التطبيق الصحيح للقوانين الجبائية:

يتوجب على الإدارة الجبائية تفسير القوانين وتطبيقها على الوجه السليم، وسهرها على أن تكون التعليمات والأنظمة الصادرة عنها موافقة للقوانين، كما ينبغي عليها استخدام الحقوق والسلطات الممنوحة لها من طرف القانون بدون تعسف، وأي استخدام للسلطة في غير موضعه يعرض على القضاء لإعادة الأمور لموازينها ورفع التعسف.

المطلب الثاني : المكلف بالضريبة، حقوقه والتزاماته

يمثل المكلف أحد طرفي العلاقة الضريبية، والذي يقع عليه التكليف والالتزام الذي يفرضه القانون، بحيث يختلف المكلف حسب الطبيعة القانونية، سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا. فالمكلف بالضريبة هو كل شخص معني بتأدية واجباته الضريبية بدفع ما عليه من ضرائب، بالمقابل من ذلك يحق له الاستفادة من المزايا الممنوحة له قانونا، والضمانات الممنوحة لهم من طرف الإدارة الجبائية.

وعليه فمن الضروري التعرف على المفاهيم المختلفة للمكلف بما يشتمل عليه هذا اللفظ من معطيات قانونية واجتماعية، مع إبراز العلاقة التي تربطه بالطرف الثاني ألا وهو الإدارة الضريبية.

أولا : مفهوم المكلف بالضريبة:

الواقع أن لفظ المكلف بالضريبة لا يستند إلى تعريف محدد ولكن من السهولة أن نفهم مدلوله بمجرد ذكره في المجال الجبائي.

1. المكلف بالضريبة هو "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يعينه القانون بدفع الضريبة، والذي يكون عليه واجب الالتزام بالمساهمة في الأعباء العامة التي تتحملها الدولة"¹.

¹ راجع رتيب، الممول والإدارة الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص:10.

وعليه فالمكلف بالضريبة هو ذلك الشخص الذي يساهم في تمويل خزينة الدولة، والذي يحدده المشرع الضريبي كمدين للضريبة.

2. يعرف المكلف بالضريبة على أنهم "الأشخاص الخاضعين للضريبة الدخل على كافة مداخيلهم والذي يوجد موطن تكليفهم في الجزائر"¹.

لم يعرف المشرع المكلف بدفع الضريبة تعريفا دقيقا بل نجده في كل مرة يقوم بتحديد الأشخاص الخاضعين لكل نوع من أنواع الضرائب والرسوم بحسب طبيعة النشاط الممارس أو بحجم رقم الأعمال المحقق خلال سنة مالية معينة أو بحسب طبيعة الشخص سواء كان شخص طبيعى أو معنوي.

3. كما عرف المكلف بالضريبة بأنه "هو الشخص الذي يساهم في تمويل الأعباء العامة، والذي يكون معفى من طرف المشرع الضريبي بأن تفرض عليه الضريبة، إذ أن الشخص الذي يتحمل العبء القانوني للضريبة هو المكلف بها، حيث أن هذا الأخير قد لا يتحمل دائما العبء الاقتصادي أو العبء المادي للضريبة"².

ويتحقق هذا في حالة ظاهرة رجعية الضريبة أو ظاهرة نقل عبء الضريبة، تفرض الضريبة على المكلف بها قانونا، ويتمكن هذا الأخير من نقل عبئها إلى شخص آخر هو الذي يقوم بدفعها، وهذا الفرض يحدث غالبا في الضرائب غير المباشرة.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نعرف المكلف بأنه دافع الضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنوياً، بحيث يقع عليه طابع الالتزام بتسديد الضريبة للدولة جراء قيامه بنشاط محدد أو نتيجة لأرباح وفوائد تحصل عليها.

ثانيا : أنواع الأشخاص المكلفين بالضريبة

كما سبق الذكر فإن الأشخاص الخاضعين للضريبة يختلفون من أشخاص طبيعيين إلى أشخاص معنويين، فهم على حد سواء في تحمل أعباءهم الضريبية، ويبقى الاختلاف بينهما من حيث الالتزام الرئيسي بدفع الضريبي³.

¹ انظر، المادة 3، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص:10.

² زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2013، ص:09.

³ محمد علوم علي المحمود، الطبيعة القانونية والمالية لدين الضريبة وتطبيقاتها في التشريعات الضريبية المقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، بيروت، 2010، ص:93.

1. الأشخاص الطبيعية الخاضعة للضريبة:

فالشخصية الطبيعية الأصلية في القانون الضريبي هو الإنسان المكلف بالضريبة ذو الذمة المالية المستقلة والذي يتوافر لديه كامل الأهلية، والتميز والإرادة الواعية. فحسب معيار التصنيف القانوني فالأشخاص الطبيعيون هم عبارة عن مؤسسة فردية تعتمد في طريقة تمويلها على مالكةا الذي يتولى إدارتها وتسييرها وكذا اتخاذ القرارات المناسبة فيها، كما أنه هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال مؤسسته.

2. الأشخاص المعنوية الخاضعة للضريبة:

كما يخضع الشخص الطبيعي إلى الضرائب فإن الأشخاص المعنوية أيضا تخضع لها، فالشخص المعنوي عبارة عن اجتماع عدة أشخاص من أجل تحقيق هدف معين، يتولد من هذا الاجتماع كائن قانوني، على شكل مؤسسة جماعية يتمتع بالاستقلال عن الأشخاص الذين ساهموا في تكوينه.

والمقصود بالمؤسسة الجماعية هي الشركة التي عرفها المشرع على أنها عقد بين شخصين فأكثر، بمقتضاه يلتزم هؤلاء الأشخاص على المشاركة في نشاط معين مع التزاماتهم باقتسام ما قد ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة¹.

وعليه فالشركة وفقا لهذا التعريف عبارة عن عقد قوامه التقاء إرادتين أو أكثر من أجل القيام بمشروع اقتصادي من خلال ميلاد شخص معنوي جديد، وقد يكون إما مجموعة أشخاص وإما مجموعة أموال، تتمتع بذمة مالية مستقلة، ولها من يمثلها قانونا وتتمتع بحق التقاضي ولها موطن وجنسية.

وتتقسم الشركات التجارية بحسب الاعتبار الشخصي أو المالي إلى:

- شركات أشخاص (Société des Personnes).
- شركات أموال (Société des Capitaux).
- شركات مختلطة (Société à Responsabilité Limitée).

ثالثا : حقوق و ضمانات المكلف

تستمد العلاقات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية أساسها من القوانين الجبائية التي تركز حق المكلف بالضريبة الاستفادة من المزايا والحقوق الممنوحة له، وعليه فإن المكلف يتمني أن تكون حقوقه و ضماناته كمواطن مصادنة، وضمان خدمة ذات جودة والحصول على المعلومات واحترام حريته الفردية، والنزاهة في تطبيق النصوص الجبائية، وسنحاول أن نميز بين حقوق و ضمانات المكلف فيما يلي:

¹ انظر المادة 416 من القانون المدني الجزائري.

1. حقوق المكلف بالضريبة:

- منحت الإدارة الجبائية مجموعة من الحقوق للمكلفين بالضريبة نذكر منها¹:
 - الحق في المعاملة باحترام وتقدير: يحق للمكلف سماعه واستقباله بصفة لائقة على مستوى الإدارة الجبائية مهما كانت رتبة المسؤول.
 - الحق في سرية المعلومات المقدمة: على الإدارة الجبائية احترام مبدأ السرية والالتزام بعدم إفشاء المعلومات الخاصة بالمكلف والحفاظ على سرية المعلومات، أيا كانت طبيعتها، ماعدا الاستثناءات المنصوص عليها قانونا.
 - الحق في احترام الحياة الخاصة: على الإدارة الجبائية أن تلتزم بعدم التدخل في الحياة الخاصة للمكلفين، وطلب المعلومات الضرورية الخاصة بتأسيس الضريبة، وفي ظروف استثنائية تلجأ الى تفتيش المحلات التجارية بمقتضى أمر قضائي.
 - الحق في تقديم الطعن: للمكلف حق في تقديم شكوى نزاعية أو طعن لدى لجان الطعن الخاصة بالدائرة الجبائية أو القضائية.

2. ضمانات المكلف بالضريبة:

- تمتلك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة في إجراء الرقابة والتي تتمثل في حق إجراء التحقيق، بينما يعترف بالمقابل للمكلفين بالضريبة بالضمانات المنصوص عليها القانون، و من أهم الضمانات الأساسية للمكلفين نجد²:
 - ضمانات متعلقة بممارسة حق التحقيق: تتعلق الضمانات المرتبة بممارسة حق المراجعة والتحقيق بـ:
 - « الحق في الإعلام و الإشعار المسبق بإجراء التحقيق، ويكون مرفوقا بميثاق المكلف بالضريبة.
 - « حق الاستعانة بمستشار وذلك قصد متابعة سير عمليات المراقبة ومناقشة الاقتراحات التي تطرحها إدارة الضرائب.

- تحديد مدة إجراء التحقيق، بحيث تختلف المدة المحددة حسب طبيعة الرقابة والتحقيق.
 - « استحالة إجراء تحقيق جديد وذلك عندما يتم الانتهاء من إجراء أي تحقيق لا يجوز الشروع في تحقيق جديد خاص بنفس الفترة أو نفس الضريبة.
- ضمانات متعلقة بممارسة حق إعادة التقويم: تكمن الضمانات الممنوحة في هذا المجال في إجراء إعادة التقييم وهو إعادة تقدير الضريبة الواجبة الدفع، ألا انه ونظرا لخصوصية هذا الإجراء فقد منحت للمكلف ضمانات أثناء هذه المرحلة أهمها:

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، منشورات 2010، ص: 11.

² إجراءات الرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2021، ص - ص: 06-11.

« التبليغ بإعادة التقييم بحيث يتعين على الإدارة الجبائية إبلاغ المكلف بنتائج التحقيق بواسطة إشعار، وذلك حتى في حالة غياب التقييمات، ويجب أن يكون هذا الإشعار مفصلاً ومبرراً بكيفية تسمح للمكلف بالضريبة بفهم طريقة إعادة تشكيل أساس فرض الضريبة المطبقة عليه للتمكن من الرد من خلال قبوله أو تقديم ملاحظاته.

« حق الرد بحيث يضمن القانون حق المكلفون بالضريبة من الرد على الإجراءات التي اتخذتها المصلحة المعنية، وقد ألزم المشرع على منح آجال قانونية للمكلفين للرد وإبداء ملاحظاتهم أو موافقتهم على الإشعار لإعادة التقييم التي قامت به الإدارة الضريبية.

رابعاً: الالتزامات التي تقع على المكلف

لإحداث التوازن بين طرفي العلاقة الضريبية، لم يقتصر القانون الجبائي على حقوق وضمانات المكلف فقط، بل فرض على المكلفين التزامات قانونية يتوجب عليهم القيام بها من خلال تأدية واجباتهم، ومن بين هذه الالتزامات نجد¹:

• الاعتراف بشرعية مبدأ الضريبة والاتصاف بالوعي الجبائي بالخضوع للضريبة والمساهمة في المنفعة العامة.

• القيام بتأدية الالتزامات المهنية والواجبات الجبائية بصفة إرادية وتلقائية.

• الاحتفاظ بالدفاتر والوثائق المحاسبية والمستندات التبريرية والملفات المعلوماتية المنصوص عليها في القانون ووضعها تحت تصرف المصالح الجبائية.

• تسديد الضرائب المستحقة في الآجال المنصوص عليها قانوناً.

• ضرورة تقديم المعلومات المطلوبة لأعوان الإدارة الجبائية بكل صدق وشفافية متى اقتضت الضرورة، في إطار ممارسة مهامهم المخولة لهم قانوناً.

• الانسجام بالفاعلية والايجابية في تأدية الواجبات الجبائية.

نستنتج مما سبق أن المشرع منح للمكلف بالضريبة حقوقاً وضمانات عديدة تحميه من تعسف الإدارة الضريبية بالمقابل التزامه بواجباته .

¹ ميثاق المكلف بالضريبة، مرجع سابق، ص، ص: 10، 09.

المطلب الثالث : العلاقة الضريبية و العوامل المؤثرة فيها

تعتبر العلاقة الضريبية عن الرابط القائم بين المكلف الضريبي والإدارة الضريبية والتي تمثل بدورها الدولة، حيث يمثلان طرفي العلاقة في حد ذاتها وكل منهما نقيض الثاني، وهذا بسبب تأثير المكلف بالضريبة التي تفرضها عليه الإدارة الضريبية، حيث أنه ينظر دوما أنها إدارة تجني أمواله بطرق تعسفية ودون حصوله على أي مقابل¹.

أولا : طبيعة العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية:

ينظم القانون العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية، على أساس المبادئ الدستورية، ووفقا للقواعد القانونية²، بمعنى أن العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية هي علاقة قانونية، وإن السلطة التشريعية هي التي تقبض بيدها على زمام الضريبة العامة، إذ تتولى بنفسها تنظيم أوضاعها بقانون يصدر عنها متضمنة تحديد وعائها وأسس تقديرها، وكيفية أدائها، وضوابط تقادمها وغير ذلك مما يتصل ببيان هذه الضريبة.

وقد مرت هذه العلاقة بين الطرفين حسب طبيعتها القانونية من علاقة تعاقدية ثم علاقة تنظيمية وأخيرا إلى علاقة مديونية.

1. العلاقة التعاقدية بين الطرفين:

لقد كان الفكر السائد فيما مضى يعتبر رابطة المكلف بالإدارة الضريبية رابطة تعاقدية، أي أن المكلف يستمد حقوقه وواجباته من عقد مبرم بينه وبين الإدارة الضريبية³، فالعقد بصفة عامة هو توافق إدارتين على إنشاء التزامات وروابط قانونية بين طرفين، فالعلاقة التعاقدية تقوم إذا على أساس العقد المبرم ما بين إدارة الضرائب والمكلف بدفعها.

2. العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية علاقة تنظيمية:

يرى الجانب الآخر من الفقه ، أن العلاقة بين الطرفين يحددها عادة القانون الضريبي وقوانين المالية المتعاقبة، وتحدد أيضا القرارات التي تصدر من الإدارة الضريبية تنفيذا له، ولا تقوم هذه العلاقة على الاتفاق بين الطرفين، هذا هو الرأي الراجح والشائع في التطبيقات القضائية، فالقانون هو الذي

¹ سليمان الفندي، الحقوق الأساسية للمكلف بالضريبة، مجلة جامعة البعث، المجلد 39 العدد 44، جامعة دمشق، 2017، ص:61.

² رمضان صديق، الإدارة الضريبية الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص:33.

³ نشأت إدوارد ناشد، كتاب ربط الضريبة على الدخل وأثره في العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة، 2008، ص:13.

يحدد حقوق والتزامات كل طرف، ولا دخل للطرفين في تحديدها، وبالتالي لا تعتبر الإدارة الضريبية خصما أو شريكا للمكلف¹، ولقد حظيت هذه العلاقة التنظيمية بالقبول، مقارنة مع العلاقة التعاقدية.

3. العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية علاقة مديونية:

في حين يتجه الجانب الآخر من الفقه القانوني، إلى القول أن علاقة المكلف بالإدارة الضريبية علاقة مديونية بين دائن ومدين، لا تختلف عن سائر الالتزامات الأخرى كون القانون الضريبي هو المصدر المباشر أو غير المباشر للالتزامات جميعها، وذلك دون تمييز بين الالتزام بدفع الضريبة عن أي التزام آخر، بيد أن القانون يرتب على تحقق بعض الأعمال القانونية والمادية أثرا في نشوء الالتزام، في حين يبقى مصدر الالتزام القانون الذي يحدد تلك الأعمال بالذات ويحدد نطاقها ويرسم مداها ويترتب عليها حكمه².

ثانيا : تطور العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية:

لقد شهدت الإدارة الضريبية إصلاحات عديدة في إطار العصرية والحداثة، والتي تضم ضمن طياتها تغيير نظرة الإدارة الضريبية إلى المكلف، من معاملة المكلف أو المدين بالضريبة كزبون أو عميل لدى إدارة الضرائب إلى معاملته كشريك معها، وإلى تحويلها إلى إدارة خدمات تخدم المكلف بالضريبة.

1. تطور معاملة المكلف كزبون لدى إدارة الضرائب:

إن إدارة الضرائب كانت تنظر إلى المكلف بالضريبة على أساس أنه مكلف أو مدينا بالضريبة، أي أنه مجبر على أدائها باعتباره مكلفا قانوناً، بغض النظر إلى ظروفه وأحواله الخاصة، غير أن هذه النظرة لم تعد لتلائم الإصلاحات الواقعة على الإدارة الضريبية، فكان لابد لها أن تنظر إليه على أنه عميل أو زبون تسعى هذه الإدارة إلى توضيحه عن طريق تقديم خدمة بجودة عالية تجعله مرتبطا بها ولا يفكر بالهروب³، لهذا نجد الإدارة الضريبية قد فتحت عدة قنوات اتصال، والتي بواسطتها يمكن للمكلفين الحصول بطريقة سهلة وسريعة على معلومات واضحة ودقيقة مطابقة لانشغالاتهم، حيث وضعت تحت تصرفهم مصالح متخصصة مكلفة باستقبالهم وتزويدهم بالمعلومات التي يطلبونها، كما نشرت لهم عدة وثائق مجانية، دلائل، كتيبات، مطويات، ملخصات، بلاغات... إلخ، وهي معدة خصيصا لمختلف أصناف المكلفين حسب نشاطاتهم، وهي متاحة على مستوى جميع المصالح و كذا الموقع الإلكتروني .

¹ المرجع السابق نفسه، ص:46.

² علي هادي عطية مطر الهلالي، مدي ذاتية الاتبات في المنازعات الضريبية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، 2011، ص:94.

³ رمضان صديق، الإدارة الضريبية الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص:40.

2. تطور معاملة المكلف كشريك لدى إدارة الضرائب

لقد عملت الإدارة الضريبية الجزائرية، منذ عدة سنوات دون توقف على تطوير خطابها الذي يهدف إلى ترسيخ التصور الايجابي في تأسيس الضريبة، حيث تسعى من خلاله إلى جعل المكلف شريكا كاملا، لإنجاز مهمتها والمتمثلة في تمويل ميزانية الدولة بمورد الضرائب. وتمثل هذه الشراكة هدفا استراتيجيا بالنسبة لإدارة الضرائب، في جعل سلوك المكلف بالضريبة ضمن مقاربة في غاية التمدن، ووضعه في المرتبة اللائقة به ضمن هذه العلاقات الجديدة المتعلقة بالتعاون والتشاور، التي تميز علاقات الإدارة الضريبية بمتعاملاتها.

3. تطور الإدارة الضريبية إلى إدارة خدمائية

بالرغم من تطور العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية باعتباره كشريك، إلا أن فئة كبيرة تتهرب بسبب نقص في المعلومات من الضرائب الملزمين بها، فكان لزاما على الإدارة الضريبية العمل على توعيتهم من خلال توفير المعلومات اللازمة والكافية التي يمكن من خلالها إلزامهم بدفع الضرائب، وبهذا فإن تقديم هذه المعلومات خدمة للمكلفين بالضريبة تلزم إدارة الضرائب بتقديمها إليهم، وهنا تتحول إدارة الضرائب من إدارة ضريبية إلى إدارة الخدمات، إذ تتمثل هذه الخدمة في إعانة المكلف بالضريبة على الوفاء بالتزاماته الضريبية، وابتعاده عن الوقوع في المخالفات التي تعرضه إلى توقيع العقوبات، إذ أن المكلف بالضريبة يشعر أن الإدارة الضرائب تخدمه، وأن خدمتها تعود عليه بالنفع في هذا الصدد¹.

إن هذه الخدمات المقدمة إلى المكلف بالضريبة في الواقع يمكن ترجمتها إلى مبالغ نقدية، يمكن توفيرها دون الحاجة إلى ذوي الخبرات و بالتالي يجنبهم التكلفة.

إنّ هذا التطور للإدارة الضريبية من إدارة زبائن إلى إدارة خدمات أصبح في الوقت الراهن غير كافي لأي دولة أو حكومة إذ لزم عليها إعادة النظر في آليات عملها وتقديمها الخدمات إلى المواطن، بل أصبح التطور التكنولوجي يفرض نفسه على تلك الحكومات، إذ أنّ الأساليب التقليدية في الإدارة أصبحت قاصرة وغير قادرة على مواجهة تحديات بيئة الأعمال ومتطلباتها، والتي تحتاج إلى التحول نحو الأساليب الحديثة في إنجاز المعلومات الإدارية من خلال شبكة الانترنت والمواقع الإلكترونية.

¹ رمضان صديق، نفس المرجع السابق، ص: 42.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بالتطرق للمفاهيم الأساسية حول الضريبة وأهم الضرائب والرسوم المطبقة في الجزائر بالإضافة لطبيعة العلاقة التي تربط طرفي العلاقة الضريبية وهما المكلف والإدارة الضريبية باعتبارهم أهم الأطراف لنظام ضريبي أمثل، وأبرز ما يمكن استنتاجه في هذا الفصل هو:

- تعد الضريبة أداء نقدي تفرضه الدولة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة، وتفرض وفق أساس قانوني، حيث تقسم إلى عدة تصنيفات حسب طبيعة الضريبة ومجال تطبيقها.

- بالنسبة لفرض الضريبة وتحصيلها فيتم تحديد الوعاء الضريبي كيفيا وكميا، كما يحدد مقدار الضريبة من خلال المادة الخاضعة للضريبة وطرق تحديد سعرها، وتحصل بنقل مبالغ الضريبة من جيب المكلفين بالضريبة بدفع الضريبة إلى الخزينة العمومية.

- تتميز المنظومة الضريبية في الجزائر بالتنوع، فنجد منها الضرائب المفروضة على المداخل والأرباح مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، كما نجد منها ما يفرض على رقم الأعمال مثل الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى ما سبق توجد هناك ضرائب ورسوم أخرى تتنوع فيها مجالاتها ومعدلاتها حسب التطورات والمستجدات التي تفرضها المالية العامة للدولة.
- لتحقيق الأهداف المرجوة من الضريبة فقد عمل المشرع الجزائري على نشر القوانين من أجل تنظيم العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال الحوافز والعقوبات، بحيث منح جملة من الصلاحيات للإدارة الجبائية وفي نفس الوقت فرض على المكلف بالضريبة عدة التزامات، كما منحه في المقابل حقوق يتمتع بها.

- تسعى الإدارة الجبائية جاهدة إلى إعادة الثقة بينها وبين المكلفين بالضريبة من أجل الوفاء بالتزاماتهم الجبائية من خلال تقديم خدمات ذات جودة وتلبية احتياجات المكلفين بسهولة مطلقة على أساس النزاهة والشفافية، والتحول من أسلوب الإداري الروتيني والتقليدي إلى إدارة إلكترونية عصرية وإنجاز العمليات الجبائية من خلال الإنترنت والمواقع الإلكترونية.

الفصل الثاني

تطبيق الادارة الالكترونية في النظام
الجبائي الجزائري

تمهيد:

يكتسي موضوع الإدارة الالكترونية وعلاقته بالخدمة العامة أهمية بالغة، انطلاقا من كون التحول نحو الخدمة العامة الالكترونية هو أساس ترشيد الخدمات العمومية وتحسينها، بحيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا بارزا في العمل والأداء الإداري في الوقت الراهن حيث تعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وإنجاز معاملاتهم عن طريق الشبكات الإلكترونية من دون شقاء أو عناء، وبصفة آمنة إلى حد كبير.

وباعتبار القطاع الجبائي أحد أهم القطاعات للدولة على اعتبارها مورد هام للخزينة العمومية وأداة فعالة لتوجيه الاقتصاد، قامت السلطات العمومية بإعطائه أهمية خاصة، من خلال إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها في إطار مواصلة تطبيق مشروع عصرنة الإدارة الضريبية، برقمنة جميع العمليات الجبائية بالاعتماد على نظام معلوماتي ناجح، قصد زيادة الفعالية والوصول إلى تحقيق خدمات ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة.

وفي هذا السياق فقد انتهجت المديرية العامة للضرائب سياسة التحديث، ببعث مشروع الإدارة الإلكترونية للوصول إلى إدارة جبائية رقمية، بغرض تسهيل التعاملات الجبائية بين الإدارة والمكلفين، ما يعود بالإيجاب في النهاية على الخزينة العمومية.

فمن خلال ما سبق ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثالث مباحث، يتم من خلالها تناول ما يلي:

- المبحث الأول: ماهية الادارة الالكترونية
- المبحث الثاني: الادارة الضريبية أنموذجا لتطبيق الادارة الإلكترونية
- المبحث الثالث: مضمون عصرنة الادارة الجبائية

المبحث الأول: ماهية الادارة الالكترونية

لقد أدى التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآونة الأخيرة بالعديد من المؤسسات التسابق نحو مسايرة هذه المستجدات بتغيير العديد من أنماط التعامل على مستوى الإدارة في مختلف عملياتها، وذلك بتبسيط وتدقيق الإجراءات الإدارية في إطار ما يسمى بالإدارة الإلكترونية، رغبة منها في رفع الأداء لتحقيق الكفاءة والفعالية اللازمة.

ويعتبر إدخال التقنية الإلكترونية في الممارسات والاجراءات الإدارية ثورة حقيقية في عالم الإدارة مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونية.

وعلى ضوء ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- المطلب الأول: مفهوم الادارة الالكترونية، خصائصها وأهدافها
- المطلب الثاني: دوافع وأبعاد التحول للإدارة الالكترونية
- المطلب الثالث: متطلبات تجسيد الادارة الالكترونية ومعوقاتها

المطلب الأول: مفهوم الادارة الالكترونية خصائصها وأهدافها

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية مفهوم حديث النشأة، والذي يعبر عنه باسم الإدارة الرقمية أو الإدارة العصرية، ولهذا سوف نحاول عرض أهم التعاريف حول الإدارة الإلكترونية بجانب عرض خصائصها ومجالات تطبيقها.

أولاً: تعريف الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية مجموعة من التعاريف نذكر منها:

1. " الإدارة الإلكترونية أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح له تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويتبادلون العلاقات ويعملون ويتواصلون في جميع أنحاء العالم"¹

2. كما تعرف بأنها " عملية مكننة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الأوراق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة للربط مع الحكومة الإلكترونية لاحقاً"²

¹ Riad Bourriche, **Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance**, participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, organisé les 18- 19 Avril 2009, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine, Algérie, P: 03.

² علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:34.

3. وتعرف أيضا على أنها "منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب والاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في مؤسسات عصر العولمة والتغير المستمر"¹

4. وتعرف لتسهيل العمل أيضا على أنها "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"²

وعليه وبناءا على ما سبق يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها عبارة عن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الإداري والانتقال من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية بهدف تقديم خدمة متميزة بين الفرد والمؤسسة بغية تسهيل العمل ورفع الكفاءة وربح الوقت.

ثانيا: الخصائص الأساسية للإدارة الإلكترونية

من خلال التعاريف المختلفة للإدارة الإلكترونية يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص الهامة، من خلال النقاط التالية:

1. **الإدارة الإلكترونية عملية (منهجية) إدارية جديدة:** وهي استخدام الوسائل الإلكترونية بدلا من استخدام الوسائل المادية الأخرى أي إدارة بلا تنظيمات معقدة تتسم بالمرونة، وهي امتداد للمدارس الإدارية وتجاوز لها.

2. **الإدارة الإلكترونية إدارة إمكانيات متميزة ذات بعد إلكتروني:** وتتمثل هذه الإمكانيات المتميزة في:

- إدارة بلا مكان ولا زمان بمعنى التفاعل الآلي على مدار الساعة وفي كل مكان ببسر وسهولة وبتكلفة اتصال محدودة جدا.
- المرونة والسرعة الفائقة في الأداء وهي الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها بسرعة فائقة جدا.
- الالتزامية وهي العمل والحصول على الخدمات عن بعد وبلا حدود.
- الشبوع والانتشار بحيث تستخدمها كل المؤسسات الربحية وغير الربحية، الخاصة والحكومية.

ثالثا: مبادئ وأهداف الإدارة الإلكترونية:

يرتكز مفهوم الإدارة الإلكترونية على العديد من المبادئ الأساسية من أجل القيام بالدور المراد منها للوصول إلى الأهداف المرجو من تطبيقها، والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

¹ علي السلمي، **خواطر في إدارة المعاصرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص:323.

² نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،

2004، ص:127.

1. مبادئ الإدارة الإلكترونية:

نذكر من مبادئ الإدارة الإلكترونية ما يلي¹:

- **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:** يتطلب ذلك إنشاء بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة ومعربة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.
- **التركيز على النتائج:** حيث ينصب اهتمام الحكومة الالكترونية (الإدارة العامة الالكترونية) على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة.
- **سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:** أي إتاحة تقنيات الحكومة الالكترونية للجميع في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.
- **تخفيض التكاليف:** ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

- **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس.

2. أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن الأهداف الأساسية من تطبيق الإدارة الإلكترونية هو الاستفادة من المميزات التي تتيحها، والتي تتمثل فيما يلي²:

- **أهداف تتعلق بفائدة المستفيدين والعملاء الداخليين والخارجيين للمؤسسة:** وذلك من خلال التقليل من التعقيدات الإدارية وتحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية.
- **أهداف تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري:** وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات والإنجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات، والحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية مع استمرارية عمل المؤسسة على مدار الساعة وأداء العاملين له عن بعد.
- **أهداف تتعلق بزيادة كفاءة وفعالية وترشيد اتخاذ القرارات الإدارية:** وذلك بتوفير المعلومات والبيانات بصورة فورية للمستفيد وتسهيل الحصول على الخدمات في أي زمان ومكان وبشكل آلي.

¹ عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006، ص- ص: 189-191.

² دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، التجارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص، ص: 99، 100. بتصرف

- أهداف تتعلق بزيادة قدرة المؤسسة التنافسية محليا وعالميا: وذلك بالتوافق مع بقية دول العالم التي تتجه إلى العمل الإلكتروني بقوة مع تحقيق مبدأ المساواة بين جمهور المؤسسة بإتباعها أسلوبا موحدًا في تقديم الخدمات مما يؤدي إلى التقليل من الوساطة والمحسوبية.

المطلب الثاني: دوافع وأبعاد التحول للإدارة الالكترونية:

فرضت التطورات العالمية المعاصرة التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية كوسيلة فعالة للاستفادة من مخرجات التقدم العلمي والتقني وضمان سلامة العمليات وزيادة جودة الخدمات المقدمة بانتظام، كما أن عملية التحول إلى هذا الأسلوب شأنها شأن أي أسلوب جديد له أبعاده، وتحتاج إلى مجموعة من المتطلبات ضرورية تضمن هذا التحول.

أولاً: دوافع التحول للإدارة الالكترونية:

هناك عدد من المبررات التي تدفع بالحكومات إلى السعي وراء تطبيق الإدارة الإلكترونية، لمواكبة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة الخدمات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الإلكترونية، ويمكن تلخيص أهم تلك المبررات الداعية للتحول للإدارة الإلكترونية في النقاط التالية¹:

1. الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.
2. القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
3. ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
4. صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
5. ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
6. التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
7. ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.
8. حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

ثانياً: أبعاد التحول للإدارة الالكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية قد تبدو للبعض وكأنها جاءت مع الإنترنت، إلا أن الأمر قد لا يكون كذلك على الأقل في جوانب معينة، فقد وجدت منذ أكثر من عقدين من الزمن في الدول الإسكندنافية عن طريق ربط القرى البعيدة بالمركز، وأطلق عليها اسم القرى الإلكترونية، ويعد لارس (LARS) من جامعة اودونيس (AODEISS) من الدانمارك رواد هذه التجربة، أما عن أهم التطورات التي مرت بها

¹ محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، المعرفة والإدارة الإلكترونية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

الإدارة الإلكترونية، فيمكن تقسيمها إلى ثالث مراحل أساسية من النشأة حتى التطبيق الفعلي، وهي كالتالي¹:

1. المرحلة الأولى: الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية وتجاوز لها (مرحلة الميلاد): وتسمى أيضا بعصر الحاسوب، حيث ترجع إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدخول أجهزة الحواسيب في الخدمة، وتم التركيز في هذه المرحلة على عدة عوامل وأهداف أهمها السرعة، واقتصار الجانب المعلوماتي على الوظائف الإدارية ومحاولة تعميمها على المكاتب.
2. المرحلة الثانية: الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي (مرحلة التصعيد): وتسمى أيضا بعصرنة أنظمة المعلومات، حيث بدأت هذه المرحلة خلال السبعينيات والثمانيات، أين تم وضع بعض الخدمات أهمها الأتمتة التي بفضلها يحصل المواطن على العديد من الخدمات معلوماتيا دون اللجوء إلى الإجراءات البيروقراطية الكلاسيكية، وتم دخول أنظمة المعلومات في مجال العمل الإداري وتطور مفهوم الخدمة تدريجيا إلى المفهوم الجديد.
3. المرحلة الثالثة: الإدارة الإلكترونية من التفاعل الإنساني إلى التفاعل الآلي (مرحلة الذروة): وتسمى بعصر الأنترنت، حيث بدأت في منتصف التسعينيات حيث تم توسيع وتفعيل أداء الحكومة في العديد من المجالات كالتربية والتعليم، تسديد الفواتير، استخراج الوثائق... الخ، وبدخول الأنترنت حيز العمل في مجال الإدارة، تغير مفهوم العمليات الإدارية خاصة التعاملات مع المواطن وتقليص العمل المكتبي.

المطلب الثالث: متطلبات تجسيد الادارة الالكترونية ومعوقاتها

الإدارة الإلكترونية شأنها شأن أي مشروع يمكن إقامته أو هدف نسعى للوصول إليه لا بد من توفير وتهيئة العديد من المتطلبات لتطبيق هذا المشروع وضرورة تجاوز كل العقبات والمعوقات لإنجاحه وتجسيد تطبيقاتها على أرض الواقع.

أولا: متطلبات تجسيد الادارة الالكترونية:

يتطلب نجاح الحكومة الإلكترونية قدرا كبيرا من التغيير في أساليب عمل الحكومة وفي نظرة المواطنين إلى الأساليب والطرق التي تتبعها في تقديم العون والدعم لهم، وتحقيق مستوى أداء مناسب لمنظمات الإدارة العامة، لذلك فإن مشروع الحكومة الالكترونية يراعي عدة متطلبات لتجسيد ذلك.

¹ باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق

والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بسكرة،

2013-2014، ص-ص: 25-28.

تعتمد توفير تلك المتطلبات بتقنية الإدارة الإلكترونية من حيث تقديم الخدمات ووسائل نقل المعلومات و طلب الخدمات من قبل المستفيدين على مبدئين أساسيين هما¹:

1. الجانب التقني: وتتمثل في البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية والتي تشمل مختلف التوصيلات الأرضية والخلوية عن بعد وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية، من خلال تناقلها عبر شبكات الاتصال مع ضمان سريتها، ويمثل جوهر العمل الإلكتروني الذي يعتمد على الخصائص الأساسية لتقنية المعلومات، وهي:

- **التخزين:** حفظ المعلومات الهائلة في أحجام صغيرة، كتحويل الملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية صغيرة الحجم تستوعب الكم الهائل من المعلومات.

- **النقل:** انتقال المعلومات المخزنة إلكترونياً عبر وسائط الاتصال الإلكترونية إلى مواقع جغرافية أخرى، سواء كانت في إطار المؤسسة ذاتها أو محلياً أو حتى عالمياً.

- **المعالجة:** إجراء مختلف العمليات المطلوبة للبيانات والمعلومات المخزنة إلكترونياً بسرعة كبيرة جداً، بواسطة أجهزة الكمبيوتر التي تعمل وفقاً لبرامج متنوعة تلبي احتياجات المستفيدين المتنوعة، بغض النظر عن كمية المعلومات والبيانات المخزنة .

2. الجانب الإجرائي: يتضمن طلب وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد عبر شبكة الإنترنت مع ضمان صحتها ومصادقتها دون الحاجة لحضور طالب الخدمة شخصياً أو استخدام النماذج والوثائق الورقية، يتمثل هذا المبدأ في تطبيقات الويب التي ظهرت في عام 1993، والتي تمثل أهم تطبيقات الإنترنت.

في ضوء هذين المبدئين فإن الإدارة الإلكترونية تمثل تحولاً شاملاً في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهيكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وبالتالي لا بد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لإخراجها إلى حيز الواقع العملي، ويمكن عرض هذه المتطلبات في مجموعة من المتطلبات كما يلي:

1. مجموعة المتطلبات التنظيمية والإدارية: تتطلب عملية التحول للإدارة الإلكترونية القناعة التامة والرؤية الاستراتيجية الواضحة للقيادة العليا في المؤسسة أو الدولة لتحويل جميع المعاملات الورقية إلى إلكترونية وتقديم الدعم الكامل والإمكانات اللازمة لهذا التحول، والتي تتطلب مجموعة من الخطوات منها:

¹ حسين مصطفى هلاي وآخرون، الإدارة الإلكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص: 86. بتصرف

- **وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس:** ويتطلب ذلك تشكيل جهة (لجنة) عليا تتولى وضع الاستراتيجيات لمشروع الإدارة الإلكترونية وتعمل على تخطيط ومتابعة وتنفيذ هذه الاستراتيجيات، مع وضع الخطط الفرعية لمشروع الإدارة الإلكترونية.
- **القيادة والدعم الإداري:** حتى يتمكن من تحقيق عملية التحول للحكومة الإلكترونية بنجاح، يصبح من الضروري توافر عددا من القوى العاملة القادرة على التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتقدمة، لذلك فإن الحكومة الإلكترونية تتطلب قيادة سياسية وإدارية قوية تلتزم علنا بدعم الجهود التي تؤدي للتحول نحو الحكومة الإلكترونية¹، مع الاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية للمشاركة في دراسة ووضع الخطط.
- **الهيكل التنظيمي:** إعادة هيكلة المؤسسة بشكل يلبي متطلبات الإدارة الإلكترونية، وذلك بإعادة تشكيل الهرم الإداري، وإعادة تخطيط القوى العاملة، وتقسيم الأعمال وتوزيع المسؤوليات والسلطات بشكل متوازن، مع استحداث إدارات جديدة بالمؤسسة أو إلغاء أو دمج إدارات قائمة بها، وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية وتبسيطها لتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية².
- 2. **مجموعة المتطلبات البشرية:** يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يعتمد عليها لإنجاح وتطبيق الإدارة الإلكترونية، وعليه يتوجب تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم³، ويكون ذلك من خلال مجموعة من الآليات منها⁴:
 - البدء بإعداد الفئة المستهدفة قبل البدء بجلب التقنية وتطبيقاتها أو القيام بالمهمتين على التوازي.
 - عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات عن تقنية المعلومات والاتصالات لجميع أفراد المجتمع للتنمية الأنماط السلوكية العصرية.
 - إجراء ودعم البحوث والدراسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة من التقنيات المعلوماتية، وإتقان مهارات العمل، وتهيئة العاملين بالمؤسسة للتعامل مع تلك المستجدات من التقنيات.

¹ سحر قدور الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها (مدخل استراتيجي)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، 2010، ص:316.

² حسين مصطفى هلاي وآخرون، مرجع سابق، ص:87. بتصرف

³ بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة تهريب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 05، المجلد 03، 2020، ص:519.

⁴ حسين مصطفى هلاي وآخرون، مرجع سابق، ص:86.

- تطوير نظم التعليم والتدريب بما يتلاءم والتحول نحو الإدارة الإلكترونية.
- إطلاق برامج إعلامية لتثقيف جميع أفراد المجتمع، فالثقافة الاجتماعية بما يتم في عالم الإدارة الإلكترونية تساهم في توضيح فوائد التحول نحو المجتمع الرقمي، كما تلعب الثقافة التنظيمية بالإدارة الإلكترونية دورا بارزا في ضمان نجاح المشروع.
- 3. **مجموعة المتطلبات التشريعية والقانونية:** وهي إصدار النصوص القانونية والتشريعات التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصادقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عنها، وحتى تضمن الجهات القائمة على وضع التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بالإدارة الإلكترونية فعالية هذه التشريعات والأنظمة، ودقتها في ضبط الأداء النظامي القانوني للتعاملات الإلكترونية، فإنه يجب عليها مراعاة الآتي¹:
- شمولية الأنظمة لجميع أنشطة عمل المؤسسة ومجالاتها، بحيث لا تتعارض وتضارب مع القوانين فيما بعد.
- استقرار هذه الأنظمة والقوانين ووضوحها، مما يمكن سهولة العمل بمقتضاها.
- أن تتحلى تلك التشريعات بالمرونة التي هي أصل الإدارة الإلكترونية وأهم ركائزها، مما يكون معينا على التحديث والتطوير دون تعقيد.
- مشاركة المختصين في الشأن التقني في وضع هذه التشريعات إلى جانب هذه القوانين.
- أن تكون تلك التشريعات والقوانين سهلة الفهم، ممكنة التطبيق سواء لمنفذها، أو للجهة المستهدفة في العمل وفق ضوابطها.
- 4. **مجموعة المتطلبات الأمنية:** بحيث يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التحديات الأمنية المتعلقة بالمواقع الإلكترونية والإنترنت، وذلك من خلال توفير وسائل الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية كبرامج المضادة للقرصنة على مستوى عال لحماية المعلومات وسلامتها من أي عبث. ولتحقيق الأمن الإلكتروني يستلزم توفير عددا من المتطلبات أهمها²:
- وضع السياسات الأمنية المناسبة لتقنية المعلومات.
- تكوين فريق لمتابعة وتطوير المتطلبات الأمنية للإدارة الإلكترونية.
- استخدام برامج الحماية وتطبيق أنظمتها في كل المستويات الإدارية، مع الاستعانة بالخبراء في المجال القانوني والتقني.

¹ حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص:148.

² بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص:93.

• تأسيس نظام البنية التحتية للمفاتيح العمومية وهي مجموعة من هيئات التوثيق يوجد بينها توثيق متبادل، وهي طرف وسيط بين المرسل والمستقبل وفي وجوده يمكن الاعتماد عليه لتأمين دقة البيانات المنقولة بشكل كبير.

• تطوير أدوات التشفير التي تسمح للأفراد بالدخول على المعلومات والبيانات، وكذلك تسمح للإدارات بالوصول إلى حسابات الأفراد أو المؤسسات البنكية، وبخاصة في التعاملات التي تكون الأنترنت وسيطا لنقلها، مما يمكن المستخدم من الحفاظ على بياناته وحساباته على الأنترنت.

5. مجموعة المتطلبات التقنية (البنية التحتية): وتتمثل في البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية والتي تشمل مختلف التوصيلات الأرضية والخلوية عن بعد وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية، والبنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية والتي تشمل مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها إنجاز وظائف الأعمال الإلكترونية¹.

كما يمكن الاقتصار في عرض المتطلبات المختلفة لبناء الحكومة الإلكترونية في النقاط التالية²:

• حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية، ولتمثيل على أهمية هذا المتطلب، فإنه يجب على الحكومات أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الأنترنت، وأن تضع سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الأنترنت.

• حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية، وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، ذلك إن جميع المبادلات التي تتعامل بالنقد يجب وضعها على الأنترنت.

• توفير البنى التحتية والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات، فبناء المجتمعات يتطلب إنشاء وسيط تفاعلي على الأنترنت، يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين و بينها وبين مزوديها.

ثانيا: معوقات تطبيق الادارة الالكترونية:

على الرغم من الإيجابيات التي تتحقق لتطبيق الإدارة الإلكترونية، إلا أنه يجابه تطبيقها معوقات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، والتي من شأنها ممكن أن تعطل تطبيق المشروع، وتتعدد

¹ وصيف فائزة خير الدين، عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص:37.

² بوزكري جيلالي، مرجع سابق، ص:94.

هذه العوائق إلى معوقات إدارية وتنظيمية، ومعوقات بشرية ومالية، وهناك معوقات فنية وتقنية ومعوقات تشريعية وأمنية، وعموماً يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الإلكترونية فيما يلي¹:

1. **عدم الاستقرار السياسي:** يمكن أن يؤدي التخبط السياسي إلى مقاطعة مبادرة الإدارة الإلكترونية وفي بعض الأحيان تبديل وجهتها، ويشكل هذا العنصر خطراً كبيراً على مشروع الإدارة الإلكترونية.

2. **قلة توفر الموارد اللازمة لتمويل مبادرة الإدارة الإلكترونية:** وخاصة في حال تدني العائدات المالية للدولة.

3. **التأخير المتعمد أو غير المتعمد في وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب:** والذي يشكل أساساً لأي عملية تنفيذ للإدارة الإلكترونية.

4. **الكوارث الوطنية:** وهي الكوارث الناجمة عن نزاع داخلي والتي يمكنها أن تعطل البنية التحتية لفترة من الزمن، مما من شأنه أن يعيق تنفيذ استراتيجية الإدارة الإلكترونية.

5. **مقاومة التغيير من قبل الموظفين:** ويعني بهم الموظفين الذين يخشون على عملهم المستقبلي بعد تبسيط الإجراءات وتنظيم العمليات الإدارية.

6. **ضعف استعداد المجتمع لتقبل فكرة الإدارة الإلكترونية:** تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه، أدى إلى ازدياد حدة التفرق، وأضعف مشاريع الإدارة الإلكترونية خاصة إذا كانت هذه العملية مادية.

7. **نقص في القدرات المحلية على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أو دعم غير كاف من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولي للجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

¹ نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:137.

المبحث الثاني : الادارة الضريبية أنموذجا لتطبيق الادارة الإلكترونية

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة أصبح لزاما على مديرية الضرائب تبني مشروع الإدارة الإلكترونية لتوجهاتها المستقبلية، أين تم إحداث مجموعة من الخدمات الإلكترونية بإضفاء طابع العصرية في المصالح التابعة لها وكذا العمليات التي تقوم بها، حيث تسعى من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة ضريبية إلكترونية تركز أساسا على إعادة هيكلة مصالحها والتشريعات المنظمة لها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها برقمنة العمليات الجبائية بغية الوصول إلى الأهداف المنتظرة تحقيقها من خلال العصرية.

وللحديث عن ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

- المطلب الأول: مفهوم عصرية الإدارة الجبائية، أبعادها ودواعي تطبيقها
- المطلب الثاني: مخطط عصرية الإدارة الجبائية ومتطلباتها
- المطلب الثالث: تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية في عصرية الإدارة الجبائية

المطلب الأول : مفهوم عصرية الإدارة الجبائية، أبعادها ودواعي تطبيقها

تقتضي عصرية الإدارة الجبائية التوجه نحو ما يعرف بالإدارة الإلكترونية وذلك من خلال تبني نظام المعلومات الإلكتروني في الجانب الجبائي، بهدف مساندة التطورات الحاصلة في باقي الميادين ومواجهة تحديات الألفية الثالثة، ويعتبر برنامج العصرية أحد أهم الأولويات التي يهتم بها القطاع الجبائي حاليا، نتيجة لمجموعة من الدواعي التي استوجبت ذلك.

أولا: تعريف عصرية الإدارة الجبائية

إن المشرع الجزائري لم يقدم تعريف صريح للإدارة الضريبية الإلكترونية، إلا أنه عمل على تبني فكرة الادارة الإلكترونية في تسيير معاملاتها وتبسيط عملياتها، وسنحاول بهذا الصدد تقديم أهم المفاهيم الواردة في تعريف عصرية الإدارة الجبائية على النحو التالي:

1. يعرف مصطلح العصرية لغة على أنه " مرادف لمصطلح **Modernity** بالإنجليزية، وبالفرنسية **Modernisation** والذي يعني العصرية والتحديث عن أي عملية تتضمن تحديث وتجديد ما هو قديم وإعادة تنظيمه بشكل يلبي احتياجات الوقت الحاضر لذلك يستخدم في مجالات عدة ¹.

فهو يعني إذا التنظيم بطريقة عصرية والتأقلم مع الأنواق والاحتياجات العصرية، لمواكبة التغيرات الحديثة وما يتصل بالعالم الخارجي.

2. كما تعرف كذلك " بأنه لعصرية الإدارة الجبائية يقتضي أن تكيف طريقة عملها مع الرهانات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية والقانونية المستجدة، من أجل تحقيق أهداف السلطة العامة في توسيع

¹ <http://définition.ptidico.com/moderniser.html>, consulté le: 21/01/2022.

الإيرادات الضريبية من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتعزيز الضمانات المقدمة لهم والحفاظ على حقوقهم في حالة النزاع بما يضمن تحقيق الشفافية في التسيير"¹

يمكن تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية أنها استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في انجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي.

فعصرنة إدارة الضرائب بالجزائر يعتبر جزءا من التجديد والتحديث والإصلاح الضريبي، يهدف نقل الإدارة الجبائية إلى إدارة ديناميكية ونشيطة، من خلال دمج الثقافة الرقمية واعتبارها كأحد نماذجها.

ثانيا: دواعي عصرنة الإدارة الجبائية:

إن عصرنة الإدارة الجبائية نحو إدارة إلكترونية كان حتمية ضرورية لإنجاح عملية إصلاح المنظومة الضريبية من الناحية التنظيمية والتشريعية، وتجاوز سلبات التنظيم السابق الذي تميز بتداخل الصلاحيات والسلطات والعلاقات بين مختلف المستويات الإدارية، وعليه فهناك عدة دواعي استوجبت عملية عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر نذكر أهمها في النقاط التالية²:

1. تضخم عدد الهياكل الإدارية: من الأشياء التي تعاني منها إدارة الضرائب هو تضخم في عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها، وهو لا يتماشى مع مقتضيات العصرنة والمتمثل في تقديم خدمة في أسرع وقت وبأقل تكلفة، وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرنة إلى تقليص في عدد الهياكل الإدارية بمعنى تطبيق استراتيجية الإصلاح الإداري التي تركز على النواحي الهيكلية والتنظيمية، من خلال جميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

2. تدهور وضعية الهياكل الإدارية: تعاني الإدارة الجبائية من تدهور حالة مقراتها، وهياكلها حيث أن النصف منها تتراوح حالته بين المتوسط والسيئ، كما أن بعضها لا تعود ملكيته لإدارة الضرائب بل هي مستأجرة لدى الخواص، أو مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري، أو هيئات وإدارات أخرى، وهذا ما يضيفي صورة سلبية على إدارة الضرائب، مما يستدعي عملية العصرنة والتجديد في الهياكل الإدارية لضمان صورة لائقة تلبي حاجات المكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

¹ محمد لعربية، فاروق سحنون، دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 15، العدد 03، 2021، ص: 511.

² إبراهيم حراش، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص: 163، 164.

3. الفساد الإداري: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في أثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا نخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية، بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار، تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم، الشيء الذي يستدعي إلى ضرورة سرية المعلومات من خلال عصرنه الادارة بإدخال برامج معلوماتية ذات جودة.

4. نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية: تعد الإدارة الجبائية من بين أضعف المصالح استقطابا للكفاءات، وحاملي الشهادات الجامعية، مما أثر سلبا على أدائها، وهذا ما تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج عصرنه الإدارة الجبائية.¹

5. استفحال ظاهري الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي: لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق، بروز ممارسات غير مهنية من طرف الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، ما سبب خسارة للخرينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم، وأمام خطورة هذا الوضع مع تواضع إمكانيات ووسائل الإدارة الجبائية في أداء مهامها الرقابية والقانونية في الحد من ذلك، أصبح من الضروري عصرنه القطاع من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية وتسهيل مهمة التصريح والتحصيل الضريبي.²

ثالثا: الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها في عصرنه الإدارة الجبائية:

تركز الادارة الجبائية على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحديث قطاعها نحو إدارة تتسم بأكثر نجاعة وحدثا وشفافية، وفي هذا الصدد تكمن أهمية الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها في هذا المجال تتمثل أساسا في³:

1. تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها.

¹ قاسمي محمد، عصرنه الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2019، ص- ص: 188-192.

² إبراهيم حراش، مرجع سابق، ص: 167.

³ رسالة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، ملتقى حول النظام المعلوماتي نحو إدارة إلكترونية، رسالة شهرية، 2014. انظر الموقع الإلكتروني: www.mfdgi.gov.dz

2. ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.
 3. تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفاعلية والنجاحة المطلوبين.
 4. ضمان وجود المعطيات الصحية لمجمل المستخدمين المؤهلين.
 5. ضمان تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين.
 6. إعداد تدابير تهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته.
 7. تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال فتح فضاءات على شبكة الإنترنت تسمح لهم بتقديم تصريحاتهم عن بعد وكذا بالدفع الإلكتروني.
 8. البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.
- تظهر جليا الأهمية الكبرى لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية على ضوء التوقعات المتنامية لمجموع مستعمليها وكذا الموظفين، وعلى هذا الصعيد وضعت المديرية العامة للضرائب مخطط لعصرنة الإدارة الجبائية كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد نظام معلوماتي ناجح يعتمد على الجوانب التقنية والعلمية.

المطلب الثاني : مخطط عصرنة الإدارة الجبائية ومتطلباتها

في إطار عملية العصرنة تم تشكيل على المستوى المركزي فرق عمل تتكون من مدراء ومستشارين وخبراء أجانب، مهمتهم دراسة وإعداد مخطط لبرنامج العصرنة ومتابعة تنفيذه، من خلال إقامة بنية تحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية، مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمليات الجبائية، من أجل بلوغ أهدافها الاستراتيجية.

أولا : البنية التحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية¹:

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي"، حيث شهد المشروع إعادة الانطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013، وانطلقت مرحلة التقارب في 22 جوان من سنة 2014 والتي عرفت نوعا من التأخير بسبب تعقيد هذه المرحلة حيث تم الأخذ بعين الاعتبار جميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، وقد تم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب والتي تتضمن:

- المخطط العام للتكوين 2D2.
- استراتيجية التنصيب 2D3.
- تقرير النشاط الشهري 2D4.

¹ Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, Le Système D'information, levier majeur de modernisation, la lettre de la DGI, N°81/2015.

• تحليل الثغرات لمخطط الاختبار وتصميم نظام 2D1 V2 وثيقة عملية بتاريخ 03 أوت 2015. تم الانتهاء من إعداد الحصة 2 المتعلقة بالتقارب، بعد عمل تنسيقي طويل قام به فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب، والمتكون من إطارات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمديرية الجهوية للضرائب بالجزائر، ويعتمد المرور إلى الحصة 2 و 3 على تسليم نهائي لـ 2D1 V2 والذي من شأنه أن يسمح بتنفيذ الحصة 3 التي تتناول الضبط والتطورات الخاصة .

وقد أوكلت المهمة إلى فريق مشروع المديرية العامة للضرائب مع خبراء الشركة الإسبانية "إندرا"، حيث يتكفل كل فريق بالجزء الذي يخصه من خلال منهاج الوظيفة، بالإضافة إلى عمل خمس ورشات أخرى (إدارة النظام، الشبكات، التأهيل والأمن، تسيير البيئات وتسيير المنشآت القاعدية).

ويشمل مشروع عصرنة الإدارة الجبائية على جانبين أساسيين هما:

1. الجانب التقني: أخذ الفريق التقني لتحديث وعصرنة النظام الجبائي على عاتقه الجوانب ذات

الصلة بتنفيذ البيئات وذلك كما يلي:

• **تنصيب الأنظمة:** يتشكل نظام المظهر من عدة بيئات وكل بيئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق

مع مختلف المكونات التطبيقية

• **البيئات:** التي وضعتها الفرق التقنية والفرق التابعة للشركة الإسبانية " إندرا " للمديرية العامة

للضرائب هي كما يلي:

- فضاء المعطيات.
- بيئة التطوير والتأهيل.
- وضع وتنصيب نظام تسيير قواعد بيانات البيئة وخلق الآلات الافتراضية وصيانتها.
- وضع وتنصيب أداة النسخ الاحتياطي **Vdata Ptotector** لـ **VMware**.
- إنجاز النسخ الاحتياطي والاستعادة.
- نشر تطبيقه الحماية من الفيروسات كاسبارسكي **Kaspersky Endpoint Security V10**.
- وضع نظام يسير مراقبة المجال ونظام تسيير ميكروسوفت **Microsoft Update Wsus**.
- صيانة قاعدة البيانات ودعم لفريق المشروع.
- تنصيب نظام التسيير الجبائي **SGF** لاختياره مع قاعدة البيانات.
- إعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنقاذ قاعدة البيانات المتواجدة التي لم تعد تستجيب للضبط.
- مسك وبرمجة اثنان وثلاثين (32) ورشة مع المصممين لتجهيزات المستقبل "مركز حساب المديرية العامة للضرائب".
- التدقيق في تركيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمراكز الضرائب.

على صعيد آخر، تم إجراء مراقبة يومية للأنظمة بمساعدة تسيير التطبيق في إطار نقل الكفاءة، في إطار عملية نشر موقع أولي نموذجي.

2. الجانب العلمي: تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار لجميع الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير مركز الضرائب بما أن الأمر يتعلق بالشروع في انطلاق موقع نموذجي لصنف مركز الضرائب، وتم معالجة جميع الوظائف والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب كما يلي:

- مخطط المحاسبة NCT .
 - توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل.
 - التحصيل بمختلف الكيفيات كصك، دفع، حساب و نقد.
 - نموذج تنظيمي للمديرية العامة للضرائب مقنن بالنسبة لتطبيق الهدف SAP .
 - ترحيل المعطيات والإجراءات.
 - تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء الوظيفي KPI (وضع لوحة المراقبة) طبقا لاستراتيجية المديرية العامة للضرائب.
 - لأخذ بعين الاعتبار في التطبيق للرسم على القيمة المضافة حسب كل نسبة ووضع للتطبيق تصريح جديد G50 وعاء التصفية، (قرض الرسم على القيمة المضافة، الرقابة الرسمية).
 - يبقى في طور الإنشاء الغرامات والامتيازات الجبائية.
 - الأخذ بعين الاعتبار للضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء في التصريح الجديد G50.
- مما سبق يظهر لنا أن عصنة الإدارة الجبائية تهدف إلى العمل بأسلوب التبادل الإلكتروني للمعطيات بدل أسلوب تبادل الاستمارات لتسهيل وتدعيم وتوثيق التصاريح والأداء.

ثانيا : تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارة الجبائية العصرية

يعتبر إدراج تطبيقات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في استكمال برنامج التحديث والعصنة وهو ما يتطلب تكيف التشريعات الضريبية من أجل التوجه نحو تقنية إزالة الطابع المادي وتنظيم الدخول الإلكتروني للنظام المركزي، لذلك تم التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية .

وعلى هذا الصعيد قامت الإدارة الجبائية بتوجيه اهتماماتها في هذا المجال من خلال اقتناء تطبيقات (برمجيات وأنظمة) حديثة تتكيف ومتطلباتها الحالية، والتي نجد من بينها نظام تسيير الملفات SGF والنظام SAP، والذي يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية، وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها وللمكلفين بالضريبة مما ساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية.

1. نظام تسيير الملفات SGF : يعد نظام تسيير الملفات من التطبيقات التي تسمح بتدفق المعلومات والإجراءات بين مصالح الإدارة الجبائية بالاعتماد على شبكة اتصال الكترونية داخلية على مستوى مديرية الضرائب وفروعها.

• **التعريف بالنظام SGF:** هو جزء معقد من نظام التشغيل مثل (MS- DOS, Windows)، لكنه ضروري حيث يسمح بتخزين المعطيات على مستوى وسيط تخزين خارجي، ويستخدم مفاهيم منطقية بسيطة من حيث العمل وبالإمكان استخدامه في شكل أوامر أو في تطبيق ما عند الطلب، ولكل نظام تشغيل نظام تسيير الملفات الخاص به معكل مواصفاته (التنظيم، كيفية العمل، نمط الحفظ، تعدد المستخدمين، مستوى الحماية والأمان)

• **خصائص النظام:** لنظام تسيير الملفات SGF الخصائص التالية¹ :

- ذاكرة تخزين موحدة و مشتركة.
- لكل مصلحة مقياس يسمح لها ب الدخول إلى هذا النظام، وهذا عن طريق استعمال اللقب والاسم والمفتاح السري لمستخدم الحاسوب، ويستطيع رئيس المصلحة مراقبة كافة المصالح التابعة له.
- النظام المعلوماتي SGF عبارة عن تطبيق من نوع WEB.
- يعتمد على شبكة الاتصال الداخلية للإنترنت في نقل البيانات والمعلومات بين المصالح عن بعد .

- مخزن للمعطيات القاعدية **Sauvegarde Les Bases De Données** .

2. النظام المعلوماتي الجبائي SAP: قامت المديرية العامة للضرائب بالتعاقد مع شركة إسبانية (Indra-sistemas) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي جديد يستجيب للاحتياجات والمتطلبات التقنية المرتبطة بمهامها، وهو عبارة عن مشروع متعدد المهام يتشكل من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان، وسنتطرق إليه بالشكل التالي²:

• **التعريف بالنظام SAP:** هو نظام معلوماتي يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية، ولقد تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي للمديرية العامة للضرائب وجميع مصالحها المتمثلة في مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية على مستوى القطر الوطني بتاريخ 2018/09/01، وهو نظام يركز على الحل المعلوماتي ERP مع برمجة العناصر التالية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي.
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

¹ www.lirimm.fr, système de gestion des fichiers. consulté le: 26/01/2022.

² www.mfdgi.gov.dz, le système d'information. consulté le: 26/01/2022.

- **تنظيم نظام المعلومات SAP:** لقد تم تنظيم هذا النظام حاليا في عدة ورشات هي:
 - ورشة الاندماج الوظيفي: وتتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص ليها في دفتر الشروط، وهي:
 - ✓ المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة.
 - ✓ المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة.
 - ✓ المجموعة 03: الوعاء والتصفية.
 - ✓ المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة.
 - ✓ المجموعة 05: الرقابة الجبائية.
 - ✓ المجموعة 06: المنازعات.
 - ✓ المجموعة 07: الإشراف.
 - ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات.
 - ورشة الواجهات.
 - ورشة الهندسة والهندسة التقنية.
 - ورشة الإيرادات/التوزيع.
 - ورشة التكوين.
 - خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.
- **أهداف تطبيق نظام المعلومات SAP:** إن أهداف تطبيق نظام المعلومات SAP على مستوى مصالح المديرية العامة للضرائب عديدة ومتشعبة نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:
 - التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأماكن التي يتوفر عليها هؤلاء، وهذا ما يساعد الأعوان الجبائيين في عملية الرقابة الجبائية.
 - معالجة معلوماتية (آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع إلكترونية.
 - التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية، وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.
 - إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية.

ثالثا: رسكلة الموارد البشرية لتحسين مستواها الوظيفي.

يمثل الرأس مال البشري النقطة الحيوية في الحركة الكلية للمجتمعات، حيث تشير منظمة العمل الدولية (ORGANISATION LABOR INTERNATIONAL) إلى أن العمل هو أهم عناصر الإنتاج والتنمية، وبغرض رفع المستوى العلمي للموظفين والعمل على تنمية مهاراتهم ومعارفهم النظرية والتطبيقية، وكذا تحسين أدائهم بإعادة توجيه ثقافتهم الإدارية نحو تحقيق تسيير فعال وخدمة أفضل للمكلفين بالضرية لإنجاح برنامج العصرية ومواكبة موجة التطور التكنولوجي، تعمل المديرية العامة للضرائب وبمساهمة تمويلية من طرف المجموعة الأوروبية في إطار برنامج مارا (MARA) للعصرية والمساعدة في الإصلاح الإداري، على رسكلة أعوانها وتكوينهم وتحسين مستواهم وتجديد معلوماتهم، عن طريق إجراء الدورات العلمية والتدريبية بصفة دورية وهذا في مختلف الميادين و التخصصات.

ويمكننا إيجاز أهداف عملية التكوين والرسكلة بشكل عام في النقاط الأساسية التالية¹:

- تعزيز المهارات الموجودة وصلها بما يتناسب مع متطلبات الفعالية الإدارية.
- تعديل بعض المهارات بما يتناسب مع التكنولوجية المتجددة.
- تطوير القدرات الذاتية لدى العاملين لمتابعة صقل مهاراتهم، والمساهمة في ابتداء الوسائل والأساليب المساندة لمنظومة المهارات والمساعدة على تطويرها.
- تنمية الثقة بين الإدارة والعاملين فيها عن طريق خلق إحساس لديهم باهتمام الإدارة بتطويرهم، مما يعمق إحساسهم بالإستقرار الوظيفي والانتماء والإخلاص للإدارة.
- تدعيم سياسة الترقية الداخلية و مساعدة العاملين على رسم وتخطيط مساراتهم الوظيفية.
- مضاعفة المرونة في عمليات التنقل الداخلي، والاستفادة من العاملين في بعض المواقع التي قد تؤدي التطورات التكنولوجية أو عملية العصرية والتحديث الإداري إلى استحداثها.
- تكييف العاملين الجدد وأقلمتهم مع مناحات العمل وإدارته و نظمه وعلاقاته وأساليبه، بهدف انخراطهم في العملية الإنتاجية ومساهماتهم السريعة في تحقيق الفعاليات المنشودة.
- تنمية علاقات تفاعلية لتحكم أوساط العاملين على جميع المستويات الوظيفية لتطوير روح العمل الجماعي، مما ينعكس بصورة مباشرة على فعالية الإدارة.

وتهدف يتبين لنا جليا أن عملية العصرية التي تباشرها المديرية العامة للضرائب قد شملت عملية بناء الأرضية المعلوماتية الحديثة وإدخال أنظمة الإعلام الآلي على المستوى الوطني في إطار عملية العصرية، كما أنها لم تغفل الجانب البشري في التكوين والتأهيل في عملية العصرية، وهذا بغية الرفع من مستوى الأداء والإدارة و بالتالي زيادة فعالية التسيير.

¹ ابراهيم حراش، مرجع سابق، ص، ص: 193، 194.

المطلب الثالث: تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية في عصنة الإدارة الجبائية

إن التطورات في مخطط عصنة النظام الجبائي والتنظيم الإداري نحو عصر التكنولوجيا الرقمية هو مؤشر قوي للتغيير، ولا شك فإن إنشاء إدارة إلكترونية سيساعد على تنظيم المعلومات واستخدامها بشكل أمثل، والذي يتطلب بعض الوقت بين التحول من نظام معلوماتي كلاسيكي إلى نظام معلوماتي متطور.

وتهدف عملية بناء الأرضية المعلوماتية الحديثة وإدخال أنظمة الإعلام الآلي على المستوى الوطني في إطار عملية العصنة إلى تحقيق التوجهات المستقبلية التالية¹:

- استحداث أكثر من 300 موقع معلوماتي مترابط فيما بينه.
- وضع هياكل تقنية تسمح باستيعاب 10 000 مستخدم متصل في آن واحد.
- تركيب جهاز حاسب آلي رئيسي يشمل قاعدة بيانات حديثة (UNIX) وأنظمة التشغيل.
- وضع نظام معلوماتي رابط (Interface) يسمح بتبادل المعلومات مع الإدارات العمومية الأخرى ذات الطابع الإعلامي (كالديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري)، بغية الحصول على المعلومة المفيدة وفي الوقت المناسب.
- رقمنة الوثائق (Documents des Numérisation) لأرشفتها والحفاظ عليها وصيانتها وتسييرها بطريقة إلكترونية، تسمح بانتقالها بين المصالح الداخلية والخارجية بكل مرونة عن طريق الشبكة الداخلية للإنترانت (Intranet) كلما اقتضت الضرورة لذلك.
- المسح الضوئي للتصريحات الورقية (Déclarations des Scannage)، وتجميعها في بنك معطيات بغية تقليل عددها الهائل والمتزايد والمساحات الهامة التي تشغلها.
- إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات (Données des Automatique Lecture).
- إعفاء موظفي مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب من مهام الرد على تساؤلات المكلفين بالهاتف، والتركيز على مهامهم الضريبية المتمثلة في تسيير الملفات الجبائية والبحث عن المادة الضريبية ومحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، ومن ثم زيادة الفعالية في التسيير.
- إنشاء مراكز للاتصال (CENTER CALL) تشتغل بدون انقطاع على مدار ساعات اليوم وأيام الأسبوع، تسمح من خلالها للمكلفين بالضريبة بالحصول هاتفيا أو بالبريد الإلكتروني أو بالفاكس أو الرسائل البريدية على أجوبة لانشغالاتهم واستفساراتهم الجبائية والمعلومات

¹ ابراهيم حراش، المرجع السابق نفسه، ص، ص: 190، 191.

التي يحتاجون إليها، كما يقوم المركز بتذكير المكلفين بما يترتب عليهم من التزامات وديون قبل الحجز عليهم.

- القيام بالإجراءات الإدارية والتصريحية عن بعد (Télé Déclaration et Procédures)، كحساب ودفع الضرائب والرسوم أو تصحيح التصريحات الضريبية والبيانات الشخصية الخاصة بالمكلف، والدخول في تفاعل مباشر مع المديرية العامة للضرائب عن طريق شبكة الإنترنت وبواسطة نظام خدمة المكلف على الخط (TPOS) المندرج في بوابة النظام المعلوماتي (TRM - ASP)، وهذا بفضل الاستفادة من استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، والتي تعتبر الإنترنت أحد أهم روافدها لما توفره من تخفيض لنفقات السفر والتنقل وريح للوقت، وفي هذا الشأن فقد أنشأت كل من المديرية العامة للضرائب (DGI) ومديرية كبريات المؤسسات (DGE) موقعين إلكترونيين خاصين بهما على شبكة الإنترنت هما على التوالي: www.mdfgi.gov.dz و www.dge.dz.

يمثل تجسيد الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، وفي هذا الصدد فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع لإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات وتحقيق النجاح، مع ذلك يبقى التحدي الأكبر هو النجاح في الإبقاء على نظام المعلومات في حالة تغيل دائم مهما كانت الظروف.

المبحث الثالث: مضمون عصرنة الادارة الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية من خلال برنامج العصرنة إلى تفعيل الأداء وتحسين الحس الضريبي والتخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية من خلال عصرنة أجهزتها وهيكلها قصد الاستجابة للتطلعات الأولية للمكلفين بالضريبة.

وفي هذا السياق قامت إدارة الضرائب بإعادة تأهيل وتجديد الهياكل الإدارية وطرق تسييرها، مع تبسيط الإجراءات وتحسين نوعية الخدمة المقدمة، والتوجه نحو رقمنة جميع العمليات الجبائية، والتشغيل الآلي الشامل لجميع العمليات ذات الصلة، من أجل منح المكلفين بالضريبة خدمة عصرية مزودة بعدد من الخصائص الحديثة.

وللحديث أكثر عن مضمون عصرنة الإدارة الجبائية سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي

كالتالي:

- المطلب الأول: عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية
- المطلب الثاني: التسيير الإلكتروني ورقمنة العمليات الجبائية
- المطلب الثالث: تقييم فعالية عصرنة الإدارة الجبائية

المطلب الأول: عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية

باعتبار الإدارة الجبائية طرف هام في القطاع المالي، تأثرت هي كذلك بالإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة، وفي هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع استراتيجية لعصرنة هيكلها في إطار تحديث الإدارة الجبائية، وذلك بتحديث نظام تسيير الملفات الجبائية المنظم على أساس أهمية الرهانات الجبائية، من خلال إنشاء مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية، وكذا نظام ضريبي بسيط ووحيد وموجز بحيث يسمح بتقديم خدمة عصرية وذات نوعية

أولاً: استحداث هياكل جديدة للإدارة الجبائية

ترمي عصرنة إدارة الضرائب في الجزائر إلى إعادة الهياكل الإدارية، وطرق تسييرها وهذا بتبني نظام جديد للإدارة، يرتكز أساساً على فكرة توحيد المصالح والملفات الجبائية وتصنيف المكلفين حسب درجة أهميتهم، مع تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتصريح والدفع.

وبهدف تحقيق ذلك تم إعادة تشكيل هياكل تسيير عصرية تتمثل في إنشاء مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية، بحيث تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والتحصيل والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

1. **مديرية كبريات المؤسسات (DGE):** تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات على مستوى الجزائر العاصمة كخطوة أولى نحو الانتقال من الهيكل التنظيمي القديم والانتقال للنظام الجديد الذي يعوض نظام الاختصاص الإقليمي بالاختصاص النوعي، بغرض التحكم في تسيير الملفات الجبائية الأكثر أهمية والتي تمثل النسبة الأكبر من ناحية الإيرادات العامة للدولة، وكذلك من أجل تحقيق فعالية أكبر في تحصيل الإيرادات الضريبية واستجابة لانشغالات المكلفين بالضريبة الخاصة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم وتبسيط الإجراءات الإدارية ووضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.

ويندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية¹، وهي تهتم بتسيير الملفات الجبائية لفئات كبار المكلفين بالضريبة. ولقد باشرت مديرية كبريات المؤسسات نشاطها بصفة رسمية ابتداء من 02 جانفي 2006، وهي مكلفة بتسيير الملفات التي يدخل ضمن اختصاصاتها وهي:

- شركات المساهمة وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الضريبي للشركات التي يساوي أو يتجاوز رقم أعمالها عند اختتام السنة المالية مائة (100) مليون دينار جزائري.
- تجمعات الشركات المشكلة بقوة القانون أو فعليا عندما يساوي أو يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائة (100) مليون دينار جزائري.
- لأشخاص المعنوية أو مجموعة الأشخاص الاعتبارية المشكلة بقوة القانون أو فعليا التي تمارس أنشطة المحروقات ، وكذا فروعها.
- الشركات المتواجدة في الجزائر وأعضاء الشركات الأجنبية ، و تلك التي لا تملك إقامة مهنية بالجزائر.

وتتكفل مديرية كبريات المؤسسات بـ²:

- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.
 - توسيع طرق الطعن.
 - تحديث وتبسيط الإجراءات ووضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.
 - تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحاور الجبائي الوحيد.
- وفي إطار التجديد والتتقيح للنصوص القانونية تم مراجعة النصوص التنظيمية لمديرية كبريات المؤسسات بحيث اعتمدت بداية من سنة 2017 سقفا جديدا لرقم أعمال المؤسسات التابعة لمجال

¹ المادة 02، من قانون المالية 2002.

² الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب - الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: www.mf.dgi.dz

اختصاصها حيث أصبح يقدر بـ: مائتين (200) مليون دينار جزائري، وجاء هذا القرار محاولة تفعيل عمليات التحصيل وكذا تقليص عدد المؤسسات التابعة لها.

2. مراكز الضرائب (CDI): تعتبر مراكز الضرائب نتيجة إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 ديسمبر من سنة 2006، فهي تتبع لخطط مصالح المديرية العامة للضرائب، بحيث تختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين التابعين للنظام الحقيقي ونخص بالذكر الشركات مهما كان شكلها باستثناء المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري غير المسيرة من طرف مديرية كبريات المؤسسات، وكذلك المؤسسات الفردية التي يفوق رقم أعمالها 8.000.000 دج، بالإضافة للمؤسسات التابعة للنظام الجزافي والتي اختارت الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

يتشكل مركز الضرائب من ثلاث مصالح رئيسية (التسيير، الرقابة والبحث، المنازعات) بالإضافة لقباضة ومصلحة للاستقبال وأخرى للإعلام الآلي طبقا، وذلك طبقا لما جاء به القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، وهذا في شكله النموذجي من خلال افتتاح مركز "الروبية" كأول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع، كان الهدف هو السماح للإدارة الجبائية بتقديم خدمة نوعية بتطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

وعلى الرغم من التجربة القصيرة سجل المركز النموذجي لروبية أداء متميزا من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا النزاعية والرقابة والاستقبال، الشيء الذي شجع الإدارة الجبائية على المضي قدما بإنشاء مراكز أخرى في ولايات مختلفة.

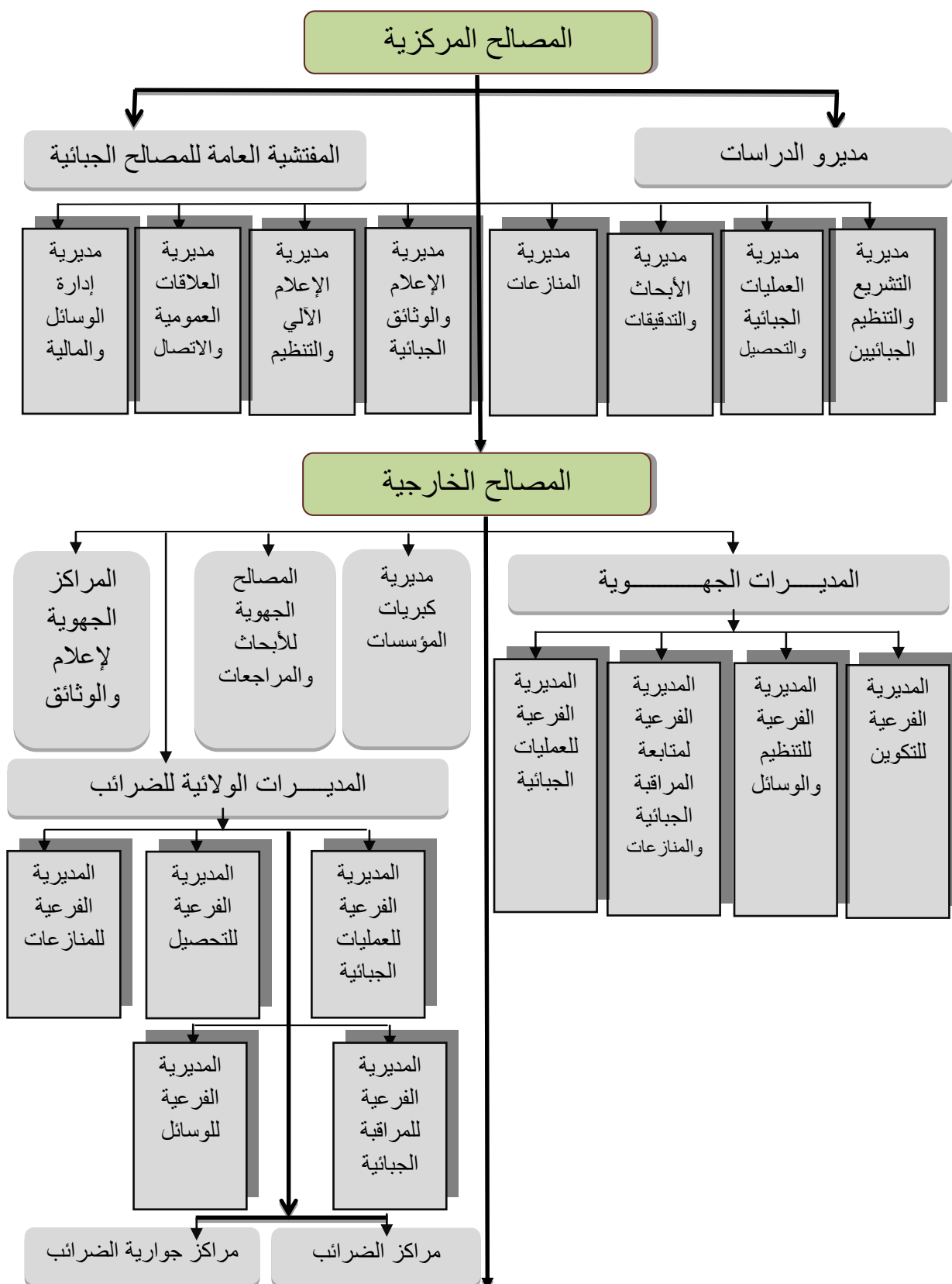
3. المراكز الجوارية للضرائب (CPI): تم إنشاء المراكز الجوارية في إطار برنامج دعم الإدارة العامة للضرائب، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، بحيث يمثل إطلاق هذه المراكز مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها.

تعتبر المراكز الجوارية للضرائب مخصصة بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة غير الخاضعين لمركز الضرائب والتي لا يتجاوز رقم أعمالهم 8.000.000 دج، ماعدا تلك المؤسسات التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي.

يهدف إنشاء المراكز الجوارية إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين وذلك بتبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات، من خلال هيكل وحيد مختص يتولى جمع المهام الجبائية الممارسة من قبل المفتشيات والقباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية.

وانطلاقا مما سبق يمكن عرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب في ضل استحداث وعصرنة الهياكل الجديدة:

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: www.mf.dgi.dz

ثانيا: عصرنة الادارة الجبائية في مجال الإعلام والاتصال

من أجل رهان الوصول إلى إدارة عصرية وضعت الإدارة الجبائية برنامج طموح تقوده مديرية العلاقات العامة والاتصال وهي عبارة عن هيئة مكلفة بتطوير استراتيجية جديدة للاتصال، ترمي إلى تحقيق مبدأ التحسين المستمر للخدمة المقدمة من خلال التخفيف والتبسيط من إجراءات الإدارية وتحسين الاستقبال، رغبة في الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات المكلفين بالضريبة، ومن أجل الوصول إلى ذلك قامت الإدارة الجبائية بعدة تدابير نذكرها فيما يلي:

1. في مجال الإعلام للمكلفين بالضريبة¹: يبقى أساس اعتماد الإدارة الجبائية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال هو تقديم المعلومات الجبائية، باعتبار أن نشر هذه الأخيرة عبر الأنترنت هو خطوة أولى نحو إنشاء إدارة إلكترونية.

في هذا الصدد، تقوم المديرية العامة للضرائب بنشر عبر موقعها الإلكتروني القوانين الجبائية وقوانين المالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي، إضافة إلى دلائل المكلفين بالضريبة، فضلا عن هذه المعلومات تم فتح فضاء تفاعلي يمكن مستخدمي الأنترنت من تلقي إجابات على انشغالاتهم باستعمال الرابط التالي: contact_dgi@mf.gov.dz ، يقدم الموقع الإلكتروني خدمة أخرى على الأنترنت تخص "الاشتراك في رسالة المديرية العامة للضرائب" حيث بمجرد اشتراك مستخدم في الأنترنت في هذا العنوان يتلقون عبر بريدهم الإلكتروني الأعداد الجديدة لهذه الرسائل. يمكن أيضا الدخول إلى المجلة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب "جديد أخبار الضرائب" المنشورة عبر الأنترنت والتي تعالج مستجدات الجبائية.

2. في مجال الاستقبال للمكلفين بالضريبة²: يعتبر استقبال المكلفين بالضريبة من طرف الإدارة الجبائية من أولويات الإدارة الجبائية من أجل تحقيق مبدأ التحسين المستمر للخدمة وإدخال معايير جودة الاستقبال، وفي هذا الإطار أعدت مديرية العلاقات العامة والاتصال ما يلي:

- تعليمية جديدة تتعلق بإجراءات استقبال المكلفين بالضريبة، وتعتبر هذه الوثيقة رقم: 580MF/DGI، المؤرخة في 20 أوت 2005، المتعلقة بقواعد وإجراءات تحسين العلاقات بين الإدارة والمستعملين.

- تكتيف المهمات الرقابية من أجل توعية إطارات وموظفي المصالح القاعدية على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى تحسين تدابير الاستقبال.

- تنظيم مصالح للاستقبال على مستوى الهياكل الجديدة، بحيث تم تجهيز الهياكل الجديدة الفاعلة للمديرية العامة للضرائب بمصالح مكلفة خصيصا بالاستقبال وتعمل وفق معايير موحدة.

¹ Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Simplification des démarches administratives** la lettre de la DGI, N°69/2013.

² Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Amélioration de l'accueil du public**, la lettre de la DGI, N°52/2011.

- تحسين الممارسات الإدارية شرط مسبق في تنفيذ نهج النوعية، بحيث تم تنظيم أنشطة تعليمية لصالح إطارات وموظفي الإدارة الجبائية.

3. مرجعية نوعية الخدمة¹: تحتل نوعية الخدمة محورا أساسيا في خطة عمل الإدارة الجبائية،

بحيث كثفت كل الجهود لتكون إدارة رائدة في هذا المجال وترقى إلى مستوى التحديات الجديدة. إن مسعى مشروع نوعية مرجعية الخدمة، تم انشاؤها من خلال التعلية العامة رقم 01 الصادرة في 07 جوان 2004 من طرف المدير العام للضرائب، والهدف منها تعميم هذا النظام والذي يعتمد في تنفيذه على قاعدة المرافقة والتقييم الدائم لمستوى الامتثال.

فهذه المرجعية تعتبر أداة لترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة وتتضمن مجموعة من المعايير الداخلية والخارجية التي يجب أن تلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) حيث يترجم مرجع نوعية الخدمة إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة ترتكز على تقديم خدمة فعالة وضمان استقبال نوعي بمختلف أشكاله، الاستقبال الشخصي، البريد، الهاتف، والبريد الإلكتروني عبر العنوان: contact.dgi، يبقى مرجع نوعية الخدمة مؤشر هام بالنسبة لجميع الهياكل قصد جعل نوعية الاستقبال تحديا حاسما بالنسبة لمستقبل الإدارة في تطلعها المستمرة إلى تلبية احتياجات وشكاوى المكلفين بالضريبة.

يتمثل المسعى الجديد لنوعية مرجعية الخدمة هو تجسيد لمجموعة الالتزامات وهو إكتتاب 20 التزام، التي يتعين على الإدارة احترامها بغية ضمان تكفل أحسن بشكاوي المكلفين بالضريبة، كما يعتبر إعلان هذه الالتزامات ضمان للإدارة الجبائية، ومن أهداف مرجع نوعية الخدمة ما يلي:

- جعل من نوعية الخدمة أولوية استراتيجية للإدارة الجبائية.

- إضفاء الطابع المهني على مهام الاستقبال في الإدارة الجبائية.

- وصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة.

- تسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة.

- الإلمام بتطلعات المكلفين بالضريبة.

- قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم.

¹ مرجعية نوعية الخدمة، الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: www.mf.dgi.dz

المطلب الثاني: التسيير الالكتروني ورقمنة للعمليات الجبائية

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية في عمل الإدارة الجبائية، سعت هذه الأخيرة منذ جويلية 2013 بتوسيع نطاق اللجوء إلى الإجراءات الإدارية الإلكترونية بغية السماح للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بإكتتاب تصريحاتهم الجبائية وهذا عبر الموقع الإلكتروني الخاص بإدارة الضرائب، في انتظار تعميم هذا الإجراء في بقية المراكز في باقي الولايات لإتمام مشروع الإصلاح. إن التسيير الإلكتروني ورقمنة العمليات الجبائية سيسمح بالاستغناء عن استعمال الوثائق في عديد الإجراءات ذات الصلة بالمساعدة على الأنترنيت والتشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات لكيفيات التصريح والدفع عن بعد، ومعالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية وتسوية القضايا النزاعية، وهو ما سيسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمة.

لا شك في أن رقمنة الادارة الجبائية والتحول إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، سيساعد على تنظيم المعلومات واستخدامها بشكل أمثل، وللاستفادة من هذه الفرص أطلقت الادارة الجبائية عدة إجراءات نذكر منها:

1. إنشاء الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: يعد الموقع الإلكتروني لإدارة الضرائب بمثابة نافذة معلومات للمكلف بالضريبة، بحيث يبقى أساس اعتماد الإدارة الجبائية على تكنولوجيا الاتصال هو تقديم المعلومات الجبائية، باعتبار أن نشر هذه الأخيرة عبر الأنترنيت هو خطوة أولى نحو إنشاء إدارة إلكترونية، كما يسمح هذا الموقع بتقديم كل ما هو جديد يخص من قوانين جبائية وكل تعديل يمس التشريع، وإعلام المكلفين بالضريبة بالأخبار الجبائية بانتظام من خلال رسائل المديرية العامة والمقالات الصحفية التي يتم نشرها.

2. تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت والأنترانت: تعمل الادارة الجبائية جاهدة على العمل بتقنية الربط بين مصالحها عن بعد بالإنترنت والأنترانت لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه .

3. الإجراء الجديد للترقيم (رقم التعريف الجبائي): بغية تفعيل عمل الإدارة الجبائية تم إنشاء ما يسمى برقم التعريف الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 2006، بحيث يجب إظهار رقم التعريف الجبائي خلال كل معاملة تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي.

انطلاقا من الفاتح جوان 2013 تم وضع إجراء إداري جديد يكمن في اللامركزية على مستوى مديريات الضرائب الولائية من خلال إصدار شهادة الترقيم حيث تم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة التي تلي إيداع الطلب، فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على

الموقع الإلكتروني وإتباع الخطوات، كما يوفر هذا الموقع على مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي وبمتابعة معالجة الطلبات وإدخال الاستفسارات المتعلقة بالتقديم الجبائي.

كما تعتبر هذه البوابة نافذة التوثيق الجبائي، بحيث يسمح من التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد بإضفاء الشفافية والمصادقية في التعاملات، ويمكن الولوج لذلك من خلال العناوين الإلكترونية التالية: www.mfdgi.gov.dz و <http://nif.mfdhi.gov.dz> و <http://nifenligne.mfdhi.gov.dz>

4. الحصول على المستخرج الضريبي الإلكتروني: وهو اعتماد طريق الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به ، ويهدف المشرع من وراء ذلك في إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي¹.

5. اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني: وهي إمكانية التحول التدريجي نحو ارساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، في إطار الاستراتيجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الرقابة وتكييفها مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية وبالتالي إضفاء الصبغة غير المادية في عملية الرقابة والفحص الجبائي.

6. تطوير نظام التحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد: في إطار رقمنة الخدمة العمومية تسعى الإدارة الجبائية إلى إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية من خلال وضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الأنترنت عن طريق الموقع الإلكتروني، لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.

7. إنشاء بوابة للتصريح الإلكتروني(jibayatic): لتجسيد مشروع العصرية وضعت الإدارة الجبائية نظام التصريح عن بعد، تحت شعار الإدارة الرقمية في خدمة لمكلفين بالضريبة، ففي هذا السياق فتحت المديرية العامة للضرائب منذ تاريخ 21 جويلية 2013 نافذة مخصصة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات تسمح لهم القيام بأداء تصريحاتهم الجبائية الشهرية عبر الموقع الإلكتروني: www.jibayatic.dz، بحيث تلتزم مديرية كبريات المؤسسات بمرافقة الشركات المنظمة إلى هذه الخدمة من أجل إتمام جميع التزاماتهم الجبائية.

¹ وشان احمد، بلعروز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرية وتطوير الإدارة الضريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 9، العدد1، 2017، ص:71.

المطلب الثالث: تقييم فعالية عصرنه المنظومة الجبائية

في إطار هذه الإصلاحات عمدت المديرية العامة للضرائب إلى عصرنه الهياكل الإدارية وطرق تسييرها من خلال إنشاء مراكز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، كما قامت بتطوير موقع إلكتروني يقدم خدمات متنوعة للمكلفين بالضريبة مع إمكانية التصريح الإلكتروني والدفع عن بعد. والهدف الرئيسي لعملية عصرنه إدارة الضرائب هو زيادة الحصيلة الجبائية وتفعيل أداء العمل الإداري بغية تبسيط وتسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين لزيادة الاستجابة الطوعية لديهم في دفع الضريبة والقضاء عن مظاهر التهرب والغش الضريبي وزيادة فعالية التسيير، ويمكننا تقييم عصرنه الإدارة الجبائية من خلال المجالات التالية:

1. في مجال تطور الإيرادات الضريبية: يكمن تقييم فعالية العصرنه في هذا المجال من خلال آليات التحصيل الحديثة ودورها في تحسين وزيادة الحصيلة الجبائية، ويمكن معرفة هذا التطور من بمقارنة الحصيلة السنوية لنسبة الإيرادات الجبائية للسنوات 2012 إلى غاية 2018، من خلال الجدول الموالي:

الجدول (01-02): يوضح تطور الجبائية العادية والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2012-2018

الوحدة مليار دج

البيان	الجبائية العادية		الجبائية البترولية		إجمالي الجبائية	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2012	1944.58	32.42	4054.35	67.58	5998.93	100
2013	2071.46	36.03	3678.13	63.97	5750.22	100
2014	2124.46	38.52	3390.42	61.48	5514.88	100
2015	3050.00	57.30	2275.13	42.70	5325.13	100
2016	2825.00	63.78	1604.00	36.22	4429.00	100
2017	2994.00	60.78	1932.00	39.22	4926.00	100
2018	3688.68	56.77	2807.91	43.23	6496.59	100

المصدر: تم إعداده استنادا إلى إحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل

نلاحظ من خلال هذا الجدول الارتفاع التدريجي في الإيرادات الجبائية العادية من سنة إلى أخرى حيث بلغت حصيلتها نسبة 32.34 % من إجمالي الإيرادات الجبائية في سنة 2012، لترتفع تدريجيا مع مرور السنوات لتصل إلى نسبة 56.77 % من إجمالي الحصيلة الجبائية لسنة 2018. ويرجع تواضع الحصيلة الجبائية في السنوات السابقة، لعدة عوامل وهي كثرة حالات الغش والتهرب الضريبي نتيجة لغياب الوعي الضريبي وهشاشة قوانين الإدارة الضريبية مع افتقارها للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، بينما الارتفاع المحسوس في السنوات الأخيرة مرده إلى التحسين

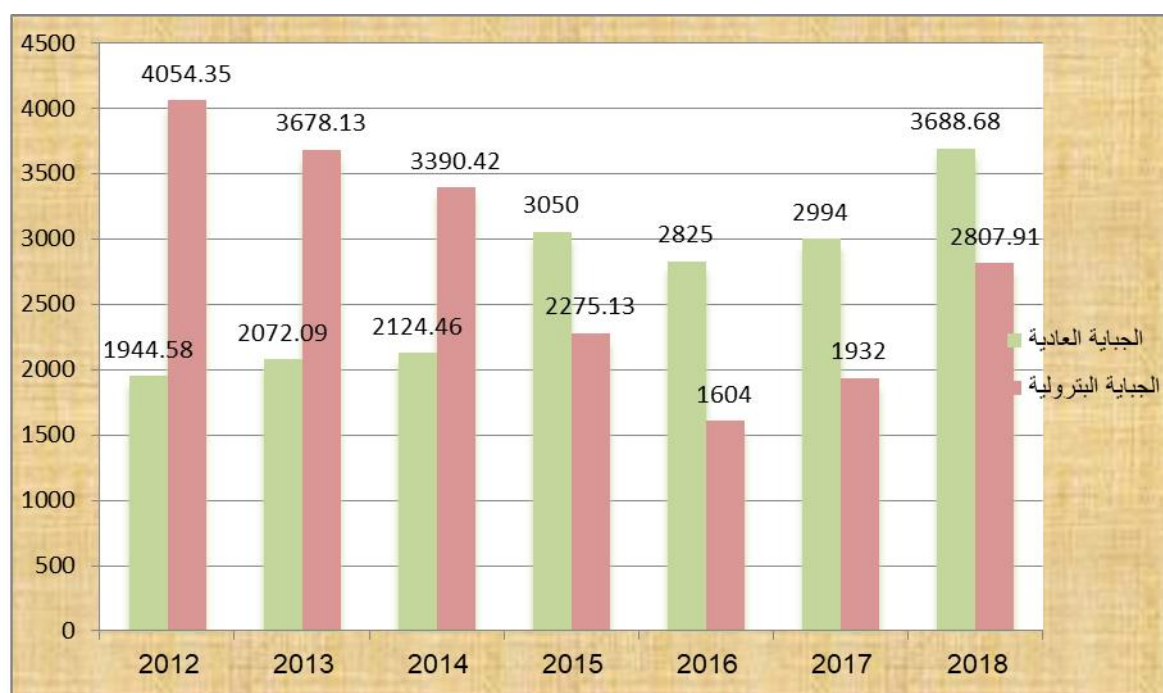
المستمر للإدارة الجبائية واستعمالها الطرق الحديثة في التحصيل والمراقبة من خلال عصنة العمليات ونشر القوانين عبر قنوات الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى وعي المكلفين بخطورة التهرب والغش، وبضرورة الالتزام بأداء واجباتهم الجبائية المنوطة بهم.

بينما نلاحظ بالنسبة للجبائية البترولية تراجع مستمر لنسبة الإيرادات، وذلك مرتبط بعوامل خارجية كأسعار المحروقات وتقلباتها في الأسواق العالمية وتقلبات أسعار الدولار الأمريكي باعتباره العملة المستخدمة في هذه المبادلات، بالإضافة لتوجه الدولة نحو الاهتمام بالجبائية العادية.

بالرغم من ذلك، عموما هناك تحسن في إجمالي الإيرادات الجبائية في السنوات الأخيرة وهو أمر يحفز الدولة على الاستمرار في مخطط العصنة ومواجهة التحديات ورهانات العصنة. والشكل الموالي نوضح فيه تطور إجمالي الإيرادات الجبائية بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (02-02): الشكل البياني لتطور الجبائية العادية والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة

2018 - 2012



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

2. في المجال التنظيمي (الهيكل الإداري): يكمن تقييم عصنة الإدارة الجبائية في هذا المجال من خلال نسبة تقدم مشروع استحداث هيكل إدارية جديدة على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، وهذا المشروع يعد ضمن أكبر المشاريع الإدارية للدولة بغية الوصول للأداء الأمثل وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الخدمات للمكلفين.

والجدول الموالي يوضح عدد الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب:

الجدول(02-02): يوضح نسبة الإنجاز الهياكل الجديدة

البيان	الهياكل المنجزة	الهياكل المتبقية	نسبة الإنجاز
مديرية كبريات المؤسسات DGE	01	00	100 %
مراكز الضرائب CDI	23	42	54.76 %
المراكز الجوية CPI	82	168	48.80 %

المصدر: تم إعداده استنادا إلى الموقع الإلكتروني لمديرية العامة للضرائب، www.dgi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تأخر كبير في نسبة إنجاز الهياكل الإدارية وتجهيزها، بحيث كان برنامج العصرية مخطط لإنجاز الهياكل الجديد للضرائب والمقدر عددها 315 بين مراكز للضرائب والمراكز الجوية خلال المخطط الخماسي 2005-2006، إلا أنه نتائج تنفيذ الإنجاز كانت ضعيفة جدا مقارنة بما كان مسطر له، بحيث قامت المديرية العامة للضرائب منذ أواخر 2011 إلى غاية يومنا هذا بوضع حيز الخدمة 23 مركز للضرائب من مجموع 65 مركز، و 82 مركز جوي من مجموع 250 مركز، فهذا يدل على ضعف التنفيذ لبرنامج العصرية بسبب البطء في الإنجاز وعدم احترام رزنامة تنفيذ البرامج المسطرة.

3. في المجال استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية¹: يعتبر استقبال المكلفين بالضريبة من طرف أعوان الإدارة الجبائية من مظاهر العصرية، لأن من أهم الإجراءات لتحسين العلاقة مع المكلفين من خلال المرافقة الدائمة للإدارة الجبائية للمكلفين لتفسير انشغالاتهم حول الضريبة وتوضيح أسباب تكليفهم بما يضمن الطمأنينة في نفوسهم، كما يعمل هذا الإجراء على تصحيح الأخطاء الواقعة سواء من قبل المكلف أو الإدارة الجبائية على حد سواء، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(02-03): يوضح استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية خلال الفترة 2010-2014

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الاستقبال الشخصي	930166	1200428	1225139	1115179	1240922	
الاستقبال عبر الهاتف	106780	963786	98387	89741	138291	
المراسلات الإلكترونية	19473	16430	12197	15478	16129	
البريد الإلكتروني	436	395	495	825	1059	
النسبة من المجموع	0.278 %	0.045 %	0.04 %	0.068 %	0.076 %	

المصدر: تم إعداده استنادا إلى الموقع الإلكتروني لمديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن مصالح المديرية العامة للضرائب في تواصل دائم مع المكلفين بالضريبة، بمختلف الوسائل ولعل أبرزها الاستقبال الشخصي، فهناك إقبال وزيادة في استقبال المكلفين

¹ أحسن راكي، سمير عمري، واقع آفاق عصرية الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص:30.

على مستوى المصالح الجبائية في جميع السنوات، وهو ما يفسر بوجود وعي وقابلية المكلفين بالتقرب والتحاور مع الإدارة الضريبية وهو مؤشر إيجابي جدا يعكس درجة الوعي والالتزام للمكلفين في أداء واجباتهم الضريبية.

إلا أن الشيء الذي نراه ضئيل جدا وغير كافي هو نسبة استخدام البريد الإلكتروني من إجمالي الاستقبال للإدارة الجبائية خلال كل سنوات الدراسة ولم تتعدى نسبة 01%، وهو يعبر على عدم اكتراث المكلفين باستخدام البريد الإلكتروني في الاستفسار أو طرح الانشغالات.

4. مرجعية نوعية الخدمة: يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة، فهو معيار يترجم مدى استجابة الهياكل الإدارية الجديدة لمشروع العصرية من خلال تغطية العجز التي كانت تقدمها الهياكل القديمة، حيث يترجم إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمن استقبال نوعي بمختلف أشكاله.

تعتمد الإدارة الجبائية في قياس مدى التحسين في نوعية الخدمة التي تقدمها للمكلفين بالضريبة من خلال نتائج مؤشرات النجاعة، ولعل الإحصائيات التي تحصلنا عليها حول مرجعية نوعية الخدمة المطبقة بالهياكل الجديدة للإدارة الجبائية تعكس مدى التطور في أداء الخدمة.

الجدول(04-02): يوضح إحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2012- 2018

المؤشر	السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة احترام ظروف الدخول		53.29 %	85.60 %	97.06 %	76.67 %	70.53 %	77.93 %	91.00 %
نسبة التكفل بالمكلفين		90.58 %	97.88 %	99.50 %	99.60 %	99.90 %	99.00 %	97.90 %
نسبة نوعية الخدمة المؤداة		66.40 %	72.32 %	71.96 %	73.03 %	69.56 %	74.17 %	84.17 %
نسبة احترام الآجال		69.08 %	75.46 %	74.33 %	63.33 %	64.13 %	71.00 %	73.73 %
الإصغاء للمكلفين بالضريبة		73.16 %	65.00 %	88.60 %	68.64 %	71.86 %	69.00 %	67.20 %
المؤشر الإجمالي لنوعية		72.21 %	79.82 %	80.59 %	74.43 %	72.62 %	74.26 %	79.69 %
نسبة تطور المؤشر		----	7.71 +	0.77 +	7.16 -	0.81 -	1.64 +	5.39 +

المصدر: Rapport Sur Le Référentiel Qualité Service, 2018, P:11 ، www.mfdgi.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا جلليا التطور الملحوظ في زيادة نسبة مؤشر مرجعية نوعية الخدمة المطبق بالهياكل الجديدة للإدارة الجبائية والتي تتراوح ما بين 72.21 % إلى 79.69 % وهو ما يعكس مدى جودة الخدمات المقدمة للمكلفين.

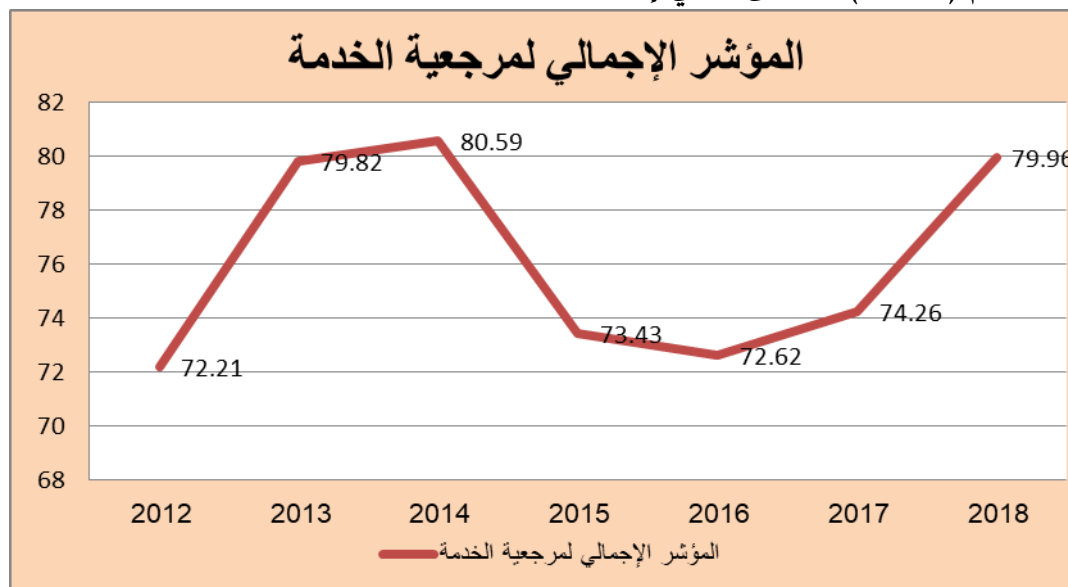
وبمقارنة نسبة التطور في مؤشر نوعية الخدمة الملاحظ هناك تراجع في السنوات 2014 و 2015 ليتم التدارك فيما بعد لسنوات 2016 و 2017، ليشهد ارتفاع ملموس في نوعية الخدمة سنة 2018.

يعود سبب التراجع في السنوات المذكورة سابقا ليس لضعف الخدمات وإنما لافتتاح بعض المراكز ومباشرة العمل فيها دون استكمال الأجزاء المتبقية كوسائل الاتصال والتجهيزات الخاصة

بالاستقبال، وعلى هذا الأساس نقول بأن هذه النتائج مشرفة جدا مقارنة بالمجهودات المبذولة لمختلف مصالح الإدارة الضريبية من أجل تحسين نوعية الخدمة.

ويبقى مرجع نوعية الخدمة مؤشر هام بالنسبة لجميع الهياكل قصد جعل نوعية الاستقبال تحديا حاسما بالنسبة لمستقبل الإدارة في تطلعيها المستمر في تلبية احتياجات وشكاوى المكلفين بالضريبة.

الشكل رقم (03-02): المنحنى البياني لإحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2012-2018



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

5. مؤشر زيارة ودخول الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: يسمح هذا الموقع الإلكتروني بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة، بحيث تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال هذا الموقع الإلكتروني إلى نشر المعلومة الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الأنترنت يسمح لهم الدخول في اتصال مباشر عبر الصفحة المخصصة لذلك، ويمكن إبراز ذلك من خلال الإحصائيات السنوية المتحصلة عليها من الموقع الرسمي للمديرية في الجدول الموالي:

الجدول (05-02): يوضح إحصائيات السنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب خلال

الفترة 2014-2018

المؤشر	السنوات	201	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع الإلكتروني		-----	-----	77242	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها		-----	-----	323477	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: Rapport Sur Le Référentiel Qualité Service, 2014-2018 ، www.mfdgi.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الموقع الإلكتروني يشهد زيادة من سنة إلى أخرى سواء كان في عدد الزيارات للموقع الإلكتروني أو الصفحات التي تم الدخول إليها، وذلك خلال سنوات الدراسة ابتداء

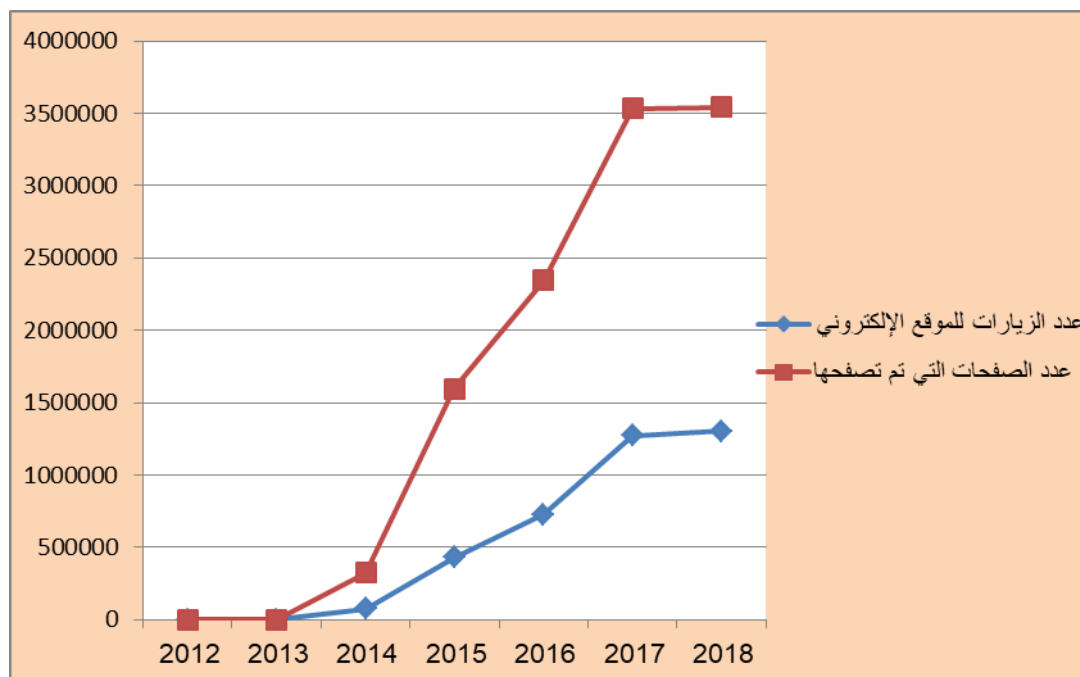
من الثلاثي الأخير لسنة 2014 إلى غاية السنة 2018، بينما السنوات 2012 و 2013 لم يتطرق لها في التقارير السنوية للمديرية العامة، راجع لعدم اعتماد هذا المؤشر ومشروع العصرية الفعلي لا يزال في بدايته، كما ذكرنا يعكس هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة ومدى اهتمام الإدارة الضريبية بتوفير المعلومات وتحسينها واجتهادها المستمر في رقمنة العمليات الجبائية.

بالرغم من هذه الزيادة يبقى الرقم ضئيل بالنظر إلى عدد المكلفين بالضريبة، ولا يرقى كذلك إلى تطلعات الإدارة الجبائية التي تسعى إلى مجتمع ضريبي إلكتروني، فهي تحتاج بذل المزيد من الجهود في هذا المجال وذلك من خلال الاستفادة من خبرة الأجانب واستغلال الكفاءات الوطنية لتحسين كفاءة الادارة الضريبية.

والمنحنى البياني الموالي يبين مدى تطور استعمال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب.

الشكل رقم (04-02): منحنى البياني لتطور استعمال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

2018 - 2012



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى أحد أهم المواضيع الراهنة والتي تثير اهتمام الحكومة الجزائرية وهو ضرورة تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي كمحاولة منها لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن الإدارة التقليدية، وعلى هذا الأساس حاولنا في هذا الفصل التعرف أكثر على الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها ومدى إمكانية اعتبار فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة في التسيير من خلال عصنة الإدارة الجبائية، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج وهي:

- إن الإدارة الإلكترونية تمثل أسلوبا جديدا لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة.

- لتجسيد برنامج مخطط العصنة وضعت المديرية العامة للضرائب كأحد أولوياتها بناء نظام معلوماتي ناجح بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والارتكاز على إجراءات إدارية بسيطة بغية تقريب المكلف بالإدارة الجبائية وتحسين علاقتهم بهم، بالإضافة إلى التدابير الجديدة المتعلقة بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمات المقدمة للمكلفين.

- في إطار هذه الإصلاحات عمدت المديرية العامة للضرائب إلى عصنة الهياكل الضريبية من خلال إنشاء مراكز الضرائب ومديرية كريات المؤسسات، كما قامت بتطوير موقع إلكتروني يقدم خدمات متنوعة للمكلفين بالضريبة مع إمكانية التصريح الإلكتروني والدفع عن بعد.

- تتجه استراتيجية المديرية العامة للضرائب نحو رقمنة جميع العمليات الجبائية، وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل.

الفصل الثالث

التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها
في تعزيز عمل النظام الجبائي

تمهيد:

تسعى الإدارة الجبائية من خلال عصرنه قطاعها إلى تطوير عملها والانتقال إلى إدارة ديناميكية ونشطة من خلال رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذلك التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة وتحصيلها عن بعد.

وكتقنية جديدة أدخلتها الإدارة الجبائية الجزائرية على غرار مختلف دول العالم، وفي إطار مسعى تحسين الأداء والارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين وتشجيعهم على الالتزام لأداء واجباتهم الجبائية المنوطة بهم، تم استحداث تقنية نظام التصريح عن بعد بواسطة التصريح الضريبي الإلكتروني كبديل للتصريح الضريبي الورقي.

وكخطوة أولى قامت بها المديرية العامة للضرائب في هذا الإطار، من خلال توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في تحويل معاملاتها إلى معاملات الكترونية لخدمة المكلفين، بحيث وضعت تحت تصرفهم بوابة مخصصة للإجراءات الإلكترونية تسمى "جبائتيك" يولج إليها عن طريق العنوان الإلكتروني، تهدف هذه البوابة إلى إمكانية إكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية عبر الإنترنت وبالتالي توفير الوقت وتخفيض التكاليف والمساهمة في تفعيل وتعزيز عمل الإدارة الجبائية.

وبغرض التعرف أكثر عن التصريحات الجبائية وخدمه التصريح الإلكتروني، وتأثير تطبيقه على أطراف العلاقة الضريبية، سنحاول تقسيم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية التصريحات الجبائية
- المبحث الثاني: نظام التصريح والتحصيل الجبائي الإلكتروني
- المبحث الثالث: التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في تفعيل عمل الإدارة الجبائية

المبحث الأول: ماهية التصريحات الجبائية

بما أن أغلبية الأنظمة الضريبية في العالم هي أنظمة تصريحية، فالجزائر كغيرها من الدول تعتمد على النظام التصريحي، وهي طريقة تعتمد بالدرجة الأولى على تصريح المكلف بالضريبة بمداخله ومعاملاته وفق طبيعة النشاط الذي يمارسه بطريقة مباشرة أو من الغير، حيث تقع على عاتقه مسؤولية تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، مع ضرورة احضار الدلائل والوثائق الثبوتية، وفي الآجال القانونية المحددة وحسب الشروط المنصوص عليها في القوانين الضريبية، حتى يتسنى للمصالح الضريبية كامل السلطات في مراجعة هذا التصريح.

وقبل الحديث عن التصريحات الجبائية الإلكترونية سنخصص هذا المبحث بالحديث عن التصريحات الجبائية الورقية والأنظمة المطبقة في النظام الضريبي التصريحي بالجزائر، من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: مفهوم التصريحات الجبائية ،أهميتها وأنواعها
- المطلب الثاني: أنواع التصريحات الجبائية وطرق تقديمها
- المطلب الثالث: رزامة التصريحات الجبائية

المطلب الأول: مفهوم التصريحات الجبائية ، أهميتها وأنواعها

تعد التصريحات الجبائية أداة مهمة للاتصال بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية، بحيث تعكس طبيعة العلاقة الضريبية بينهما .

أولاً: تعريف التصريح الجبائي

التصريح الضريبي هو وسيلة قانونية أقرها المشرع الضريبي يهدف من خلالها إلى عملية تحديد الوعاء الضريبي الذي يتم على أساسه احتساب مبلغ الضريبة، ويمكن تعريف التصريحات الجبائية على أنها:

1. "التزام إداري يتمثل في مشاركة المكلف بالضريبة في تحديد وضعيته ومساهمته الضريبية من خلال المعطيات والمعلومات المتضمنة في تصريح تضعه إدارة الضرائب رهن إشارة دافع الضريبة الذي يملأه ويوقعه في الآجال المحدد قانون¹."

لذلك فإن على المكلفين تقديم تصريحات جبائية دقيقة وصحيحة تعكس الوضعية الجبائية الحقيقية لها، وتخدم الأطراف ذات العلاقة بهذه الأخيرة وذلك بحسب القانون التشريعي الجبائي المطبق.

¹ مفتاح كريم، خصوصية الإثبات في المادة الجبائية، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط، 2016، ص:56.

2. كما تعرف أيضا على أنه "بيان مكتوب عن نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة الضريبية، من واقع تقدير المكلف لنتيجة عملياته كأساس في تحديد الضريبة المستحقة والواجبة الأداء"¹.

فهو بذلك وثيقة قانونية يستلمها ويقدمها المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية، بحيث يعبر فيه عن حجم الضرائب المستحقة، وفقا للإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في التشريع الضريبي السائد لتلك الفترة، حيث تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبه.

3. كما يوجد هناك من يعرف التصريحات الجبائية على أنها " التزام ضريبي ويقصد به الالتزام للقوانين الضريبية والتي تختلف من بلد لآخر، وهدف الإدارة الضريبية هو تشجيع وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي، وبالتالي تقليل الفجوة الضريبية"²

من خلال ما سبق يمكن نستخلص التعريف التالي للتصريحات الجبائية وهو أنه: عبارة عن وثيقة يستلمها المكلف بالضريبة من المصالح الضريبية، بحيث تختلف هذه الوثيقة حسب طبيعة الضريبة الواجب التصريح بها، سواء يتعلق ذلك برقم الأعمال أو الأرباح أو التكاليف الواجب خصمها.....الخ، بحيث يتم من خلالها تحديد الضريبة المستحقة والواجبة الأداء، وذلك من خلال الامتثال للنصوص الضريبية السائدة، بحيث يخول للإدارة الضريبة قياس مدى التزام المكلفين بذلك، مع احتفاظها بحق الرقابة لتلك التصريحات وطلب التبريرات والتوضيحات اللازمة إن اقتضى الأمر.

ثانيا: خصائص التصريح الجبائي:

هناك مجموعة من الخصائص الشكلية والموضوعية التي يجب تتوفر في التصريح الجبائي نذكر منها:

- الطبيعة القانونية للشخص المكلف بالضريبة وطبيعة نشاطه والموطن الجبائي.
- المواعيد والآجال القانونية لإيداع التصريح الجبائي والتي تحددها الإدارة الجبائية.
- نماذج واستمارات خاصة لكل نوع من أنواع الضرائب المستحقة محددة ضمن مدونة المطبوعات الجبائية.
- يحتوي التصريح الجبائي على مجموعة من البيانات التي يتم ملأها بإحكام بحيث تكون خالية من الأخطاء.

¹ فلة محتال، أحمد بسباس، تأثير تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، جامعة الأغواط، 2020، ص:58.

² Marti L.O., Wanjohi M.S., Magutu P.O., Mokoro J.M, *Taxpayers' Attitudes and Tax Compliance Behavior In Kenya*, African Journal Of Business & Management, Aibuma Publishing, April 2010, p:114.

ثالثا: أهمية التصريحات الجبائية:

يلتزم المكلف بالضريبة أو الغير بتقديم التصريح الذي يعتبر أفضل السبل في تقدير الوعاء الضريبي، ولإدارة الضريبة كامل السلطات في مراجعة هذا التصريح، ولهذا الأخير أهمية سواء للمكلف في حد ذاته أو لإدارة الضرائب.

1. أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلف بالضريبة: تتلخص هذه الأهمية في¹:

- التصريحات الجبائية هي وسيلة تعبر عن مساهمة المكلف بالضريبة في تحديد قيمة الضريبة المستحقة.
- تعتبر التصريحات نتيجة النظام الضريبي التصريحي، وهو تصريح يعبر فيها المكلف عن قدرته التكلفة ولذلك فإن الوعاء المحدد ينطلق من قناعاته الذاتية ويعكس مدى وعيه الجبائي.
- يضمن أسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف، باعتبار أنه أدنى بوضعية السيولة الخاصة به وتترجم درجة الوعي الضريبي، حيث أن الالتزام الضريبي ينعكس إيجابا في زيادة الحصيلة الجبائية.
- التصريحات الجبائية هي أداة التواصل بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية وهي وسيلة ربط الضريبة وتحصيلها.

2. أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة للإدارة الضريبية: تكمن أهمية التصريح الجبائي بالنسبة

لإدارة الضرائب في:

- التصريح الجبائي هو طريقة التقدير المباشر المكلف للوعاء الضريبي، باعتبار أن هذا التأسيس كان ذاتيا، وبالتالي لا يمكن أن يطعن فيه من قبل مقدمه، والإدارة هنا أيضا لا تتحمل نفقات كبيرة في عملية التحصيل.
- التصريح الجبائي يعبر عن زبائن جدد للإدارة الضريبية فهو يعبر عن ميلاد ضريبة جديدة وبالتالي ضخ موارد مالية جديدة.
- يسهل التصريح الجبائي العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية، بحيث يمتاز بأنه يوفر كثيرا من الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة كذلك يخفض من احتمال نشوء المنازعات والاعتراضات.
- الالتزام بأداء التصريحات الجبائية من شأنه يزيد في نسبة الحصيلة الجبائية ويقلل من نسب الغش والتهرب الضريبي.

¹ قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص، ص: 49، 50. بتصرف

المطلب الثاني: أنواع الالتزامات التصريحية

على غرار الالتزامات التي فرضها القانون التجاري كالقيد في السجل التجاري على المؤسسات سواء كانت مؤسسات فردية أو جماعية، فالقانون الجبائي فرض كذلك العديد من الالتزامات الجبائية ملقاة على عاتق المؤسسة الاقتصادية، بحيث يكون لهذه الالتزامات أهمية سواء للمؤسسات في حد ذاتها أو لإدارة الضرائب.

هناك مجموعة من التصريحات الجبائية، والتي يلزم المكلفين بالاكنتاب والتصريح فيها والمتعلقة بنشاطه، منها ما يصرح به في البداية ومنها ما يقدم خلال السنة المالية أو نهايتها ومنه ما يصرح به عند التوقف عن النشاط، وفيما يلي سنستعرض أهمها.

1. الالتزامات التصريحية الجبائية:

أ. **التصريح بالوجود:** وهو تصريح يلزم كل من المكلفون الجدد بالضريبة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، خاضعين للضريبة الجزافية وللضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، يتعين عليهم اكتتاب تصريحاً مطابقاً للنموذج الذي تقدمه الإدارة الجبائية، المتمثل في سلسلة G رقم 8 (Série Gn°8) ويتم تقديمه في الثلاثين يوماً الأولى من بداية النشاط إلى مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب أو المركز الجواري للضرائب التابعين لها، كل حسب طبيعة النشاط أو طبيعة النظام الذي ينتمون إليه¹.

ويجب أن يتضمن هذا التصريح على المعلومات التالية²:

- الاسم واللقب.
- العنوان بالجزائر وخارج الجزائر أن كان المكلف بالضريبة من جنسية أجنبية.
- بحيث يجب أن يشير هذا التصريح الشامل إلى كل المعلومات المتعلقة بمكونات المؤسسة، ويذكر فيه على وجه الخصوص ما يلي³:
- اسمه ولقبه وعنوانه، و إذا تعلق الأمر بشركة يذكر عنوانها.
- رقم التعريف الإحصائي للمؤسسة.
- طبيعة العمليات التي تجعله خاضعاً للرسم على القيمة المضافة.
- موقع المؤسسة أو المؤسسات التي تستغلها.
- موقع المؤسسة أو المؤسسات المصنع، وكذلك اسمه وعنوانه، إذا كان ينتج بواسطة الغير.

¹ انظر، المادة 183، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 58.

² Guide pratique de Contribuable, Ministère des finances, Direction générale des impôts, Algérie, 2022,p:79.

³ المادة 51، من قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص: 28.

- موقع أو محل أو محلات البيع التي يملكها.
 - طبيعة السلع أو المواد أو الأشياء التي ينتجها أو يتاجر فيها.
 - عنوان ومقر الشركات.
- ب. التصريح الشهري¹:** وهو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقداً أو عن طريق الاقتطاع من المصدر (الرسم على النشاط المهني، التسبيقات على الحساب بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور، مداخيل الأموال المنقولة، والرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على القيمة المضافة)، بحيث يتم إيداع هذا التصريح في العشرين (20) يوماً الأولى من الشهر الموالي من الشهر الذي تم خلاله وقوع الحدث المنشئ، وذلك لدى قبضة الضرائب أو مركز الضرائب التي يتبع لها مقر مؤسسة المكلف، والخاضعون لهذا التصريح هم:
- المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة يجب إكتتاب تصريح (سلسلة ج 50- لون أزرق).
 - الإدارات العمومية ملزمون بإكتتاب تصريح (سلسلة ج 50 - لون بني).
- ج. التصريح السنوي:** كل شخص خاضع للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وجب عليه إكتتاب تصريحات سنوية، من خلال نموذج موضوع تحت تصرفه من طرف المصالح الضريبية، وفي هذا الإطار يمكن أن نميز:
- **التصريح الإجمالي بالمداخيل:** يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي إكتتاب تصريح إجمالي وجوبا بالمداخيل في آجال لا تتعدى على الأكثر 30 أفريل من كل سنة، في سلسلة ج رقم 01 (Gn°01) من طرف الأشخاص المعنيين بالدفع، مع إرسالها إلى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان موطنهم الجبائي.
 - **التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات:** يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات، إكتتاب تصريح يتضمن مبلغ أرباح المؤسسة في سلسلة ج رقم 04 (Gn°04)، في أجل أقصاه 30 أفريل من السنة الموالية للسنة التي تم من خلالها تحقيق الأرباح، مع إرسالها إلى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مقر الشركة أو مقر المؤسسة.
 - **التصريحات الخاصة المهنية:** إضافة إلى التصريح الإجمالي بالمداخيل، يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي وللضريبة على أرباح الشركات، الخاضعين للنظام الحقيقي إكتتاب :

¹ Guide pratique de Contribuable, Op-Cit,p:80.

- « تصريح بالأرباح الصافية المحققة خلال السنة المالية المنصرمة وذلك في آجال لا تتعدى على الأكثر 30 أفريل من كل سنة في سلسلة ج رقم 11 (Gn°11).
- « تصريح سنوي خاص بالأجور في سلسلة ج رقم 29 (Gn°29) على الأكثر 30 أفريل من كل سنة، مصحوبا بحامل (قرض مضغوط) معلوماتي.
- « تصريح سنوي مفصل خاص بالعملاء، حيث يتعين على تجار الجملة وكما وجب عليهم حسب شروط البيع بالجملة أن يدعموا تصريحاتهم، في سلسلة ج رقم 03 (Gn°03).
- « تصريح سنوي خاص بالمداخل الفلاحية في سلسلة ج رقم 15 (Gn°15) على الأكثر 30 أفريل من كل سنة.
- « تصريح سنوي خاص بالمداخل رؤوس الأموال المنقولة على الأكثر 30 أفريل من كل سنة، يدفع في مفتشية الضرائب التي يتبع لها الموطن الجبائي للمستفيد.
- **التصريحات الخاصة بالضرائب والرسوم المهنية الأخرى:** هناك عدة تصريحات خاصة بأصحاب المهن الأخرى نص عليها القانون الجبائي سنذكرها أهمها فيما يلي:
- « التصريح بالرسم العقاري في أجل شهرين (02) من الإنجاز النهائي للبناءات الجديدة وكذا التغييرات أو التحويلات التي أدخلت على شكل أو تخصيص الملكية المبنية أو غير المبنية، في سلسلة ج رقم 31 (Gn°31).
- « التصريح بالضريبة على الثروة وهو تصريح يخص المكلفين الخاضعين للضرائب على الأملاك، وتقدر شروط الخضوع للضريبة في أول يناير من كل سنة، في سلسلة ج رقم 37 (Gn°37).
- **التصريح بالكشف التلخيصي السنوي:** يتعين على المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وكذا الأشخاص المعنويون، أن يكتتبوا الكترونيا بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة:
- « تصريح خاص بمبلغ الربح الصافي ، وكذا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة في أجل أقصاه 20 ماي.
- **التصريحات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة:** يتعين على المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة إكتتاب:
- « التصريح التقديري في نموذج تحدده الإدارة الجبائية ج رقم 12 (Gn°12)، وهذا في آجال لا تتعدى على الأكثر 30 جوان من كل سنة.
- « التصريح النهائي والذي يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا، وهذا بحلول 20 جانفي من السنة
- ن+1.

• **التصريح في حالة التنازل أو التوقف أو الوفاة:** في حالة التنازل أو التوقف الجزئي أو الكلي عن النشاط الممارس من طرف المكلف، يتعين عليه اكتتاب تصريح في أجل عشرة أيام ابتداء من تاريخ التنازل أو التوقف.

« أما في حالة وفاة المكلف، يجب اكتتاب تصريح إجمالي وتصريح خاص من ذوي حقوق المتوفى، وفي أجل ستة أشهر اعتباراً من تاريخ الوفاة.

2. الالتزامات التصريحية المحاسبية:

لقد فرض النظام الجبائي والنظام المحاسبي المالي عدة التزامات محاسبية تقع على عاتق المكلف، بحيث تختلف حسب طبيعة النظام الجبائي المنتمي إليه.

• بالنسبة للأشخاص التابعين للنظام الحقيقي:

« يتعين على الأشخاص التابعين للنظام الحقيقي مسك محاسبة طبقاً للقوانين المعمول بها¹.
« مسك دفاتر محاسبية منتظمة سواء في شكل ورقي أو في شكل إلكتروني تسجل فيه جميع العمليات التي يقوم بها، وعلى رأسها دفتر اليومية ودفتر الجرد ونسخ من الوثائق الخاصة بالإيرادات والنفقات.

« إعداد الكشف المالية على الأقل مرة واحدة في السنة بالعملة الوطنية، فإذا كان مسك هذه المحاسبة بلغة أجنبية مقبولة، فإنه يجب تقديم ترجمة لها مصادق عليها، وتتمثل هذه الكشف المالية في الميزانية، جدول النتائج، كشف المدفوعات الخاصة بالرسم على النشاط المهني... الخ².

• بالنسبة للأشخاص التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

يتعين على الأشخاص التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة مسك وتقديم، عند كل طلب من الإدارة الجبائية كل من³:

« سجل مرقم وموقع من طرف المفتش، حيث يلخص السجل تفاصيل عمليات الشراء عن كل سنة مع إرفاق الفواتير وكافة الوثائق الثبوتية.

« سجل مرقم وموقع من طرف المفتش حيث يلخص السجل تفاصيل المبيعات.

« سجل مرقم وموقع يحتوي على تفاصيل الإيرادات المهنية بالنسبة للممارسين لنشاط تأدية الخدمات.

¹ انظر، المادة 20، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 13.

² انظر، المادة 151 و152، المرجع السابق نفسه، ص: 48.

³ انظر، المادة الأولى، من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 05.

المطلب الثالث: رزنامة التصريحات الجبائية وفقا للأنظمة المطبقة

بما أن النظام الجزائري نظام تصريحي فأوجب على المكلفين إيداع تصريحاتهم وفقا لرزنامة محددة مسبقا، وتختلف إيداع التصريحات حسب نوع الضريبة وكذلك النظام الضريبي المتبع وعليه يمكننا توضيح هذه الرزنامة حسب الأنظمة كما يلي:

1. الالتزامات التصريحية للمكلفين التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة :

• إيداع التصريح التقديري بالضريبة الجزافية الوحيدة ج رقم 12 (Gn°12): وهو التصريح على رقم الأعمال خاص بالمكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والتي لا يتجاوز رقم أعماله السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000) ما عدا التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب النظام الحقيقي¹، حيث وجب عليهم إيداع التصريح وإرسال هذا التصريح إلى مفتشية الضرائب التابعة لمكان ممارسة النشاط وذلك بإيداع التصريح التقديري، حيث يقوم المكلفون بالضريبة بدفع إجمالي للضريبة الجزافية الوحيدة الموافقة لرقم الأعمال التقديري المصرح به.

« يمكن المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ، اللجوء للدفع الجزئي للضريبة، وفي هذه الحالة يجب عليهم عند إيداع التصريح التقديري ، تسديد 50% من مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة 50% الباقية فيتم تسديدها على دفعتين متساويتين ، من 1 إلى 15 سبتمبر، ومن 1 إلى 15 ديسمبر .

« عندما يقتضي أجل الدفع في يوم عطلة قانونية يؤجل الدفع لأول يوم عمل يليه².

« يتعين على المكلفين بالضريبة الجدد إيداع التصريح ج رقم 12 وتسديد مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة تلقائيا، ويجب إيداع التصريح قبل 20 جانفي من السنة الموالية من سنة بداية نشاطهم³.

• التصريح النهائي والتكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة ج رقم 12 مكرر (Gn°12 BIS): يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين، إيداع تصريح تكميلي ونهائي بحلول 20 جانفي من السنة ن+1، يتضمن رقم الأعمال المحقق فعليا، ودفع الضريبة المتعلقة بها.

« في حالة إذا ما تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان السنة ن، فإن المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عند إيداع التصريح النهائي.

¹ انظر، المادة 282 مكرر 1، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 86 .

² Guide pratique de Contribuable, Op-Cit.,p:92

³ انظر المادة 3 مكرر، من قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 06 .

« في حالة إذا ما تجاوز رقم الأعمال المحقق سقف ثمانية ملايين دينار (8.000.000) دج، فيخضع الفرق بين رقم الأعمال المحقق وذلك المصرح به إلى الضريبة الجزافية الوحيدة وفقا للمعدل الموافق له¹.

« أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف فرض الضريبة الجزافية الوحيدة، عند اختتام السنة المالية لتلك التي تم فيها تجاوز الحد المذكور أعلاه، فيتم صبرهم في نظام الربح الحقيقي.

• إشعار بالدفع الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور ج رقم 50 مكرر (Gn°12BIS): يتوجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، دفع المبالغ المستحقة بصدد الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني الذي أجريت خلاله الاقتطاعات.

2. الالتزامات التصريحية للمكلفين التابعين لنظام الحقيقي:

يطبق النظام الحقيقي على كل المؤسسات الفردية والتي يتجاوز رقم أعمالها السنوي سقف ثمانية ملايين دينار (8.000.000) دج، وكذا الأشخاص المعنويون مهما كان رقم أعمالهم، بالإضافة المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي اختارت الخضوع للنظام الحقيقي. وعليه سنحاول استعراض رزمة أهم الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلفون المنتمين للنظام الحقيقي فيما يلي:

2. 1 الضريبة على الدخل الإجمالي:

• التصريح بالضريبة: يعتبر تصريح سنوي وجب على المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي بحيث:

« يوضحون فيه مبلغ مداخيلهم مهما كانت طبيعتها، المقبوضة في الجزائر من جهة وفي الخارج من جهة أخرى، حيث وجب عليهم أن يكتتبوا ويرسلوا على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة إلى مفتشية الضرائب التابعة لمقر إقامتهم تصريحا بدخلهم الإجمالي الذي تقدم مطبوعة من قبل الإدارة الجبائية.

« يتم دفع الضريبة على الأرباح المهنية عن طريق التسبيقات على الحساب باستعمال الإشعار بالدفع (Avis à payer) المرسل من طرف الإدارة الجبائية، غير أنه بالنسبة للمكلفين التابعين لمركز الضرائب يتم دفع التسبيقات عن طريق استعمال التصريح الشهري G50، كما يتم التصريح بالأرباح الخاضعة للضريبة عن طريق التصريح السنوي (Liasse fiscal) وكذا التصريح بالضريبة على الأرباح

¹ انظر، المادة 282 مكرر 2، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 87.

المهنية عن طريق لتصريح السنوي G11، ثم يتم التصريح بتلك الأرباح المهنية ضمن الدخل الإجمالي باستعمال تصريح G01.

« عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى يوم الأول المفتوح الموالي¹.

• دفع الضريبة على الدخل الإجمالي: توجد ثلاث كفاءات لدفع الضريبة على الدخل الإجمالي وهي:

« نظام التسبيقات على الحساب: يتم دفع الضريبة على الدخل الإجمالي من طرف المكلف عن طرق نظام التسبيقات على الحساب بأداء إلى قابض الضرائب المختص في شكل تسبيقين وذلك كما يلي²:

الجدول (01-03): يوضح تواريخ دفع التسبيقات الضريبة على الدخل الإجمالي

التسبيق	فترة دفع التسبيق / رصيد التصفية	طريقة الحساب
التسبيق الأول	من 02/20 ن إلى 03/20 ن	30% من الضريبة السنة (ن-2)
التسبيق الثاني	من 05/20 ن إلى 06/20 ن	30% من الضريبة السنة (ن-1)
رصيد التصفية	من 05/01 ن+1 إلى 05/20 ن+1	مبلغ الضريبة IRG – مبلغ التسبيقين

المصدر: تم إعداده استنادا للمادة 1/355 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية، 2022
ملاحظة:

تتم تصفية الرصيد المتبقي بعد خصم الأقساط التي سبق دفعها بواسطة جدول إشعار بالدفع في أجل أقصاه 20 من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح السنوي.

« الاقتطاع من المصدر: تخضع الرواتب التي تصرف للأجراء للضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق إجراء اقتطاع من المصدر حسب الجدول التصاعدي المنصوص عليه في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة.

« فرض الأقساط المؤقتة: تخضع المؤسسات الأجنبية التي تقوم مؤقتا في الجزائر، في إطار الصفقات إلى دفع قسط من الضريبة على الدخل الإجمالي يقدر بـ 05% من المبلغ الإجمالي للصفقة. كما تخضع المؤسسات التي تنظم بصفة منتظمة أو متتالية لدفع قسط مؤونة يقدر بـ 20% من مبلغ الإيرادات المحققة ليخصم فيما بعد من الضريبة على الدخل الإجمالي حسب الحالة.

¹ انظر دليل الخاضع للضريبة التابع لمركز الضرائب، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2022، ص، ص: 20، 21.

² انظر، المادة 355 فقرة 1، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 100.

2.2 الضريبة على أرباح الشركات:

- **التصريح بالضريبة:** يعد تصريحاً سنوياً خاصاً بالأشخاص الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات (IBS)، فيتعين على هؤلاء المكلفين¹:
« التصريح بالضريبة على أرباح الشركات عن طريق التسبيقات على الحساب باستعمال التصريح الشهري (G50)، كما يتم التصريح بالأرباح الخاضعة للضريبة عن طريق التصريح السنوي (Liasse fiscale) وكذا التصريح بالضريبة على أرباح الشركات عن طريق التصريح السنوي Gn°04، وذلك قبل الفاتح ماي من السنة المالية لسنة تحقيق الأرباح.
« عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى يوم الأول المفتوح الموالي
- **دفع الضريبة على أرباح الشركات:**² تتشكل كيفية دفع الضريبة على أرباح الشركات بصفة رئيسية من نظام الدفع التلقائي، غير أنه توجد كيفية خاصة تتمثل في الاقتطاع من المصدر.
« **نظام التسبيقات على الحساب:** يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات عن طريق أداء ثلاث (03) تسبيقات على الحساب أقساط دورية (Acompte provisionnels)، ورصيد التصفية، (Solde liquidation) يقع عبء حسابها على الشركات الخاضعة لهذه الضريبة دون إخطار مسبق وذلك باستعمال التصريح الشهري G50.

الجدول (02-03): يوضح تواريخ دفع التسبيقات وكذا طريقة حساب مبالغها

التسبيق	فترة دفع التسبيق / رصيد التصفية	طريقة الحساب
التسبيق الأول	من 02/20/ن إلى 03/20/ن	30% من الضريبة السنة (ن-2)
التسبيق الثاني	من 05/20/ن إلى 06/20/ن	30% من الضريبة السنة (ن-1)
التسبيق الثالث	من 10/20/ن إلى 11/20/ن	30% من الضريبة السنة (ن-1)
رصيد التصفية	من 01/05/ن+ إلى 05/20/ن+1	مبلغ الضريبة IBS - مبلغ التسبيقات

المصدر: تم إعداده استناداً للمادة 2/356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية، 2022

ملاحظة:

- ✓ تتم تصفية الرصيد المتبقي بعد خصم الأقساط التي سبق دفعها بواسطة جدول إشعار بالدفع في أجل أقصاه 20 من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح السنوي.
- ✓ إن مبلغ كل قسط يساوي 30% من الضريبة على أرباح الشركات لأخر دورة مغلقة .
- ✓ بالنسبة للشركات المنشأة حديثاً فإن مبلغ كل قسط يساوي 30% من الضريبة المحسوبة من 05% من رأسمال الاجتماعي للشركة .

¹ انظر دليل الخاضع للضريبة التابع لمركز الضرائب، مرجع سابق، ص: 20.

² انظر، المادة 356 فقرة 1، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 100 بتصرف

• **فرض الأقساط المؤقتة:** تخضع المؤسسات الأجنبية التي تقوم مؤقتا في الجزائر، في إطار الصفقات إلى دفع قسط من الضريبة على أرباح الشركات يقدر بـ 05% من المبلغ الإجمالي للصفقة. كما تخضع المؤسسات التي تنظم بصفة منتظمة أو متناوبة لدفع قسط مئونة يقدر بـ 20% من مبلغ الإيرادات المحققة ليخضم فيما بعد من الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة.

2. 3 الرسم على القيمة المضافة:

• **التصريح بالرسم على القيمة المضافة:** يتوجب على كل شخص مسجل بصفته خاضع للرسم على القيمة المضافة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين والتابعين للنظام الحقيقي¹:

« التصريح بالرسم على القيمة المضافة عن طريق النموذج الموحد للتصريح (نموذج G50 الأزرق اللون) والذي يستعمل أيضا لدفع كل الضرائب والرسوم المحصلة فورا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر.

« قسم المشرع تصريح G50 إلى عدة جداول، خصص لكل جدول ضريبة خاصة به إضافة إلى جزء علوي المتعلق بالتصريح بالمعلومات الخاصة بالمصرح وكذا فترة التصريح، وجدول آخر يتضمن تلخيص الجداول السابقة.

• **دفع الرسم على القيمة المضافة:** يمكن لأي شخص يمارس نشاطه ضمن فئة الأرباح المهنية، أو شخص معنوي، دفع الرسم عن طريق النظام العام أو الشهري أو النظام الاختياري وهو نظام التسبيقات على الحساب.

« **الدفع الشهري:** دفع الرسم على القيمة المضافة من طرف المؤسسات الخاضعة لها لدى قباضة الضرائب التي يوجد مقرها في دائرة اختصاص هذه المؤسسات، وذلك باستعمال التصريح الشهري النموذج G50، خلال العشرين يوم الأولى الموالية لكل شهر وهذا بعد خصم الرسوم على المشتريات التي دفعتها لمورديها أثناء عملية الشراء بصورة تجعلها لا تدفع للخرينة في النهاية سوى الفرق الموجب بين الرسم المحصل من الزبائن والرسم المدفوع إلى الموردين.

« **نظام التسبيقات على الحساب:** رخص القانون الجبائي للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي بأن يؤدوا الرسم على القيمة المضافة وفقا لنظام التسبيقات على الحساب أخذ بعين الاعتبار مبلغ رقم الأعمال المحقق خلال السنة السابقة مع إجراء التسوية اللازمة فيما بعد بين التسبيقات المدفوعة ومبلغ الرسم المستحقة.

¹ انظر، المادة 76 و المادة 79، قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص: 26 بتصرف

2. 4 الرسم على النشاط المهني:

• **التصريح بالرسم على النشاط المهني:** يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للرسم أن يكتتب:

« التصريح بالرسم على النشاط المهني شهريا عن طريق نموذج G50، الذي يستعمل كآلية للتصريح والدفع في نفس الوقت، والذي يكون شكله فيما يخص الجزء المتعلق بالرسم على النشاط المهني إضافة إلى الجزء العلوي المخصص لهوية المكلف وفترة التصريح.

« بالإضافة إلى التصريح بالرسم على النشاط المهني الشهري، يجب أن يكون كذلك مصحوبا بالتصاريحات السنوية والمتمثلة في نموذج G04 بالنسبة للشخص المعنوي، ونموذج G11 بالنسبة للشخص الطبيعي، دون أن ننسى التصريح السنوي للعملاء نموذج G03 بالنسبة لتجار الجملة وبيع على الحالة¹.

• **دفع الرسم على النشاط المهني:** كما هو الحال بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، يمكن دفع الرسم على النشاط المهني عن طريق النظام العام أو الشهري أو النظام الاختياري وهو نظام التسبيقات على الحساب.

« **الدفع الشهري:** يتم دفع الرسم على النشاط المهني من طرف الأشخاص الخاضعين له لدى قباضة الضرائب الموجودة في محيطها البلدية التي تم فيها ممارسة النشاط أو تنفيذ الأشغال وذلك باستعمال التصريح الشهري نموذج G50 أو نموذج G50/A، خلال العشرين يوم الأولى من الشهر الذي تحقق خلاله رقم الأعمال أو المداخل المهنية²، غير أنه استثناء بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات فإنه يتم دفع الرسم على النشاط المهني على مستوى قباضة الضرائب التابعة لهذه المديرية مهما كان مكان ممارسة النشاط وهذا منذ 01 أوت 2008³.

« **نظام التسبيقات على الحساب:** رخص القانون الجبائي للمكلفين بالضريبة بأن يؤديوا الرسم على النشاط المهني وفقا لنظام التسبيقات على الحساب أخذ بعين الاعتبار مبلغ رقم الأعمال المحقق خلال السنوات السابقة مع إجراء التسوية اللازمة فيما بعد بين التسبيقات المدفوعة ومبلغ الرسم المستحقة دون سابق إنذار، بحيث يكون كل مبلغ مدفوع من المدفوعات الشهرية مساويا الجزء من إثني عشر من المبلغ (TAP) المتعلق بالنشاط الخاضع للضريبة في السنة المالية الأخيرة التي انقضى فيها إيداع التصريح السنوي⁴.

¹ انظر، المادة 224 فقرة 1، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 70 .

² انظر، المادة 359 فقرة 1، المرجع السابق نفسه، ص: 103 .

³ انظر، المادة 23 من قانون المالية لسنة 2008، المعدلة للمادة 166 من الإجراءات الجبائية.

⁴ انظر، المادة 362 و 363، من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 104 .

المبحث الثاني: نظام التصريح والتحويل الجبائي الإلكتروني

من أجل التوجه إلى التقنيات الحديثة وإزالة الطابع المادي في أداء التصريحات الجبائية قامت المديرية العامة للضرائب في هذا الصدد، بتنفيذ برنامج نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية، وضمان أحسن نوعية لخدمة المكلفين من خلال تبسيط وعصرنة الإجراءات الخاصة بتأسيس الضريبة والتصريح بها، ونهاية بتحصيلها في ظروف سلسلة وملائمة مما يساهم بشكل كبير في تعظيم الإيرادات الضريبية وترشيد تكلفة تقديمها، وأداء المكلفين لالتزاماتهم الجبائية في أسرع وقت وبأفضل صورة ممكنة، وذلك من خلال الاستفادة من خدمة دفع الضرائب إلكترونياً. وعليه سنحاول في هذا المبحث التعرف أكثر على تقنية التصريح والدفع عن بعد من خلال تبني نظام المعلوماتي جبايتك وعن أهم مميزاتة، وبأكثر تفصيل من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** مفهوم التصريحات الجبائية الإلكترونية وطرق تقييمها
- **المطلب الثاني:** مفهوم نظام الدفع والتحويل الإلكتروني وخصائصه
- **المطلب الثالث:** مزايا تطبيق نظام التصريح والتحويل الإلكتروني

المطلب الأول: مفهوم التصريحات الجبائية الإلكترونية وطرق تقييمها

يعتبر تطبيق النظام المعلوماتي أولوية رئيسية لجعل الإجراءات الجبائية أوتوماتيكية على مستوى الهياكل الجديدة، وتقديم عروض خدمات عن بعد كالتقديم الجبائي عبر الإنترنت والاطلاع على الحساب الضريبي والتصريح والدفع عن بعد والتي تهدف إلى تقديم خدمة ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة.

أولاً: تعريف التصريح الضريبي الإلكتروني

ينطبق تعريف التصريح الضريبي الورقي على التصريح الضريبي الإلكتروني، والاختلاف بينهما يتمثل في الطريقة المتبعة في تقديم كل منهما حيث يعتمد المكلف بالضريبة في تقديمه للتصريح الضريبي الإلكتروني على التقنيات الحديثة للإعلام المتمثلة في جهاز الحاسوب المزود بالإنترنت. بالتالي يمكن تعريف التصريح الضريبي الإلكتروني بأنه:

1. "سماح للمكلف بالضريبة بالتصريح عن الضرائب الخاضع لها بما فيها الملفات أو البيانات باستخدام وسائل تكنولوجية لنقلها إلى الإدارة الضريبية بطريقة عصرية باستعمال الإنترنت".¹ فهو عملية آلية رقمية تسهل على المكلف بالضريبة عملية اكتتاب وإيداع تصريحاته الضريبة دون التنقل لمقر الإدارة الضريبية .

¹ فلة محتال، أحمد بسباس، مرجع سابق، ص: 60.

2. ويعرف أيضا على أنه: "تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها، بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها و تعبئتها"¹، بحيث يقوم المكلف بتتبع ملفه بالقبول أو الرفض من قبل الإدارة الجبائية سواء عن طريق شاشة التنبيهات أو بحساب المكلف أو بالبريد الإلكتروني.

3. كما يمكن تعريف التصريح الإلكتروني: "كافة التصريحات والبيانات الضريبية الممكن إرسالها إلى الوزارة المالية عبر النظام الضريبي الإلكتروني".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التصريحات الجبائية عن بعد بأنها عبارة عن إجراء قامت به الإدارة الجبائية تسعى من خلاله إلى تبسيط وتخفيف الإجراءات الضريبية وتقريب الإدارة من المواطن بوضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الإنترنت من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية، بحيث أصبح على المكلف بالضريبة القيام بأداء التزاماته الجبائية باكتتاب التصريحات وحساب الضريبة من خلال الموقع المخصص لهذا الغرض. من خلال التعريفات السابقة نستنتج مجموعة من الخصائص للتصريح الضريبي الإلكتروني ونذكر منها :

- إمكانية تقديمه في أي وقت خلال ساعات عمل الإدارة الضريبية أو خارجها طيلة أيام الأسبوع .
- القيام به لا يستدعي التنقل إلى أماكن تواجد الإدارة الضريبة فالمكلف بإمكانه تقديم تصريحه دون التحرك من أمام حاسوبه .
- توفير تكاليف طباعة نماذج التصريحات الورقية.
- الإطلاع اللحظي على التصريحات المودعة من طرف المكلف.
- التقليل من الأخطاء على اعتبار إن النظام الضريبي الإلكتروني يرصد الأخطاء تلقائيا ويصوبها.

ثانيا: التعريف بموقع التصريح الإلكتروني

للقيام باكتتاب التصريحات المكلفين بالضريبة ومختلف الخدمات بطريقة آلية وعن بعد قامت المديرية العامة بـ:

1. استحداث نظام التصريح عن بعد جبايتك (jibaya'tic): يعتبر نظام المعلومات "جبايتيك" أول تجربة جزائرية بالتصريحات الضريبية وهو عبارة عن نظام يسمح بالتصريح والدفع عن بعد عبر الرابط الإلكتروني <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz> .

¹ أسامة منصور ، الضرائب قانون القيمة المضافة، مش جديد على مصر، جريدة أهل مصر، 2019، الصفحة 2.

² www.finance.gov.lb/ar lb/taxation/pages/default.aspx (Consulté le: 07 /10/ 2021)

الشكل(01-03): بوابة التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد جبايتك



المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

وهو عبارة عن فضاء خاص ومؤمن مرتبط بنظام المعلومات ويقدم مجموعة من الخدمات تتعلق بما يلي:

- إكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية عبر الإنترنت.
- الإطلاع على الوثائق التبريرية وطبعها إشعار بالدفع.
- الإطلاع على الرزنامة السنوية للالتزامات الجبائية.
- الإطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة المعلومات الشخصية والعناصر غير المسددة والمبلغ الإجمالي للدين... وغيرها.

وتم الإطلاق الفعلي لنظام المعلوماتي "جبايتيك" في سنة 2017 من خلال تجربته في مركز الضرائب للجزائر شرق كتطبيق أولي نموذجي، وبعد ذلك تم العمل على توسعت استعماله عبر مراحل ليشمل المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات وذلك بالتصريح والدفع عبر الإنترنت بموجب أحكام المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018، بحيث دخل هذا الإجراء حيز التنفيذ جانفي 2018، ويتعلق باكتتاب التصريحات الخاصة برقم الأعمال كخطوة أولى للوصول إلى رقمنة شاملة، أما بالنسبة لباقي المراكز تعتبر عملية التصريح عن بعد عملية اختيارية بالنسبة لهم، وللاشارة فقد تم مؤخرا رقمنة بعض المراكز مع الزامية القيام بالتصريح الجبائي إلكترونيا.

2. إطلاق بوابة الكترونية مساهمتك: مساهمتك بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بُعد، وهي متطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام، هذه البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة، تسمح هذه البوابة بدفع الضرائب والرسوم في حدود خمس ملايين في مرحلة أولى، على أن يتم رفع المبلغ إن استلزم الأمر، كما تم تحديد الدفع بالبطاقة الذهبية بمليون دينار جزائري، فالبوابة بصدد تحسن مستمر و إثراء وظيفي وتوسيع للخدمات، ويمكن الانخراط إلى هذه البوابة عبر البريد الإلكتروني aide@mf.gov.de moussahamtic.

الشكل(02-03): بوابة التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد مساهمتك



المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب www.dgi.dz

- عند الانتهاء من إجراءات الانخراط في بوابة مساهمتك يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج إلى فضاء خاص وآمن، أين تقدم له العديد من الخدمات منها:
- اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، والحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم.
 - إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضًا تحين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية .
 - تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته.
 - إجراء دفع عن بعد للضرائب و الرسوم.
 - السماح للمكلف بتنفيذ جميع أنشطة التصريح والدفع الآمن عبر الإنترنت
 - الوصول والاطلاع على استمارات التصريحات المودعة.
 - الاطلاع على بيانات التعريف الخاصة (تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها).
 - تمنح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة اكتتابا صحيحا وفقًا للقواعد الضريبية المحينة بالإضافة إلى نظام لإرسال التصريحات والدفع مع المراقبة المستمرة على مدار سنة النشاط.
 - فضلا عن تنوع صيغ التصريح ودفع الضرائب والرسوم، توفر بوابة مساهمتك عدة مزايا للمكلف بالضريبة المنخرط منها:
 - مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي.
 - أمانة مع أقصى قدر من سهولة الولوج والجاهزية.
 - مساعدة لتسهيل الاستخدام والمرافقة العملية في إدخال البيانات، وفقًا للقواعد الجبائية المحينة والتي من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الخاصة بالإجراء الذي يتم على الورق .

- جميع عمليات تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال الفضاء الخاص.
- يوفر أفضل تعقب وتحكم لعمليات تبادل البيانات مع الإدارة الجبائية، وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات المرسلة للتسديدات المنجزة.
- توفر لوحة تحكم للعمليات المنجزة.

ثالثا: أنواع التصريح الجبائية الإلكترونية

يقوم المكلفون بالضريبة خلال المهلة القانونية المحددة للتصريحات الواجب تقديمها والواردة في الصفحة المخصصة للتصريحات وذلك من خلال الدخول إلى موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz بتعبئة النماذج وإرسالها عبر بوابة النظام الضريبي الإلكتروني.

والجدير بالذكر، أنه ومنذ اعتماد الإدارة الجبائية تطبيق نظام التصريح الإلكتروني لم تغير أنواع التصريحات من حيث المضمون بل فقط هي وسيلة نقل التصريحات من المكلف إلى الإدارة الجبائية بطريقة إلكترونية فهي نفس التصريحات الجبائية الورقية المتعارف عليها سابقا، التي منها ما يلزم تقديمها مرة واحدة سواء عند بدأ النشاط أو التوقف، ومنها ما يقدم بصفة دورية منتظمة شهرية أو سنوية حسب النظام الذي يتبع له المكلف.

رابعا: كيفية اكتتاب التصريح الإلكتروني

على المكلف بالضريبة الراغب في استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني بهدف إقامة علاقة تعاقدية بينه وبين المديرية العامة للضرائب، ويتم تجديده سنويا بشكل ضمني إلا في حالة إنهائه من أحد الطرفين و يمر الانخراط في خدمة التصريح الضريبي الإلكتروني عبر مراحل نذكرها في ما يلي:

1. تكوين ملف الانخراط: إن ملف الانخراط متوفر ويمكن الإطلاع عليه وتحميله بكل حرية من

خلال موقع المديرية العامة للضرائب و يتضمن ما يلي :

- استمارة طلب التسجيل مملوءة و ممضاة من طرف المكلف.
- دفتر الأحكام العامة.
- كشف بيانات الهوية البنكية (RIB) لثلاث حسابات كأقصى تقدير للاستناد عليها.
- تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص لممضي استمارة التسجيل بالتصرف لحسابه إذا كان ممضي اسفله الاستمارة ليس ممثله القانوني.

2. إيداع ملف الانخراط: بعد تشكيل الملف يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب

ويأخذ موعد من اختياره عبر بوابة جبايتك أو مساهمتك من أجل إيداع ملف الانخراط في خدمة

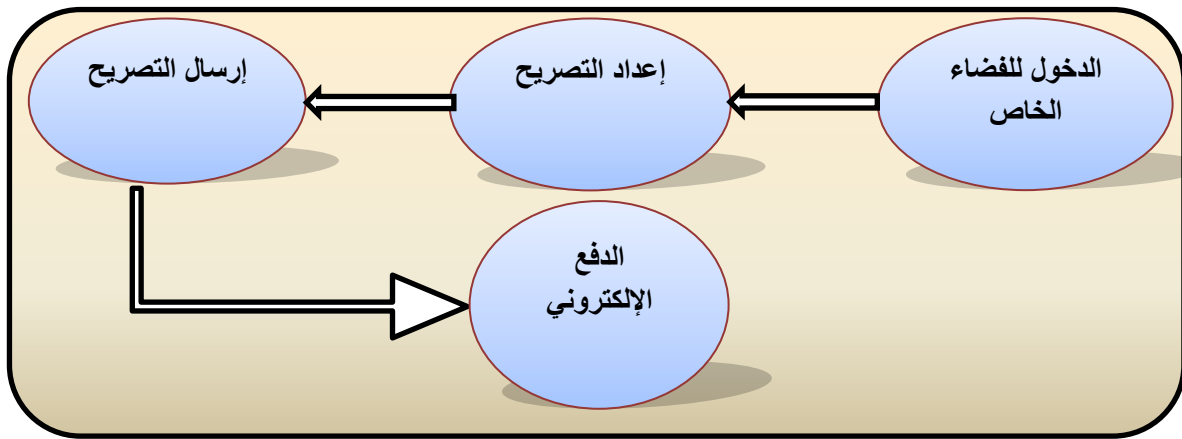
التصريح الإلكتروني وذلك على مستوى مصلحة استقبال الهيئة التي يتبع لها (مديرية كبريات المؤسسات، مركز الضرائب، الجوازي للضرائب).

3. استقبال رمز الدخول في الفضاء الخاص: في يوم الإيداع يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق الرمز الخاص به للدخول من خلال بوابة التصريح الضريبي الإلكتروني، حيث يمكن للمكلف بالضريبة الولوج بهذا الرمز في المرة الأولى للدخول فقط و يتعين عليه تغييره فيما بعد إذ تتم دعوته آليا للقيام بذلك .

4. خطوات التصريح الضريبي الإلكتروني: بعد حصول المكلف على رمز الدخول يمكنه الدخول للفضاء الخاص به والبدء باستخدام خدمة التصريح الإلكتروني الذي يتم عبر خطوات يمكن توضيحها في الشكل التالي:

أ. مراحل التصريح الضريبي الإلكتروني: نقدم شرحا موجزا لكل مرحلة كما يلي:

الشكل(03-03): يوضح مراحل التصريح الضريبي الإلكتروني



المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

<http://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/presentation.html#teleclarer>. Consulté le 06/09/2021

• **الدخول للفضاء الخاص:** يتم الدخول للفضاء الخاص عبر موقع المديرية العامة للضرائب في الجزء المخصص للتصريح الإلكتروني و المسمى: خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين أين يجد المكلف نفسه امام بوابتين: **جبايتك ومساهمتك**، حيث إذا كان تابع لمديرية كبريات المؤسسات او مركز الضرائب عليه ان يختار بوابة جبايتك ، اما إذا كان تابع للمديريات لولائية للضرائب (الولايات التي لا يتوفر فيها مركز للضرائب) للمناطق: وهران شرق، وهران غرب، بومرداس، تيزي وزو، ورقلة، إيزي، تمنراست عليه أن يختار بوابة مساهمتك.

وفي الحالتين طلب منه إدخال رمز الوصول المقدم له بعد إيداعه ملف الاشتراك في خدمة

التصريح الضريبي الإلكتروني و يصبح بإمكانه الوصول إلى مجموعة من الخدمات وهي:

« إدخال تصريح جديد

« مراجعة التصريحات التي تم إدخالها

« تصحيح التصريحات المعلقة

« إرسال التصريح

« تتبع حالة المدفوعات الخاصة به

« عرض بيانات الاشتراك الخاصة به

الشكل(04-03): يوضح موقع جبايتيك التصريح الضريبي الإلكتروني



User

Password

Log In

Forgot Password

المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

- إعداد التصريح: بعد دخول المكلف للفضاء الخاص به عن طريق رمز الوصول الممنوح له يعرض له نموذج مملوء مسبقا بمعلومات التعريف الخاصة به، ويطلب منه تحديد فئات الضرائب التي يخضع لها وإكمال باقي الحقول المتعلقة ببيانات التصريح، وفي هذه المرحلة توجد إمكانية تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله.
- إرسال التصريح: يتم الإرسال عن طريق النقر على زر إرسال و بمجرد إرسال التصريح لا يمكن تعديله ويتم إصدار إشعار بالاستلام لضمان الاستلام الصحيح للتصريح .
- الدفع الإلكتروني: سيدد المكلف بالضريبة جميع التصريحات المرسلة، مع الإشارة إلى حالة الدفع المعلق، فالوظائف التي تم تطويرها تسمح للمكلف بالضريبة بما يلي:
 - « إجراء الدفع عن بعد عن طريق بطاقة الانتماء أو البطاقة الذهبية.
 - « الاختيار بين السداد الكامل أو الجزئي فيما يتعلق بتصريح الضريبة الجزافية الوحيدة بمجرد أن يتم التسديد، يحصل المكلف بالضريبة على إيصال دفع مع إمكانية تحميله و طبعه.

المطلب الثاني: مفهوم نظام الدفع والتحويل الإلكتروني وخصائصه

تعتبر دفع الضرائب من بين المشاكل التي يعاني منها المكلفون بالضريبة، فتزيد طرق الدفع التقليدية للضرائب من الضغوطات على المكلفين، ولهذا تسعى الإدارة الجبائية إلى تبني نظام دفع وتحويل إلكتروني يعمل على تحسين وتطوير طرق التحويل الضريبي مع المكلفين وتخفيف الضغط على موظفي الإدارة الضريبية في عملية التحويل واختصار الوقت والجهد والمال وتأمين سريع للضرائب إلى الخزينة العامة للدولة.

ولهذا عملت الإدارة الجبائية كمرحلة أولى على توفير خدمة الدفع الإلكتروني للضرائب للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات على أن يتم تعميم هذه العملية على باقي المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب خلال فترات لاحقة.

أولاً: تعريف الدفع والتحويل الضريبي الإلكتروني

لتسهيل عملية الدفع والتحويل مبلغ الضريبة المستحقة على المكلفين بالضريبة والحد من استعمال الورق والبريد، ارتأت الإدارة الجبائية تبني أسلوب تحويل الضريبة إلكترونياً، ويمكن تعريف نظام الدفع والتحويل الإلكتروني على أنه:

1. "عبارة عن خدمات دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبضمنها التشفير وشبكات الاتصالات".

2. وتعرف كذلك بأنه " الآلية التي يمكن من خلالها تحويل النقود الإلكترونية من حساب إلى آخر وبغض النظر عن الموقع لفرع المالك أو الماسك لكل حساب"¹

أما فيما يتعلق في مجال العمل الجبائي فإن المقصود بالدفع الإلكتروني هنا " قيام المكلف بأداء الالتزامات المالية المترتبة عليه تجاه إدارة الضرائب من خلال عملية الاتصال الإلكتروني، يمكن أن يتوسط هذه العملية شبكة الصيرفة والبنوك أو بطاقات الدفع الذكية كبطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية"².

مما تقدم يمكن أن نعرف الدفع والتحويل الجبائي على أنه وفاء المكلف بالضريبة بأداء المستحقات الضريبية إلى إدارة الضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية المستعملة سواء كان أوراق تجارية إلكترونية أو بطاقات الدفع الحديثة يتم الوفاء بها عن عبر الانترنت.

¹ علي غانم شاكر، دور نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثني، العراق، المجلد السابع، العدد الرابع، 2017، ص، ص: 170، 171.

² قاسم محمد عبد الله البعاج، إطار مقترح لتقييم مدى إمكانية تطبيق نظام جبائية باستخدام بطاقة القياس ضريبة الدخل إلكترونياً المتوازن للأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 35، 2013، ص: 267.

ثانيا: طرق الدفع والتحويل الضريبي الإلكتروني

بعد إتمام كل الإجراءات اللازمة للتصريح الجبائي الإلكتروني فلا بد من دفع الضرائب وتتم هذه العملية أيضا بصفة إلكترونية باستخدام أحد وسائل الدفع الإلكترونية التي تقدمها الإدارة الضريبية إلى المكلف بالضريبة .

بحيث تقوم إدارة الضرائب بتحضير الإشعار بالدفع للمكلف وإرساله عبر البريد الإلكتروني للمكلف الذي يقوم بدوره بعد حصوله على الإشعار بدفع الضريبة المفروضة عليه بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية التالية:

1. **استخدام البطاقات الذكية:** تستخدم في مدفوعات المكلف بالضريبة للجهة المعنية وهي إدارة الضرائب على أن يتم التسليم للقيمة إما لمندوب المصلحة أو بتوفير برنامج التحويل الآلي لدى إدارة الضرائب أو المكلف بالضريبة ويتم سداد الضريبة من خلاله ثم تفريغ محتوياته بعد ذلك، في شكل آمن وآني عن طريق بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية.

2. **تحصيل الضريبة بواسطة التحويل الإلكتروني (الإنترنت):** إن هذا النوع من التحصيل يعد من أهم الطرق في عملية تحصيل الضريبة، وذلك لأهمية توظيف الإنترنت في المعاملات الضريبية، فهذه الطريقة يمكنها أن تختصر الوقت والجهد والتكلفة في التحصيل، وتستخدم هذه الطريقة لتحصيل الإيرادات وفقا للأحكام العامة والتعليمات التي تصدرها الدولة بحيث يتم تنظيم اتفاقية مع البنك لإتمام عملية التحصيل، إذ يقوم البنك باستيفاء الإيرادات بواسطة التحويل المالي الإلكتروني¹.

3. **استخدام شبكة بنك أو البنوك المعنية:** وهي طريقة تشبه إلى حد كبير الطريقة السابقة، وهي السماح للمكلف بالضريبة بالسداد لدى البنوك التي تتفق معها إدارة الضرائب بذلك، بحيث يتم إدراج التعامل على البطاقة الذكية ويفرغ محتواها بإدارة الضرائب المختصة وتخطر الإدارة الضريبية من خلال شبكة المعلومات بالسداد فورا، ثم يقوم المكلف بالضريبة بقراءة محتويات البطاقة الذكية للمطابقة بين ما تم تفريره وما هو واجب الدفع².

ثالثا: خصائص الدفع والتحويل الضريبي الإلكتروني

يتميز الدفع الإلكتروني بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل في:

1. يتم الدفع الإلكتروني من خلال استخدام النقود الإلكترونية.

¹ علي غانم شاكر، مرجع سابق، ص:174.

² معين ثابت عارف، أثر التجارة الإلكترونية على الأنظمة الضريبية، مجلة المؤتمر الرابع عشر ومشكلات التحاسب الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، 2008، ص:13.

2. يجب أن تكون وسائل الدفع الإلكتروني مقبولة على المستوى الداخلي والخارجي ويعتبر القبول العام والواسع لأي نظام مطروح للنقود الإلكترونية ضروريا لضمان استمراره وبقاءه¹.

3. إن الدفع الإلكتروني يستلزم توفير وسائل أمان فنية فكما يمكن ترتيب النقود الورقية فالصراع يبقى قائما بين الخبراء الذين يسعون لتأمين النقود الإلكترونية من خلال استخدام أساليب التشفير تعقيدا وكفاءة.

4. الدفع الإلكتروني يستخدم لتسوية المعاملات التي تمت بشكل إلكتروني عبر الإنترنت ما بين أطراف متباعين في المكان².

5. إن وجود نظام دفع إلكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت يستلزم وجود نظام مصرفي متمكن لإتمام عملية الدفع وتسهيلها³، إذ تعد البنوك إحدى المؤسسات الخاصة التي يناط بها إدارة الدفع الإلكتروني والتي من شأنها أن توفر الثقة المتبادلة لدى المتعاملين.

رابعا: مميزات الدفع والتحصيل الضريبي الإلكتروني

هناك عدة مزايا يتمتع بها السداد عبر الإنترنت نذكر منها⁴:

1. تأمين المبالغ النقدية من الضياع والسرقة.
2. تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين بالضريبة والمصالح الجبائية.
3. سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع المصالح الجبائية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحصيل الجبائي مع المكلفين.
4. وسائل الدفع الإلكترونية تتميز بقابليتها على التجزئة والانقسام وبكونها متاحة بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرا لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
5. تحقيق الاتصال الدائم مع المكلفين عبر وسائل الدفع الإلكترونية (24 ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع).
6. وسائل الدفع الإلكترونية تساعد موظفي الإدارة الجبائية التركيز على الميدانية بدلا من الانشغال بالأعمال المكتبية الناتجة عن الروتين في عملية التحصيل.
7. الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق في عملية الدفع والتحصيل.

¹ موسى أحمد جمال الدين، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات لحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص:130.

² علي غانم شاكر، مرجع سابق، ص:171.

³ لرومي محمد أمين، التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:127.

⁴ علي غانم شاكر، مرجع سابق، ص:172.

المطلب الثالث: دوافع ومزايا تطبيق نظام التصريح الإلكتروني

إن تحقيق مردود جبائي أمثل يعد رهان يعبر عن مدى كفاءة الإدارة الجبائية الإلكترونية، وتكمن كفاءتها في التطبيق الصحيح للقواعد والنصوص بشكل أنجع خصوصا التي تتعلق بالتصريح الجبائي الإلكتروني، والتركيز على نقائص آلية عمل الإدارة الجبائية الورقية كدافع لانتهاج التكنولوجيا والأساليب الرقمية بغية تعظيم المردود الجبائي وضمان حقوق المكلفين على الوجه الأمثل، وفي ما يلي سنعرض أبرز الدوافع التي تقود تطبيق نظام التصريح الإلكتروني بالإضافة إلى مزايا هذا النوع من التصريحات بالنسبة إلى طرفي العلاقة الضريبية.

أولا: دوافع التصريحات الجبائية الإلكترونية

تتجسد دوافع التصريحات الإلكترونية في سلبات التعامل بالتصريحات التقليدية الورقية، ونذكر منها:

1. الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف النشاطات والقطاعات، وبالأخص سعة انتشار الثقافة الرقمية.
2. كشف الإغفالات وردع حالات عدم الالتزام الضريبي، والتقليص من حالات الغش والتهرب الضريبي.
3. التزايد المستمر للطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.
4. ضياع الوقت وخسارة التنقل في سبيل التصريح وتسديد الالتزام.
5. نقص الموظفين في المراكز الضريبية وسوء توزيعهم.
6. ضعف دور الجهاز الرقابي الضريبي نظرا للوقت الضائع في تتبع مراحل جمع الوثائق والاثباتات القانونية من الأرشفة والتي من شأنها عرقلة العمل الرقابي ونجاعة نتيجته.
7. تضخم التكاليف الخاصة بالطبع والتخزين وتوزيع التصريحات الجبائية.

ثانيا: مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية

إن فرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وكل ما يترتب عنه من عمليات ملحقه تتعلق بمهام الرقابة الجبائية، تطلب على الإدارة الجبائية اللجوء إلى إجراءات عصرية متمثلة في التصريح الجبائي الإلكتروني نظرا لما يمتلكه من مزايا تسهل ربط الضريبة وتحصيلها في أفضل الظروف.

يمكن تلخيص مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية فيما يلي¹:

¹ Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Le lancement du nouveau système d'information de la DGI <<Jibaya'tic>>**, la lettre de la DGI, N°85/2017.

1. مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للإدارة الجبائية: وتتمثل في :

- التشغيل الآلي والكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية، والتخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية.

2. مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للمكلفين بالضريبة: تعتبر بوابة التصريح

الإلكتروني حلاً يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة طوال أيام الأسبوع بما فيها الأعياد والمناسبات.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها، كما يمكنه التعرف على دينه الجبائي الكلي.
- الدفع عن طريق الإنترنت لضرائبه ورسومه.
- طلب الشهادات الجبائية.
- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط..... وغيرها).
- طلب امتيازات جبائية.

المبحث الثالث: التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في تفعيل الإدارة الجبائية

بناءً على ما تم دراسته في المبحث السابق يتضح لنا أن مديرية العامة للضرائب باشرت في تطبيق العمل بالتصريح الضريبي الإلكتروني كأحد الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لا يمكن الاستغناء عنه ضمن عصرنة الإدارة الجبائية.

إن هذا التحول إلى النمط الجديد من التصريحات يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة وكذلك تسهيل التعاملات الجبائية وجعل النظام أقل تعقيداً وأكثر ملائمة لما كان عليه سابقاً بين الإدارة والمكلفين وبالتالي تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة، ما يعود بالإيجاب في النهاية على الخزينة العمومية من حيث تحصيلات الضريبة والاقتصاد في نفقات تحصيلها، بالإضافة إلى زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي وتقديم تصريح جبائي ذات جودة، وكشف الإغفالات وردع حالات عدم الالتزام والغش والتهرب الضريبي.

إن إدراج نظام التصريح الجبائي الإلكتروني قادر على الاستجابة لتحديات الإدارة الجبائية التي تواجهها، حيث يحقق العديد من الأهداف سواء للإدارة أو للمكلف، وهذا ما سننتظر إليه من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتحسين الأداء والتحصيل الجبائي
- المطلب الثاني: التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل آليات الرقابة الجبائية الإلكترونية

المطلب الأول: التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتحسين الأداء والتحصيل الجبائي

ضمن المنحى الجديد الذي أخذته علاقة الإدارة الجبائية مع المكلف بالضريبة تم إدراج نظام التصريح عن بعد بتقديم تصريحات ذات جودة من شأنها تفعيل الجبائية الإلكترونية نحو تفعيل وتحسين الأداء وزيادة الحصيلة الجبائية.

أولاً: أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل الأداء الضريبي

إن من تحديات إنشاء التصريح الجبائي عن بعد هو تحسين نوعية الأداء وترقية الخدمات المقدمة والتي تتمثل في:

1. **تحسين جودة التصريحات الجبائية:** إن تحسين جودة التصريحات الجبائية بإدخال تقنية الربط عن بعد بواسطة الإنترنت تعني صحة ومصداقية المعلومات المقدمة والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ومنه فإن المعلومات الجديدة هي تلك المعلومات أكثر فائدة ولتحقيق ذلك من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية التي يفرضها التشريع الجبائي على المكلفين بالضريبة، كما يشترط في جودة التصريح الإلكتروني الالتزام الضريبي بهدف تشجيعه وتعزيزه طوعياً وتقليل الفجوة الضريبية¹.

2. **تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين:** في إطار رقمنة الخدمة واعتماد التصريح الجبائي الإلكتروني تسعى الإدارة الجبائية الوصول إلى مسعى المكلفون بالضريبة وتعزيز العلاقة الضريبية والتقليل من الفجوة الضريبية، وذلك من خلال:

- تبسيط وتخفيف الإجراءات الضريبية وتقريب الإدارة من المواطن.
- تسهيل عملية الدفع وتقليص المدة، وذلك بالسماح للمكلفين بالضريبة باستيفاء وضعيتهم الجبائية دون عناء التنقل إلى المصالح الجبائية.
- تحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الإنترنت وحساب الضريبة واكتتاب التصريحات من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض في الوقت الذي يريده.
- توفير الخدمات للمكلف آلياً يختصر المسافات ويجنب الطوابير وكذلك يحسن سير العمل بشفافية يجعل هذا النظام أكثر ثقة في الإدارة الجبائية.
- وضع نظام وتقنيات متطورة لحماية المعلومات من الاختراق والضياع وبالتالي الاستغناء عن الصيغ الورقية في الإجراءات الإدارية.
- إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى التحصيل الضريبي.

¹ Marti L.O., Wanjohi M.S., Magutu P.O., Mokoro J.M, Op-Cit., p114.

• اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الإنترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني لإدارة الضريبة للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به.

3. تحسين فعالية الإدارة الجبائية مع ضمان الشفافية في الأداء: إن فعالية النظام الجديد في التصريح الجبائي الإلكتروني يتجلى في:

• تسهيل وتبسيط الواجب الجبائي من خلال تمكين المكلفين بالضريبة من التصريح بالضرائب والرسوم بدفعها إلكترونياً عبر الإنترنت، حيث هناك إمكانية المرافقة عند إدخال البيانات الخاصة بالتصريح مع الحساب بشكل آلي وضبط الاختبارات في شكل قوائم مبسطة.

• تحيين التصريح الذي تم إدخاله ولم يتم إرساله بعد مع ضمان شفافية أكبر وتحكم في التبادلات مع الإدارة الجبائية بفضل متابعة دقيقة للتصريحات المرسلة.

• يسمح هذا النظام بجعل الموظف الإداري يقوم بواجباته دون أخطاء ولا يستطيع أن يحول على النظام من خلال الرشوة و المحسوبية، فالنظام هو ما يقوم باستخراج ما عليك دفعه من ضرائب ولا يستطيع الموظف زيادة أو إنقاص أي شيء.

• يخدم هذا النظام الموظف بشكل كبير من خلال اختصار الوقت والعمل عليه وتسهيل مهامه ويظهر هذا النظام إنجازات كل موظف وما قام به، وذلك لكي لا يتهاون في عمله اليومي ومن هنا يؤدي هذا النظام الجديد إلى تحسين الخدمة المقدمة من طرف الإدارة الضريبية و جعل المكلف راض من كل الجوانب.

• المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.

• سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة، الذين يثب ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي، والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.

4. اعتماد قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني: في إطار استخدام تقنية التصريح الجبائي

الإلكتروني تسعى إدارة الضرائب لتطوير آليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة والتحول التدريجي نحو ارساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني، والذي يعتمد على التأكد من صحة ما أدرج بالتصريح الضريبي الإلكتروني، إذ يجب أن يتم الإطلاع على تقارير مراقب الحسابات وبفحصها جيداً، ومما لاشك فيه أن هذا النوع من الحسابات المحولة من نظام الحسابات المكتوبة إلى نظام الحسابات الإلكترونية تحتاج لأسلوب خاص في الفحص الضريبي الذي يعتمد على أساليب إحصائية

مختلفة وفي صورة إلكترونية، في ظل اعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية¹.

ثانيا: أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تحسين الحصيلة الجبائية

مما لا شك فيه فإن تعميم نظام التصريح الجبائي الإلكتروني في إدارة الضرائب من خلال ربط مصالحها بالإنترنت والإنترنت لتسهيل عملها و تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة ، كل هذه الإجراءات تهدف في مجملها الوصول إلى نظام ضريبي فعال و إدارة عصرية لتوسيع الوعاء الضريبي، وتخفيف العبء على المكلفين وتحقيق النجاعة في التحصيل لزيادة إيرادات الجبائية.

1. زيادة الإيرادات والتحصيلات الجبائية: يعود ارتفاع معدل الإيرادات الجبائية إلى رقمنة الإدارة الضريبية والقضاء على مختلف أشكال الممارسات البيروقراطية التي كان يعاني منها النظام الجبائي التقليدي، فقد أثرت هذه الأخيرة سلبا على التطور الاقتصادي الوطني لكن باستخدام التكنولوجيا والاتصال سهل التواصل داخل المصالح الإدارية، كما ساعد على تخفيض التكاليف في تقديم الخدمات يقابلها ارتفاع التحصيلات الجبائية، إذ يعد استخدام النظام الجبائي الإلكتروني استثمار بالنسبة للدولة والمجتمع الضريبي.

2. القضاء على حالات الغش والتهرب الضريبي: من الأساليب الحديثة التي تبنتها الإدارة الجبائية وبالموازاة مع التصريح الجبائي الإلكتروني تفعيل التعريف الجبائي عبر الإنترنت حرصا منها تبسيط أكثر لإجراءاتها الجبائية وبهدف تحسين الخدمات عن بعد التي تقدمها للمكلفين بالضريبة حيث وضعت بين أيديهم موقع إلكتروني يسمح لهم بالحصول على رقم التعريف الجبائي على الإنترنت كما يسمح لها بمراقبتهم وتتبعهم جبائيا من خلال العنوان التالي: <http://nifenligne.mfdgi.gov.dz> بحيث يمكن من اكتشاف حالات التهرب والغش الضريبي كون أن كل العمليات مسجلة إلكترونيا، الشيء الذي سيرجع بالفائدة للإدارة الجبائية بتنمية الحصيلة الجبائية.

3. تطوير آلية عمل الإدارة الجبائية في مجال التحصيل الإلكتروني: أدى تأثير استعمال تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني على كيفية تقديم الخدمات إلى المكلف بالضريبة من خلال أعمالها المتعلقة بحصر المجتمع الضريبي وفي كيفية تحصيل الضريبة إلكترونيا وذلك من خلال إتمام كل الإجراءات اللازمة للتصريح الجبائي عن طريق دفع الضرائب المستحقة، وتتم هذه العملية بصفة إلكترونية باستخدام أحد وسائل الدفع الإلكترونية التي تقدمها الإدارة الجبائية إلى المكلف بالضريبة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف التحصيل وتعزيز نسبة الحصيلة الجبائية.

¹ رمادية عبد الله سفيان، قويدري كمال، تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر، عصنة الإدارة الضريبية أنموذجا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة لونيبي علي، البلدة 2، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2020، ص: 477.

المطلب الثاني: التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل آليات الرقابة الجبائية

تبنى النظام الجبائي الجزائري لمشروع الإدارة الإلكترونية بإطلاق نظام التصريح الإلكتروني بعدما كانت التصريحات المكلفين توضع ورقيا أحدث تغييرا جذريا لدى الإدارة الجبائية حيث أضفى التصريح الإلكتروني على معلومات تصريحات المكلفين الدقة والجودة التي كانت مغيبة في التصريح الورقي، كما عالج المشاكل التي كان يعاني منها الأعوان الجبائيين كضياح التصريحات أحيانا بسبب حجم الملفات الجبائية الضخمة الذي يعرقل المتابعة الدقيقة من المصالح المركزية لها، وبالعمل على نظام التصريح الإلكتروني تم الاستغناء عن مراقبة التصريحات من حيث الشكل وما نتج عنه تخلص من الأخطاء المادية كالتكرار في ملأ المعلومات الشخصية للمكلفين بالضريبة أو ترك الخانات فارغة.

ويمكن مساهمة النظام المعلوماتي الجبائي في تفعيل آليات الرقابة الجبائية كما يلي:

أولا: التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية:

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملية بعقد يتقيدان به.

في هذا الصدد، يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الاطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة كل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية كما يلي¹:

1. الأبحاث الجبائية الخارجية: إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضعه بين أيدي المصالح العملية، من أجل تسخيرها في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية، ولهذا ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الاطلاع، حق إجراء التحقيق وحق المعاينة.

2. عقلنة برمجة الرقابة الجبائية: تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملية بمديرية الأبحاث والتدقيقات إلى تحليل المخاطر لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتياالية بما يركز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على الأدوات ذات مصداقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر، إضافة إلى إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات.

3. تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق: وضع استراتيجية الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية، وعليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية

¹ Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Le CONTROL FISCAL: Points d'étapes et orientation stratégiques**, la lettre de la DGI, N°64/2012

يتطلب أن تخص عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائي، والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، أما التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة بين المداخل المصرح بها من قبل الأفراد من جهة، ومن جهة أخرى لممتلكاتهم ووضعتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة، فضلا عن ذلك، يتوجب على الإدارة المركزية والمصالح العملياتية التقيد بعقد بينهما.

4. تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية: تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.

5. نجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا: تهدف الإدارة الجبائية إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع، وفيما يخص المحققين الآخرين فسوف يتم تكوينهم عبر ملتقيات من أجل تحسين كفاءاتهم.

ثانيا: تفعيل آليات الرقابة الجبائية الإلكترونية في ظل تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني:

في إطار تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني تم إدراج العمل بالرقابة الجبائية الإلكترونية حيث صدر في قانون المالية 2022، تعدل أحكام المادتين 18 و20 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يلي¹:

• **المادة 18:** يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحا صناعية وتجارية، أن يكتتبوا، وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المواد 151 و151 مكرر و152 من هذا القانون بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم. كما يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهيكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك"، اكتتاب كشف تلخيصي سنوي يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة.

• **المادة 20 (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة):** يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 18 من هذا القانون، أن يمسكوا محاسبة نظامية، طبقا لأحكام المادة 152 من نفس

¹ أمال حداش، ناصر شارفي، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص: 178.

القانون، وعليهم أن يقدموها عند الاقتضاء، عند كل طلب، لأعوان الإدارة الجبائية، وهذا طبقاً للتنظيم الساري المفعول.

• **المادة 151 مكرر** (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة): يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من نفس القانون، أن يكتتبوا إلكترونياً وقبل يوم 20 ماي كحد أقصى كشفاً تلخيصياً سنوياً يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، وإن عدم اكتتاب الكشف التلخيصي السنوي إلكترونياً أو الاكتتاب المتأخر أو اكتتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في التصريح السنوي للنتائج، يؤدي إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التصريحات الجبائية للمكلفين تمثل مدخلات نظام الرقابة الجبائية حيث تخضع هذه التصريحات لعمليات رقابية بداية بالرقابة الشكلية كخطوة أولى للتأكد من صحتها وخلوها من الأخطاء المادية هذا بالنسبة للتصريحات الورقية وعند استبدالها بالتصريحات الإلكترونية سيحدث أثراً على نظام الرقابة الجبائية ولمعرفة، ويمكن حصر أثر تفعيل نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة في النقاط التالية:

- التصريح الإلكتروني يساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية نيابة عن عمل الرقابة الشكلية ويراقب جميع التصريحات دون استثناء بدلاً من ضياع بعضها خلال إجراء الرقابة الشكلية.
- التصريح الإلكتروني يقوم بعمل الرقابة الشكلية بطريقة فعالة وبالتالي الاستغناء عن الرقابة الجبائية الشكلية التي يقوم بها أعوان إدارة الضرائب.
- يقضي التصريح الإلكتروني على سلبات الرقابة الشكلية التي يعاني منها كل من الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة.
- يعمل النظام المعلوماتي الإلكتروني بتطوير وتحسين مختلف خدمات الإدارة الجبائية خاصة المتعلقة بالرقابة الجبائية أهمها سرعة معالجة الملفات.
- استعمال التصريح الضريبي الإلكتروني يساهم في تفعيل نظام الرقابة الجبائية، لأنه يعمل على استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية، وهذا ما يساعد في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المسترجعة من مختلف عمليات الرقابة الجبائية ويرفع من كفاءة نظام الرقابة الجبائية في التصدي لعمليات الغش والتهرب الضريبي.
- استخدام التصريح الضريبي الإلكتروني يؤثر إيجاباً على نظام الرقابة الجبائية، لأنه يساهم في تقريب الإدارة الضريبية من المكلفين ويرفع من شفافية ودقة وصحة المعلومة الجبائية.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل معرفة تأثير النظام الإلكتروني في زيادة فعالية عمل النظام الجبائي وذلك في إطار مواصلة مشروع عصرنه الإدارة الجبائية، بحيث يعد التصريح الجبائي الإلكتروني كأحد الأساليب الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لا يمكن الاستغناء عنه من طرف الإدارة الضريبية لتحسين أدائها ورفع جودة خدماتها وتقليل الفجوة الضريبية بينها وبين المكلفون بالضريبة، وقد توصلنا من خلال دراستنا في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- التصريح الجبائي الإلكتروني يسهل على المكلفين عملية إيداع تصريحاتهم الجبائية ويشجعهم على الالتزام الطوعي بالتصريح في الآجال القانوني، كما يضمن لهم الحفاظ السليم للتصريحات المودعة عبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب.
- إن تطبيق نظام التصريح الجبائي الإلكتروني والعمل به في الإدارة الجبائية أصبح ضرورة ملحة فرضتها التطورات والتحولات التكنولوجية كونه يساهم في زيادة فعالية الرقابة الجبائية ومكافحة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.
- يساعد التصريح الجبائي الإلكتروني في التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضريبة والتنقل الآلي للبيانات والمعلومات داخل مصالح الإدارة الجبائية وخارجها لتسهيل الإجراءات الجبائية التي يقوم بها المكلفون مما يؤدي إلى تفادي كثرة المنازعات الجبائية والأخطاء الإدارية.
- إن استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني يساهم في تفعيل العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين ويرفع من شفافية ودقة وصحة المعلومات الجبائية، كما يقضي على البيروقراطية الإدارية، بالإضافة إلى تخفيف العبء على أعوان إدارة الضرائب.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي
الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

تمهيد:

في إطار رقمنة الخدمة العمومية ومع الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح لزاما على الإدارة الجبائية تبني مشروع الإدارة الإلكترونية، فأول ما قامت به الإدارة الجبائية في هذا المجال هو إطلاق نظام التصريح الجبائي الإلكتروني من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية بحيث أصبح بإمكان المكلف بحساب الضريبة واكتتاب التصريحات وإرسالها عن بعد عبر البوابة الخاصة لهذا الغرض.

تعتبر مديرية كبريات المؤسسات (DGE) واجهة جديدة للمنظومة الضريبية وسباقة في تبني اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين التابعين لمجال اختصاصهم وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالهم سقف معين كخطوة أولى، بحيث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح نظام إلزامي ابتداء من جانفي 2018، يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب الرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني.

وعليه سنحاول في هذا الفصل ربط المفاهيم النظرية بالجانب الميداني، والتعرف أكثر على أحد أهم المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب ومجال اختصاصها ومدى تأثير النظام الإلكتروني على سير العمليات الجبائية بها، وكذلك دراسة تقييمية لعمل المديرية من خلال بعض مؤشرات التسيير والوقوف على أهم الإيجابيات والسلبيات، وكندعيم للعمل الميداني أيضا قمنا باستخدام طريقة الاستبيان، وقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التسيير الجبائي لمديرية كبريات المؤسسات
- المبحث الثاني: دراسة تقييمية لأثر التصريح الجبائي الإلكتروني من خلال مؤشرات الأداء
- المبحث الثالث: تطبيق الدراسة الميدانية على مديرية كبريات المؤسسات

المبحث الأول: التسيير الجبائي لمديرية كبريات المؤسسات

لقد كانت السنوات الأخيرة حافلة بالإصلاحات، فلأول مرة تمت الإشارة لإنشاء مديرية كبريات المؤسسات كان ذلك سنة 2002، حيث تم تحديد الأشخاص المعنوية الخاضعة لاختصاص هذه المديرية.

إن إحداث مديرية كبريات المؤسسات يدخل كمرحلة أولى في إطار إعادة تنظيم هيكله المصالح الخارجية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، هدفها تنظيم مبني على أساس الملف الوحيد يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المكلف، كما استتبع إنشاء مديرية كبريات المؤسسات إعادة النظر في الضرائب المفروضة وطريق تسديدها من طرف المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها بما يتماشى والوجهة الجديدة.

وعليه سنخصص هذا المبحث بالحديث عن التسيير الجبائي لمديرية كبريات المؤسسات، من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الإطار التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات
- المطلب الثاني: مجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات
- المطلب الثالث: مهام المصالح الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات

المطلب الأول: الإطار التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

تعتبر مديرية كبريات المؤسسات كهيكل تنظيمي جديد وليدة عصرنة الإدارة الجبائية التي تبنت مشروع تجميع وظائف الإدارة الجبائية في محاور واحد يتوجه له المكلف بالضريبة، يهدف إلى إدارة الملفات الجبائية لكبريات المؤسسات عبر مختلف الوظائف الجبائية.

أولاً: إنشاء مديرية كبريات المؤسسات

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 23 من قانون المالية لسنة 2002 في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، ولقد جاءت هذه المادة كخطوة أولى لتكريس الإصلاحات التي خاضتها الإدارة الجبائية، والتي تدخل ضمن برنامج عصرنة ودعم الإصلاحات الإدارية في إطار برنامج الشراكة مع الوحدة الأوروبية، وهذا البرنامج كان هدفه عصرنة إدارات القطاع الاقتصادي، لاسيما الجمارك والضرائب.

وكما أشرنا سابقاً يعود إنشاء مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-494 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005، وتم فتحها للجمهور بتاريخ 03 جانفي 2006 وهي مكلفة بتسيير الملفات الجبائية والرقابة

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

والتحصيل والبحث في المنازعات المتعلقة بالمؤسسات التابعة لمجال اختصاصها والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات مع العمل على تبسيط الاجراءات المتعلقة بالتصريح الجبائي.

ثانيا: التنظيم الهيكلي لمديرية كبريات المؤسسات

يتعين على الأشخاص المعنويين الخاضعين لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات أداء واجباتهم الجبائية حسب الشروط المحددة عن طريق التنظيم لدى مصالح هذه المديرية¹. وكان ذلك تجسيدا للتنظيم الجديد الذي تبنته المصالح الخارجية للإدارة الجبائية التي أصبحت بإنشاء مديرية كبريات المؤسسات تصنف على أساس المكلف بالضريبة، وجمعت مجمل الوظائف الجبائية بين يدي نفس الهيكل .

ولقد أحييت مسألة تحديد هياكل مديرية كبريات المؤسسات إلى التنظيم، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 303/02 في مادته الثانية التي تنص على أن " المصالح الخارجية لإدارة الضرائب تتكون من: المديريات الجهوية للضرائب، مديرية كبريات المؤسسات، مديرية الضرائب الولائية، المصالح الجهوية للأبحاث والتحقيقات، المفتشيات، قباضات الضرائب"².

أحدثت الفقرة الثانية من هذه المادة مصلحة خارجية جديدة تابعة لإدارة الضرائب ألا و هي مديرية كبريات المؤسسات، التي تتكفل بإدارة ملفات المؤسسات المنصوص عليها في المادة 32 السالف ذكرها، وأضاف هذا المرسوم في مادته الرابعة، المادتين أربعة مكرر وأربعة مكرر واحد للمرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 1991/02/23، والتي حددت هيكل مديرية كبريات المؤسسات، حيث تتشكل هذه المديرية من خمس مديريات فرعية ألا وهي:

- المديرية الفرعية للجباية البترولية.
- المديرية الفرعية للجباية العادية.
- المديرية الفرعية للتحصيل المديرية.
- الفرعية للرقابة الجبائية .
- المديرية الفرعية للمنازعات.

¹ طبقا لأحكام المادة 33 من القانون رقم 21/01 المتضمن قانون المالية لسنة 2002.

² المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 21 رجب 1423 الموافق لـ 2002/09/28 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في: 1991/02/23 المعدل والمتمم، المتضمن تنظيم صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، الجريدة الرسمية، العدد 64 المؤرخة في: 2002/09/29

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

تحيل هذه المادة مسألة تنظيم المديريات الفرعية لقرار وزاري لاحق، هذا ما تجسد بمقتضى قرار وزاري مشترك¹، بين وزارة المالية والسلطة المكلفة بالوظيف العمومي، والذي جاء محددا لتنظيم المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات، و تقسيمها بذلك إلى مكاتب ومصالح .

لكن في المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 أعيدت هيكلة مديريات كبريات المؤسسات حيث استحدثت المديرية الفرعية للوسائل التي لم تكن موجودة من قبل، إذ كان موظفو مديرية كبريات المؤسسات خاضعين للإدارة المركزية، واستغنى المشرع عن المديرية الفرعية للتحصيل، التي عوضت بقباضة للضرائب إلى جانب مصلحة لاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة، و مصلحة للإعلام الآلي بالإضافة إلى إنشاء ملحقتين لمديرية كبريات المؤسسات، يحدد إنشاؤها وتنظيمها وصلاحياتها بقرار وزاري مشترك، بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

وفي فحوى المادة الخامسة من ذات المرسوم، نظمت المديريات الفرعية إلى أربعة مكاتب والمكاتب إلى مصالح هي الأخرى لا يتجاوز عددها الأربع، وعمدت مهمة التنظيم و صلاحيات كل هيكل لقرار وزاري لاحق، الذي صدر في سنة 2009.

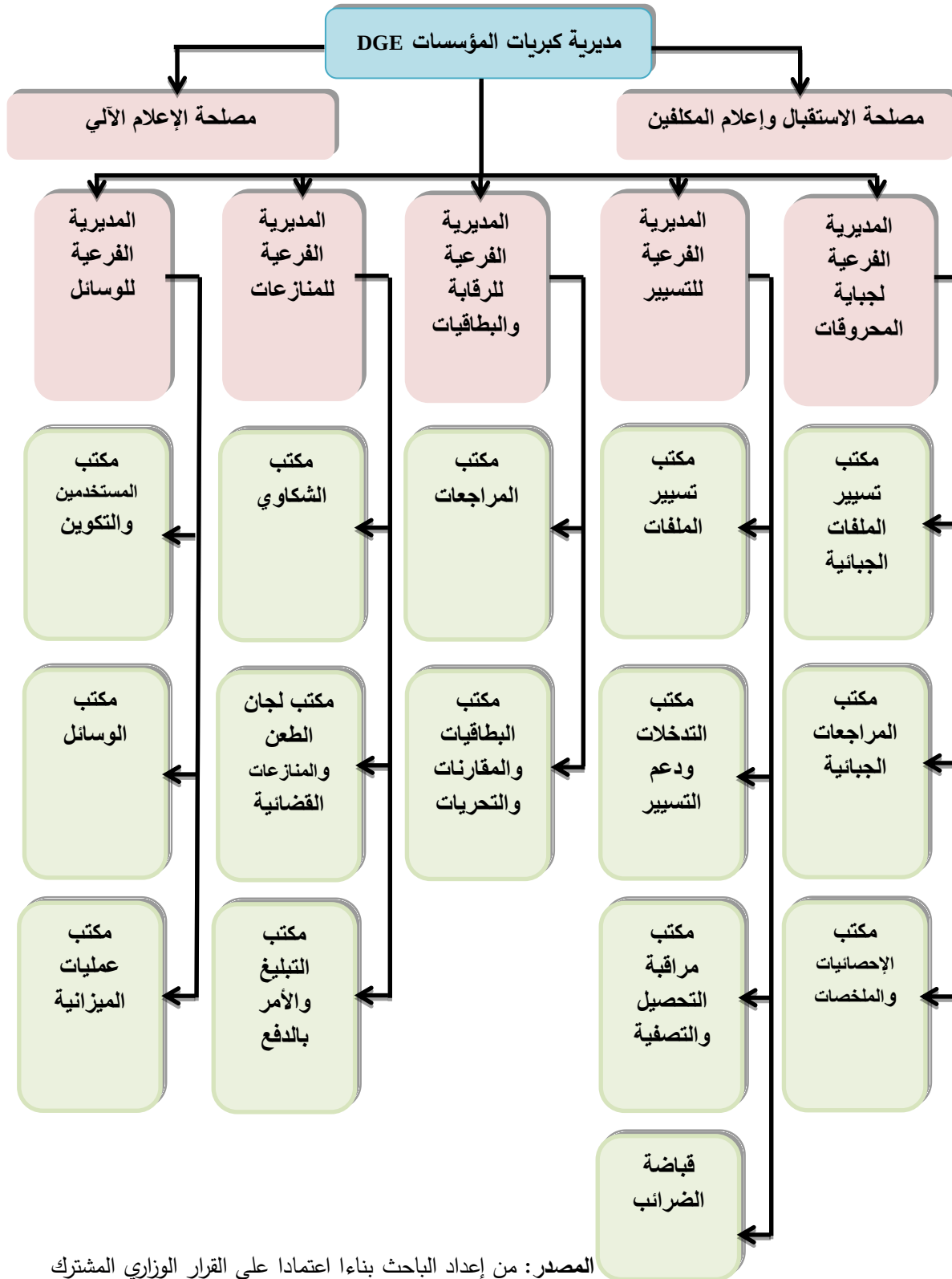
ومما سبق ذكره يتضح أن التنظيم الهيكلي لمديريات كبريات المؤسسات قد عرف بعض التغييرات والتعديلات.

وفي ما يلي المخطط التنظيمي لمصالح مديرية كبريات المؤسسات اعتمادا على القرار الوزاري المشترك المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية.

¹ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1426 الموافق لـ 07 يونيو سنة 2008، يحدد تنظيم المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 43 المؤرخة في: 2005/07/22.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

الشكل رقم (01-04): المخطط التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات DGE



المصدر: من إعداد الباحث بناءً اعتماداً على القرار الوزاري المشترك المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية

ثالثا: التأطير (L'encadrement):

يعين على رأس مديرية كبريات المؤسسات مدير يعين مقتضى مرسوم رئاسي، يساعده في أداء مهامه نواب المدير يتراأسون المديريات الفرعية وعلى رأس كل مكتب يعين رئيس مكتب إلى جانب رؤساء للمصالح ينفذون المهام التي تقع على كاهل مديرية كبريات المؤسسات، كما يتم تعيين قابض للضرائب ونائبه (Fondé de pouvoir) لإدارة قبضة الضرائب .

هؤلاء الأشخاص يشكلون إطارات مديرية كبريات المؤسسات، المعينون من أجل إدارتها والإشراف على تأدية المهام القيادية والمهام التنفيذية على أتم وجه.

1. الإطارات المكلفة بالمهام القيادية

يتولى المهام القيادية كل من مدير كبريات المؤسسات، يساعده في أداء مهامه المدراء الفرعيون أو ما يعرف بنواب المدير .

• المدير (Le directeur):

تنص المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 الملغي لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 60/91: "يعين مدير كبريات المؤسسات و نواب المدير بمرسوم، وظيفتا مدير كبريات المؤسسات ونائب المدير وظائف عليا في الدولة، المرتب المرتبط بوظيفة مدير كبريات المؤسسات و نائب مدير هو المرتب المرتبط بتصنيف مدير و نائب مدير في الإدارة المركزية".
ما جاءت به هذه المادة يعادل أحكام المادة الخامسة مكرر، المستحدثة بمقتضى المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي رقم 303/02، إذا يوجد على رأس مديرية كبريات المؤسسات مدير يسيروها يعين بموجب مرسوم رئاسي بعد اقتراح من وزير المالية.

• نواب المدير (Les sous directeurs):

تتكفل المديريات الفرعية على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، بإعداد برامج النشاطات التي تتولى بتنفيذها المصالح التنفيذية، وكذا القرارات والأحكام الضرورية لتنفيذ التوجيهات المقررة من طرف المصالح المركزية ومتابعة تطبيقها، كما أنها تنشط وتنسق وتراقب نشاطات المكاتب المشكلة لها، وتعد دوريا تقارير حول تنفيذ نشاطاتها، يوجد على رأس كل مديرية فرعية نائب للمدير، يعين هو الآخر بموجب مرسوم رئاسي بعد اقتراح من وزير المالية، وظيفته هي وظيفة عليا في الدولة، له رتبة مدير بالإدارة المركزية، يشكل مجمل نواب المدير المجلس المصغر للمديرية¹.

¹ المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 327/06.

2. إطار المهام التنفيذية:

تولى تنفيذ السياسة القيادية مصالح مكلفة بالمهام التنفيذية والتي يوجد على رأسها رؤساء يشكلون إطار الإدارة الجبائية.

• قابض الضرائب (Le receveur) :

وهو عضو من أعضاء المجلس المصغر لمديرية كبريات المؤسسات يتكفل بمهام التي تخص تحصيل مختلف الضرائب والرسوم المستحقة الأداء أمام مديرية كبريات المؤسسات.

• نائب قابض الضرائب (Le fonde de pouvoir):

وهو الشخص الذي ينوب قابض الضرائب ويساعده في أداء مهامه، يتولى مهام الرقابة الداخلية للقبضة ومتابعة أعمال مصلحة المحاسبة ومصلحة المتابعات وغيرها من الأعمال.

• رؤساء المكاتب (Les chefs de bureaux):

يعتبر المكتب الوحدة الإدارية القاعدية على مستوى المديرية، يتكفل بتنفيذ السياسة الموضوعة من طرف المصالح المركزية، كما سلف ذكره تقسم كل مديرية فرعية إلى مجموعة من المكاتب التي لا يتجاوز عددها الأربعة ويوجد على رأس كل مكتب رئيسا، يعينه مدير كبريات المؤسسات باقتراح من نائب المدير للمديرية الفرعية المعنية، يعتبر رؤساء المكاتب أعضاء في مجلس الإدارة الذي انعقد شهريا، ومن الناحية العملية فإن رؤساء المكاتب على علاقة مباشرة بالمصالح المكلفين بإدارتها، تحت سلطة وإشراف المدير الفرعي.

• رؤساء المصالح (Les chefs de services):

المصلحة هي وحدة إدارية على مستوى المديرية، تنقسم المكاتب بدورها إلى عدد من المصالح التي لا يتجاوز عددها الأربع، يعين على رأس كل مصلحة رئيسا من قبل مدير كبريات المؤسسات.

• أعوان مديرية كبريات المؤسسات

أما فيما يخص أعوان مديرية كبريات المؤسسات، فتجدر الإشارة إلى أنه قد تم انتقاؤهم من بين أكفأ الأعوان الموجودين على مستوى المديرية الولائية، بناء على بطاقة الرغبات التي وزعت عليهم لقد أجريت للأعوان الراغبين في الالتحاق بهذا الهيكل الجديد، مقابلات مع إطار على مستوى الإدارة المركزية، الذين قاموا باختيار الأعوان الذين تتوفر فيهم شروط الكفاءة العلمية والقانونية والتقنية.

وقبل دخول هذه المديرية حيز التنفيذ، تلقى هؤلاء الأعوان دورات تكوينية من أجل تحضيرهم للعمل في ظل هذه المديرية القائمة على أساليب جديدة وحديثة للتسيير وفي سياق توفير أحسن الخدمات للمكلف بالضريبة، تبنت الإدارة الجبائية برنامجا تكوينيا لأعوانها قصد تحيين معلوماتهم الجبائية والمستجدات المستحدثة.

المطلب الثاني: مجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات

إن إصلاح الإدارة الجبائية حسب عرض الأسباب لقانون المالية لسنة 2002، لا بد وأن يمر عبر عصرنه الهياكل المكلفة بتنمية حصيلة الجباية العادية من عائدات إيرادات الدولة، إلى جانب تحسين إدارة الملفات الجبائية للشركات العاملة في قطاع المحروقات.

وعليه تمارس الإدارة الجبائية اختصاصها أو سلطتها على الأشخاص المعنوية المحددة في نص المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، حيث تتكفل مديرية كبريات المؤسسات بإدارة وتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات التي تتوفر فيها الشروط اللازمة، كما يتضمن مجال الاختصاص أيضا أهم الضرائب والرسوم المستحقة على المكلفين بها والمنتسبين إليها.

أولا: الأشخاص التابعين لمديرية كبريات المؤسسات

نشأت مديرية كبريات المؤسسات، بمقتضى المادة الثانية والثلاثين من قانون المالية لسنة 2002 والتي تقضي " يخضع الأشخاص المعنويون إجباريا لاختصاص الهيكل المكلف بتسيير المؤسسات الكبرى المنصوص عليها بموجب نص تنظيمي "

يفهم من ذلك أن مديرية كبريات المؤسسات لا تتكفل إلا بملفات المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة على أرباح الشركات فقط، وعليه هناك شركات تخضع لهذه المديرية بقوة القانون، وأخرى تخضع لها بناء على اختيارها، لكن بتوافر شرط إلزامي آخر لكليهما وهو رقم الأعمال السنوي، الذي لا بد أن يفوق أو يساوي مبلغا يحدد بموجب قرار من وزير المالية.

وقد تأخذ هذه الأشخاص المعنوية أحد الأشكال التالية حتى تدخل في دائرة اختصاص مديرية كبريات المؤسسات¹:

• الشركات العاملة في قطاع المحروقات:

والتي تخضع لسلطة مديرية كبريات المؤسسات في فرض وتحصيل الضريبة والرقابة الجبائية دون أي قيد أو شرط، حيث تتبع هذه الأخيرة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 32 المذكورة أعلاه، لهذا الهيكل الجديد بغض النظر عن رقم الأعمال المحقق من طرف الشركة.

إن إخضاع مثل هذه الشركات لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات راجع لطبيعة النشاط الممارس، فلأول مرة اعتمدت الإدارة الجبائية لهيكل خاص بهذه الشركات، قصد التحكم فيها وتحقيق أكبر فعالية ومردودية لخزينة الدولة.

¹ المادة 160، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 59. بتصرف

• الشركات الأجنبية:

وهي الشركات الأجنبية الناشطة بالجزائر مؤقتا في إطار تعاقد ي خضع للنظام الحقيقي عندما يساوي مبلغ العقد أو العقود أو يفوق مبلغا يحدد بموجب قرار من وزير المالية .
وهي على نوعين حيث تخضع لمديرية كبريات المؤسسات الشركات المقيمة بالجزائر العضوة في مجتمعات أجنبية، أي الشركات التابعة لشركات أجنبية، وكذا الفروع التابعة لهذه الأخيرة والمتوفرة على إقامة في الجزائر، إلى جانب الشركات الأجنبية غير المتمتعة بإقامة ثابتة في الجزائر والخاضعة لنظام الاقتطاع من المصدر، والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 156 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وهذه الشركات تخضع لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات بغض النظر عن رقم الأعمال المحقق سنويا، فخضوعها راجع لطابعها الأجنبي

• شركات رؤوس الأموال:

وهي الشركات المحققة لرقم أعمال سنوي يساوي أو يفوق مبلغا يحدد بموجب قرار من وزير المالية، والتي حدد بموجب المادة الثانية من قانون المالية لسنة 2017، التي يفوق رقم أعمالها أو يساوي، عند اختتام السنة المالية ملياري دينار (2.000.000.000)¹، إلى جانب شركات الأشخاص المحققة لهذا الرقم والتي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هو مذكور في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

• مجتمعات الشركات القانونية أو الفعلية:

تجمعات الشركات عندما يفوق أو يساوي رقم الأعمال السنوي لإحدى الشركات العضوة عند اختتام السنة المالية ، مبلغ ملياري دينار جزائري (2.000.000.000) دج، وذلك بموجب قرار من وزير المالية².

والجدول الموالي يوضح التعداد الجبائي بمديرية كبريات المؤسسات.

¹ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 24 ديسمبر سنة 2017، يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تندرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في: 2017/12/31.

² المرجع السابق نفسه.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

الجدول رقم (01-04): التعداد الجبائي لمديرية كبريات المؤسسات DGE

العـــــــــــــــــدد								مجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1213	1209	1207	1211	1201	1154	1159	1161	الشركات التي يفوق رقم أعمالها 02 مليار دج
728	725	724	727	720	692	695	696	الشركات البترولية
485	483	483	484	480	461	463	464	الشركات الأجنبية
2425	2417	2413	2422	2401	2307	2317	2321	المجمــــــــــــــــوع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

ثانيا: التصريحات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات

تعين مديرية كبريات المؤسسات كمحل لإيداع التصريحات الجبائية وتسديد الضرائب والرسوم، بالنسبة إلى المؤسسات التابعة لمجال اختصاصها، والتي تتمثل في اكتاب¹:

- التصريحات المتعلقة بالضرائب المتعلقة بالمحروقات المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالمحروقات.
- التصريحات الجبائية المتعلقة بالضريبة على الأرباح المنجمية المنصوص عليها في المادة 163 وما يليها من القانون رقم 01-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 03 جويلية سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم.
- التصريحات المتعلقة بالنواتج المنصوص عليها في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والوثائق الملحقة.
- التصريحات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة المنصوص عليها في المادة 76 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وكذا كل التصريحات الخاصة بالحقوق والرسوم التي يحدد وعاءها وتحصيلها والمنازعات القائمة بشأنها كما هو الحال في مجال الرسم على القيمة المضافة.
- التصريحات المتعلقة بالرسم على النشاط المهني المنصوص عليها في المادة 224 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- التصريحات المتعلقة بالأجور والرواتب والمعاشات وكل المكافآت المنصوص عليها في المادة 3-75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

¹ المادة 161، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 59.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- التصريحات الجبائية للشركات الأجنبية المنصوص عليها في المادة 162 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والوثائق الملحق.
 - التصريحات المتعلقة بالتنازل والتوقف عن النشاط المنصوص عليها في المواد 4-75 و196 و229 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وكذا المادتين 57 و58 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.
 - التصريحات المنصوص عليها في المادتين 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة و51 من قانون الرسوم على رقم الأعمال بالنسبة للشركات الأجنبية والشركات العاملة في قطاع المحروقات.
 - ويتعين على الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات والمنصوص عليها في المادة 160 من قانون الإجراءات الجبائية اكتتاب تصريحاتهم وتسديد الضرائب المدينين بها إلكترونياً في الآجال والشروط التي يحددها التشريع الجبائي المعمول به .
- ثالثاً: الضرائب والرسوم المستحقة**
- تتمثل الضرائب والرسوم المستحقة على الأشخاص المعنويين أو التجمعات الأشخاص المعنويين التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فيما يلي¹:
- الضرائب والرسوم والأتاوى المستحقة على الشركات البترولية.
 - الاقتطاعات من المصدر فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على الشركات الأجنبية.
 - الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على شركات رؤوس الأموال وتجمعات الشركات الخاضعة للقانون العام للضريبة على أرباح الشركات.
 - الرسم على القيمة المضافة والحقوق والرسوم التي يحدد وعاءها وتصفياتها وتحصيلها والمنازعات القائمة بشأنها كما هو الحال في مجال الرسم على القيمة المضافة.
 - الرسم على النشاط المهني.
 - الاقتطاعات من المصدر الواجب دفعها على الأجور والمرتبات والتعويضات.
 - الاقتطاعات من المصدر الواجب دفعها على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء مهما كانت طبيعتها القانونية.
 - حقوق الطابع.

¹ المادة 162، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع السابق نفسه، ص: 60.

المطلب الثالث: مهام المصالح الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات

تنظم مديرية كبريات المؤسسات في خمس مديريات فرعية وهذه الأخيرة أيضا تتكون أيضا من عدة مكاتب والتي بدورها تتفرع لمصالح حسب الاختصاص والتنظيم الهيكلي لهذه الإدارة الضريبية حسب ما هو مبين في الشكل رقم (01-04)، والتي تتولى مجموعة المهام نذكرها فيما يلي¹:

أولا: مهام المديريات الفرعية على مستوى مديرية كبريات المؤسسات

1. المديرية الفرعية لجباية المحروقات

تتكلف هذه المديرية بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات العاملة في القطاعين البترولي وشبه البترولي وكذا الشركات الأجنبية غير المقيمة والخاضعة للقانون الجزائري.
 - إعداد برامج مراجعة هذه الملفات وتنفيذها.
 - إعداد التشخيصات الدورية والتحليل والإحصائيات وتحضير ملفات العمل.
- إن تبني تنظيم المديرية الفرعية لجباية المحروقات، كما هي عليه الآن جاء عبر مراحل، فحسب مشروع مديرية كبريات المؤسسات، كان إنشاء مديرية فرعية لجباية المحروقات تعمل على تسيير كل من:

• مكتب تسيير الملفات الجبائية: ويكلف بـ:

- ضمان لتكفل بالتصريحات الجبائية الشهرية والسنوية ومراقبتها.
 - ضمان لتكفل بالتصريحات الجبائية الشهرية والسنوية ومراقبتها.
 - ضمان فحص ومعالجة طلبات الشراء بالإعفاء والنظم الامتيازية وطلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة وكذا كل الإجراءات الأخرى المتعلقة بتسيير الملفات الجبائية.
- حيث توزع الملفات الجبائية حسب طبيعة النشاط بين مصلحتين هما:

✓ **مصلحة المؤسسات البترولية (Service De Gestion Des Hydrocarbures):** تتكلف بتسيير كل الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الذين ينشطون في قطاع المحروقات، وعلى رأسها يوجد رئيس مصلحة تحت سلطته أربع مفتشين للضرائب أكفاء.

✓ **مصلحة تسيير المؤسسات الأجنبية (Service De Gestion Des Entr - Étrangères):** تتولى تسيير وإدارة الملفات الجبائية، للمؤسسات الأجنبية والدولية غير المقيمة والخاضعة

¹ www.mfdgi.gov.dz

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

للقانون الجزائري، ويرأسها رئيس مصلحة يساعده في مهامه أربعة أعوان لهم رتبة مفتش للضرائب.

• مكتب المراجعات الجبائية: ويتكلف بـ:

- إعداد و تنفيذ برامج مراجعة المؤسسات البترولية وشبه البترولية والشركات غير المقيمة .
- إنجاز كل تحرٍ أو بحث يخص الشركات البترولية وشبه البترولية والشركات غير المقيمة.
- مقسم هو الآخر إلى مصلحتين تتكفل بالرقابة الجبائية حسب طبيعة النشاط وهما:

✓ مصلحة مراجعة المؤسسات البترولية.

✓ مصلحة مراجعة المؤسسات شبه البترولية.

• مكتب الإحصائيات و الملخصات: ويكلف بـ:

- إعداد الإنتاجات الإحصائية الدورية ووضعيات التلخيص ودمج الملفت وكذا تحيين قاعدة المعطيات.
- تنسيق ومتابعة الشركات التابعة لقطاع المحروقات مع المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم.

ويضم هذا المكتب مصلحتين وهما:

✓ مصلحة الإنتاجات الدورية (Service De Production Periodiques)

✓ مصلحة التحاليل (Service Des Analyses)

وتجدر الإشارة هنا إلى القول، أن هذا المكتب استحدث بموجب قرار وزاري ولم يكن لهما وجود في ظل مشروع مديرية كبريات المؤسسات، وتبني مثل هذا المكتب سيكون له فائدة كبيرة، لأنه سيتكفل بكل الدراسات الإحصائية، التي من شأنها أن تشكل قاعدة لأي تغيير أو تعديل حسب الإحصائيات المنجزة.

2. المديرية الفرعية للتسيير: تتكفل المديرية الفرعية للتسيير بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للقانون العام وكذا المؤسسات غير المقيمة.
 - مهام الوعاء و متابعة تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم.
 - معالجة ملفات استرجاع الرسم على القيمة المضافة.
- وتشكيلة هذه المديرية مرت ببعض المراحل، ففي مشروع مديرية كبريات المؤسسات تقرر تقسيم هذه المديرية إلى :

• مكتب تسيير الملفات: ويكلف بـ:

- استلام التصريحات واستغلالها وكذا مراقبة الملفات على أساس المستندات.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- تسيير ومتابعة النظم الجبائية الامتيازية والخاصة التكفل بالتحقيق الأولي في المنازعات. تشكيلة المكتب من حيث المصالح هي نفسها مقسمة إلى أربع مصالح حسب القطاعات وهي:

✓ مصلحة قطاع الصناعات.

✓ مصلحة قطاع البناء والأشغال العمومية.

✓ مصلحة قطاع التجارة.

✓ مصلحة قطاع تأدية الخدمات.

● مكتب التدخلات ودعم التسيير: ويكلف بـ:

- متابعة التكفل بمقارنة المستندات.

- معالج طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة.

- القيام بالتدخلات المنتظمة والمعاينات في عين المكان.

ويضم هذا المكتب مصلحتين هما:

✓ مصلحة متابعة الامتيازات الجبائية واسترجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.

✓ مصلحة المعاينات ومتابعة المعلومة الجبائية.

● مكتب مراقبة التحصيل والتصفية: ويكلف بـ:

- ضمان تقييم عمل التحصيل و متابعته دوريا وإحصائيا.

- ضمان متابعة وتطهير قيود القباضة والتصفية المحاسبية لها وكذا عقد إجراءات القيد على الحساب.

يضم هذا المكتب مصلحتين وهما:

✓ مصلحة تصفية الحسابات.

✓ مصلحة الإحصائيات والتقديرات.

3. المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات: وتكلف بـ:

- تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها.

- اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة.

- البحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها مع إنجاز التحقيقات و التحريات.

تعمل المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات على تسيير:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

● مكتب المراجعات: ويكلف بـ:

- إعداد مشروع برنامج المراجعة و متابعة تنفيذه.
- السهر على احترام قواعد المراقبة وإجراءاتها.
- يضم هذا المكتب مصلحتين تعملان في شكل فرق:
 - ✓ مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية.
 - ✓ مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع التجارة وتأدية الخدمات.

● مكتب البطاقات والمقارنات والتحريات: ويكلف بـ:

- تشكيل مختلف البطاقات الممسوكة وتسييرها.
 - تنفيذ إجراءات التحقيقات والتحريات والبحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها.
 - المساعدة في مراجعات المحاسبة.
 - يضم هذا المكتب ثلاث مصالح تعمل في شكل فرق، هي:
 - ✓ مصلحة البطاقات والمقارنات.
 - ✓ مصلحة الأبحاث والتحريات.
 - ✓ مصلحة المساعدة و دعم المراقبة.
- تجدر الإشارة إلى أن الدور الأساسي لهذه المصالح مكافحة التهرب الضريبي بكل أنواعه، عن طريق كشف كل الحيل التي يلجأ إليها المتهربون من الضرائب ومحاولة الحد منها
4. المديرية الفرعية للمنازعات، وتكلف بـ:

- فحص الشكاوي والطعون الخاضعة لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات ودراستها.
- تحضير الملفات النزاعية المتعلقة بالقضايا المقدمة للهيئات القضائية المختصة مع فحص هذه الملفات ومتابعتها.
- تبليغ القرارات والأمر بصرفها
- تعمل المديرية الفرعية للمنازعات على تسيير ثلاث مكاتب وهي:

● مكتب الشكاوي: ويكلف بـ:

- بمعالجة الشكاوى التي تقدمها المؤسسات والمتعلقة بالوعاء والمراقبة والتحصيل
- يضم هذا المكتب مصلحتين هما:
 - ✓ مصلحة منازعات
 - ✓ الوعاء والتحصيل.
 - ✓ مصلحة منازعات مراجعات المحاسبة.

- **مكتب لجان الطعن والمنازعات القضائية:** ويكلف ب:
 - التكفل بطلبات المكلفين بالضريبة المقدمة للجان الطعن المركزية.
 - التكفل بطلبات القبول كعديمة القيمة لمبلغ الضرائب والرسوم التي يرى أنه يستحيل تحصيلها وتلك التي ينبغي قبول إعفاء المسؤولية عنها أو في إرجاء الدفع.
 - متابعة المنازعات أمام الجهات القضائية الإدارية والجزائية.
- يضم هذا المكتب مصلحتين هما:
 - ✓ مصلحة لجان الطعن.
 - ✓ مصلحة المنازعات القضائية.
- **مكتب التبليغ والأمر بالدفع:** ويكلف ب:
 - إعداد وإرسال الإشعارات بتبليغ القرارات المتخذة في مجال الطعن النزاعي أو الإعفائي والقيام بإجراءات الأمر بالدفع لأحكام القرارات القضائية المتخذة وإعداد الإحصائيات عن كل ذلك.
- وتتكفل بهذه المهام حسب الاختصاص إحدى المصلحتين هما:
 - ✓ مصلحة التبليغات.
 - ✓ مصلحة الأمر بالدفع و الإحصائيات.
- وبإدراج هذا المكتب الأخير تكون المديرية الفرعية للمنازعات قد اعتمدت نفس التشكيلة التي كانت تقوم عليها المديرية الولائية.
- 5. المديرية الفرعية للوسائل:** وتكلف ب:
 - ضمان تسيير المسارات المهنية للمستخدمين والمبادرة بالأعمال التكوينية.
 - ضمان إعداد الميزانية السنوية والحساب الإداري ومسك الجرد.
 - الأمر بدفع التخفيضات.
 - ضمان متابعة وتنسيق جهاز تقييم الأداء في إطار مؤشرات التسيير.
- وتتكون هذه المديرية الفرعية للوسائل من ثلاثة مكاتب:
 - **مكتب المستخدمين والتكوين:** ويكلف ب:
 - إعداد مخطط تسيير الموارد البشرية ومتابعة تنفيذه.
 - إعداد مخططات التكوين بالاتصال مع مخطط التكوين السنوي ومتعدد السنوات للمديرية العامة للضرائب.

يضم هذا المكتب مصلحتين هما:

✓ مصلحة المستخدمين.

✓ مصلحة التكوين.

● مكتب الوسائل: ويكلف بـ:

- تسيير الوسائل المادية الضرورية لعمل المصالح.

- التكفل بالجوانب المتعلقة بالأمن والنظافة.

- تنظيم و تمويل وتسيير مخزن المطبوعات والأرشيف.

يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

✓ مصلحة الصفقات والصيانة.

✓ مصلحة متابعة المطبوعات والأرشيف

● مكتب عمليات الميزانية: ويكلف بـ:

- الأمر بدفع الأجور والمنح والتعويضات وكذا نفقات التسيير.

- الأمر بدفع التخفيضات.

- الإعداد السنوي للحساب الإداري.

يضم هذا المكتب مصلحتين وهما:

✓ مصلحة نفقات التسيير.

✓ مصلحة المحاسبة.

وبتبني مديرية الوسائل اكتملت تشكيلة مديريات كبريات المؤسسات، وهي تشكيلة تشبه إلى حد كبير تشكيلة المديريات الفرعية على مستوى المديريات الولائية، باستثناء مديرية التحصيل التي لا وجود لها في الهيكل التنظيمي الجديد لمديرية كبريات المؤسسات.

ثانيا: مهام المصالح الأخرى على مستوى مديرية كبريات المؤسسات

تتفرد مديرية كبريات المؤسسات من حيث تنظيمها الهيكلي بمصالح جديدة لا وجود لها في تنظيم المديريات الولائية، وتتمثل هذه الهياكل الجديدة في قبضة الضرائب، مصلحة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة ومصلحة للإعلام الآلي.

1. قبضة الضرائب:

تتولى مديرية كبريات المؤسسات بتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى التابعة لصلاحياتها، إلى جانب التكفل بالجداول وسندات الإيرادات، كما تراقب حساب التسيير وتمسك محاسبة تسمح لها بتحديد نشاطها، ولتحقيق ذلك دعمت هذه المديرية بقبضة، فبعد أن كانت قباضات الضرائب من

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، في النصوص التنظيمية السابقة، فباستحداث مديرية كبريات المؤسسات، أصبحت وستصبح قبضة الضرائب هيكلًا تابعًا للمصالح الخارجية، أي تدخل ضمن التنظيم الهيكلي للمصلحة الخارجية.

وتكلف قبضة الضرائب بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري العمل بهما والمتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة.
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية و تقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة.

وتضم قبضة الضرائب ثلاثة مصالح هي:

● مصلحة الصندوق: تتولى هذه المصلحة ما يلي:

- التأكد من صحة وشرعية سندات الدفع حيث تسوى الضريبة بواسطة الشيكات أو التحويلات البنكية أو البريدية.
- التأكد من احتواء التصريحات محل الدفع على الرقم الجبائي، واحتواء التصريحات على مبالغ الضريبة والرسوم مفصلة ومقارنتها بمبلغ الشيك.
- إدخال كل المعلومات الخاصة بالتحصيل الجبائي لكل مكلف بالضريبة في الحاسوب مع تسليم المكلف بالضريبة مخالصة بالدفع ونسخة من تصريحه مؤشر عليها بخاتم القبضة.

● مصلحة المحاسبة: تتولى هذه المصلحة كل من:

- مسك محاسبة منتظمة طبقًا لقواعد المحاسبة العمومية، حيث يقيد الأعوان الجبائيون كل المداخل والأعباء المحققة على مستوى مصلحة الصندوق .
- التكفل بتقييد كل العمليات يوميا وشهريا وحتى سنويا، بإدراجها ضمن الحسابات المناسبة لها المفتوحة على مستوى الخزينة العمومية.
- تتولى هذه المصلحة بصفة عامة وقفا يوميا للصندوق، مع قيد كل العمليات ضمن السجلات المخصصة لذلك.

- **مصلحة المتابعات:** لقد وضع المشرع مجموعة من التدابير القانونية بين يدي قابض الضرائب، لتمكينه من تحصيل الضرائب والرسوم، وذلك باحترام جملة من الإجراءات الواجب اتباعها من طرف الإدارة الجبائية و تتولى هذه المصلحة:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- متابعة المكلفين بالضريبة بمقتضى جداول صادرة عن مصلحة التسيير وحماية المحروقات، المصادق عليها والمشمولة بالنفاذ.
- يتولون الضغط على المدينين المتخلفين، والقيام بإجراءات المتابعة من تبليغ التنبيهات، الحجز والبيع، إلى جانب القيام بالأعمال المكتبية الأخرى.

2. مصلحة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة:

نظرا لأهمية طريقة استقبال المواطن من طرف الإدارات العمومية واعتبارها أهم الوسائل للتقريب بين الطرفين، نظمها المرسوم رقم 131/88 الخاص بعلاقة الإدارة بالمواطن.

وفي هذا السياق اعتمد المشرع الجبائي مصلحة للاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة، على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، وهي مصلحة تابعة مباشرة للمدير موجودة في الطابق السفلي لتسهيل الاستقبال، تشمل على وسائل مادية معتبرة، أجهزة الكمبيوتر من أجل تسهيل فحص حساب المكلف بالضريبة، والسماح أيضا لتبادل المعلومات مع المكلف بالضريبة عن الطريق الإلكتروني إلى جانب وجود Standard Téléphone، ووسائل بشرية مؤهلة لاستقبال ممثلي المؤسسات الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات تتكون هذه المصلحة من مجموعة من الأعوان الأكفاء.

وتكلف هذه المصلحة بـ:

- الرد على كل التساؤلات المطروحة عليهم والتي ليست بحاجة لأبحاث خاصة. لذا يشترط في العون الجبائي المكلف بالاستقبال حدا من المعرفة في المجال الجبائي.
 - نشر المعلومات في اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، لتذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم الجبائية.
 - توجيه المكالمات الهاتفية حسب الحالة إلى المصالح الخاصة (الوعاء، الرقابة، التحصيل)، من أجل أخذ موعد، مع تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
 - التكفل بحاجيات مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص لوائح الجبائية.
- وفي هذا الصدد لقد تم إنشاء مرجعية نوعية الخدمة، والتي هي بمثابة وسيلة لترقية ثقافة استقبال المكلفين بالضريبة ونوعية الخدمات المقدمة.

3. مصلحة الإعلام الآلي:

- توجد ضمن التنظيم الهيكلي لمديرية كبريات المؤسسات مصلحة الإعلام الآلي والتي تتولى بـ:
- ضمان استغلال التطبيقات و تأمينها.
 - ضمان تسيير التأهيلات و تراخيص الدخول.
 - ضمان تحيين الملفات التقنية للتجهيزات المعلوماتية والتطبيقات المستعملة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

تجدر الإشارة في الأخير، إلى أن تبني هذه التكنولوجيات الحديثة القائمة على آليات الحاسوب الشبكة الإلكترونية (الأنترنت)، من الدعائم الأساسية لتقريب الإدارة الجبائية من المكلف بالضريبة، والتخفيف على هذا الأخير من ثقل الإجراءات، قصد عصرنه هذه الإدارة.

كما إن اعتماد مختلف هذه التقنيات يسمح للإدارة الجبائية بتشخيص كل مؤسسة خاضعة لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات، إلى جانب استقبالها على الخط الإلكتروني دون حاجتها للتنقل إلى مقر الإدارة، والوصول إلى ذلك كان عبر تبني نظام معلوماتي يشمل عدة عمليات، لاسيما إنشاء الملف الجبائي للمؤسسة الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات، إدارة وتسيير كل العمليات الجبائية التي تقوم بها المؤسسة، إلى جانب إدارة كل العلاقات التي قد تنشأ بين المؤسسة ومديرية كبريات المؤسسات من رقابة ومنازعات جبائية، بالإضافة القيام بالالتزامات التصريحية وأداء المستحقات عن بعد، عبر الموقع الإلكتروني الخاص بمديرية كبريات المؤسسات www.dge.dz.org.

المبحث الثاني: دراسة تقييمية لأثر التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات من خلال بعض المؤشرات

تعتمد بيئة الأنظمة الضريبية الحديثة، على التصريح الطوعي للمكلفين الضريبيين عن أوعيتهم الضريبية، كما تعد الرقابة الجبائية الآلية الضرورية التي تخول الإدارة الضريبية مراجعة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص، إضافة إلى عدم احترام التزاماتهم الجبائية هذا من جهة ومن جهة أخرى تشكل وسيلة فعالة تضمن ردع المكلفين وتحسيسهم بأن إدارة الضرائب ذات حضور دائم.

ولمعرفة ذلك قمنا بدراسة أثر تطبيق التصريحات الجبائية الإلكترونية بمديرية كبريات المؤسسات، اعتمدنا في دراستنا على أسلوب التسيير بواسطة عقود النجاعة، والذي يقوم على جملة من المؤشرات تسمى بمؤشرات الأداء أو التسيير، وهي مصنفة حسب مختلف مصالح المديرية، من حيث الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات والموارد البشرية والعلاقات العامة، وسنركز عن مؤشرات الوعاء لارتباطها المباشر بالسلوك الجبائي للمكلفين من خلال الالتزام بالتصريحات التي تعد المصدر الأساسي لأوعية مختلف الضرائب والرسوم، وما ينعكس على ذلك في مجال التحصيل الضريبي.

وعلى هذا الأساس تم اعتماد بعض مؤشرات أداء مديرية كبريات المؤسسات ودراسة سلوك المكلفين بالضريبة من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: مؤشرات الخدمة النوعية قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني
- المطلب الثاني: مؤشرات الوعاء والتحصيل للسنوات قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني
- المطلب الثالث: مؤشرات الرقابة الجبائية والمنازعات قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

المطلب الأول: مؤشرات الخدمة النوعية لسنوات قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني

يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة، بموجب إنشائه طبقاً للتعليمات العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 20 لصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان مديرية كبريات المؤسسات.

تعتمد مديرية كبريات المؤسسات في قياس مدى التحسين في نوعية الخدمة التي تقدمها للمكلفين بالضريبة من خلال نتائج مؤشرات النجاعة، ولعل الإحصائيات التي تحصلنا عليها حول مرجعية نوعية الخدمة المطبقة بالمديرية خلال السنوات 2014-2021 تعكس مدى التطور في أداء الخدمة.

الجدول (02-04): يوضح إحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات

المؤسسات

المؤشر	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة احترام ظروف الدخول		90 %	92 %	92 %	94 %	93 %	94 %	92 %	96 %
نسبة التكفل بالمكلفين		73 %	84 %	79 %	69 %	72 %	83 %	80 %	83 %
نسبة نوعية الخدمة المؤداة		54 %	52 %	55 %	53 %	53 %	52 %	55 %	56 %
نسبة احترام الآجال		43 %	40 %	42 %	51 %	53 %	56 %	58 %	58 %
الإصغاء للمكلفين بالضريبة		61 %	64 %	63 %	62 %	65 %	67 %	70 %	72 %
المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة		64 %	66 %	66 %	66 %	67 %	70 %	71 %	73 %
نسبة تطور المؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة		----	3.42 +	0.00	0.00	1.81 +	4.76 +	0.85 +	2.82 +

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مديرية كبريات المؤسسات حققت حسب المؤشر الإجمالي للخدمة النوعية نتائج إيجابية ومرضية خلال الفترة 2018 إلى غاية 2021 وذلك ابتداء من اعتماد مديرية كبريات المؤسسات التصريح الجبائي عن بعد، على العكس من الفترة 2014-2017 التي سبقت استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني التي اتسمت بالثبات في مرجعية الخدمة، وسنحاول تلخيص مؤشر نوعية الخدمة المقدمة بمديرية كبريات المؤسسات كما يلي:

- هناك زيادة طفيفة لنسبة احترام ظروف دخول العمل في السنوات 2014-2017 لتبلغ أقصاها نسبة 94 % وهي نسبة كبيرة، بينما من السنة 2018 إلى السنة 2021 بقيت تلك النسبة ثابتة عند نسبة

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

94 % وتراجعت فقط في السنة 2020 وذلك راجع للظروف التي مرت بها المؤسسات بسبب وباء كورونا، ليستدرك ذلك في سنة 2021 لتبلغ أقصاها ب نسبة 96 %.

- أما بالنسبة إلى نسبة التكفل بالمكلفين فالملاحظ أن هذه النسبة شهدت تراجع في السنوات 2014-2017 وهذا مرده دخول مديرية كبريات المؤسسات إلى التدابير الجديدة في استحداث وهيكله مصالحتها وبداية ورقمنة العمليات، لأنه ومع بداية 2018 نلاحظ زيادة مرضية في نسبة التكفل بالمكلفين من 72 % إلى نسبة 83 % نهاية سنة 2021 ، وعليه نستطيع القول بأن تأثير رقمنة العمليات الجبائية مديرية كبريات المؤسسات واعتماد تقنية التصريح عن بعد له أثر ايجابي على نسبة التكفل بالمكلفين.

- أما بالنسبة نوعية الخدمة المؤداة نلاحظ أن نسبة زيادتها تكاد لا تكون فهي تقريبا زيادة نسبة 02 % خلال الفترة 2014-2021 ، يرجع تفسير ذلك أنه طبيعة الخدمة المقدمة هي نفسها قبل تعميم استعمال التصريح عن بعد، أو أثناء استعمالها، فقط التغيير في طريقة أداها من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني، نستنتج من ذلك عدم وجود تأثير للتصريح الإلكتروني في نسبة نوعية الخدمة المؤداة.

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة احترام الآجال هناك زيادة معتبرة، وتأثير واضح لرقمنة العمليات الجبائية بالمديرية ابتداء من سنة 2018 إلى يومنا هذا.

- نسبي الإصغاء للمكلفين بالضريبة تراوحت نسبتها بين 61 % إلى 64 % خلال الفترة 2014-2017 وهي زيادة ضئيلة، بينما ابتداء من سنة 2018 إلى غاية السنة 2021 فنسبة الزيادة كانت جد معتبرة وصلت 71 % أي بنسبة زيادة تقارب 10 % مقارنة بالسنوات قبل الدخول في تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني.

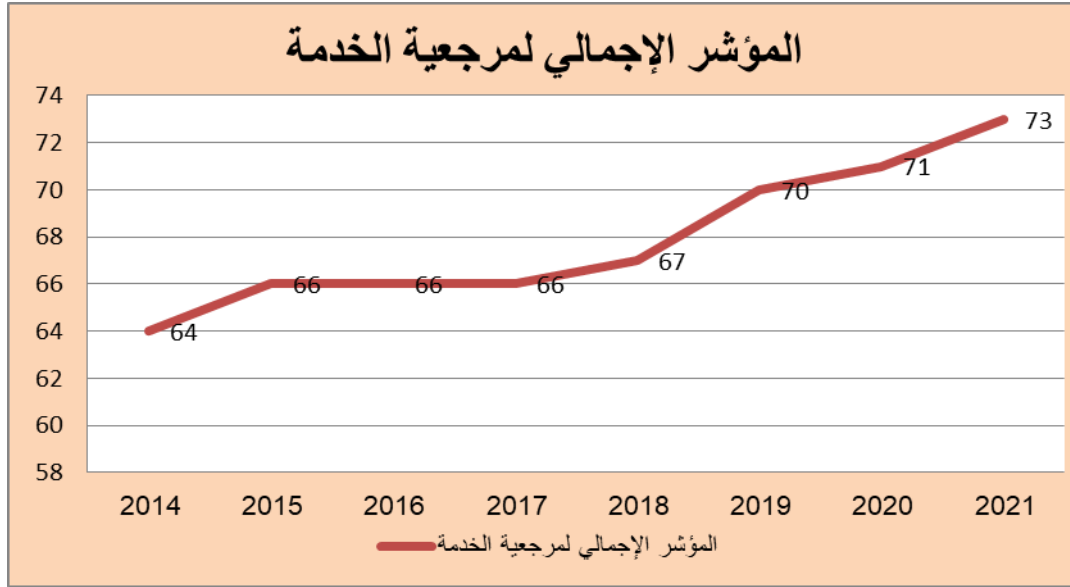
- بصفة عامة نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ للمؤشر الإجمالي لنوعية الخدمة من خلال مقارنة السنوات التي سبقت عصرنة مديرية كبريات المؤسسات وتطبيقها لتكنولوجيا المعلومات باستحداث تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني وإنشاء البوابة الإلكترونية المخصصة للمكلفين لأداء تصريحاتهم والإصغاء لانشغالاتهم، فإذا اعتبرنا أن المشروع لازال في بدايته ونظرا للظروف التي مرت بها الجزائر بصفة عامة في السنتين الأخيرتين يمكن قبول هذه النسب والتطور في مرجعية الخدمة.

وعليه يبقى مرجع نوعية الخدمة مؤشر هام بالنسبة مديرية كبريات المؤسسات قصد جعل نوعية الاستقبال تحديا حاسما بالنسبة لمستقبل الإدارة في تطلعها المستمر في تلبية احتياجات وشكاوى المكلفين بالضريبة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

والشكل البياني الموالي يوضح نسبة مرجعية نوعية الخدمة بمديرية كبريات المؤسسات بناءاً على معطيات و إحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2014-2021.

الشكل رقم (02-04): منحى البياني لإحصائيات مرجعية نوعية الخدمة خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول السابق

المطلب الثاني: مؤشرات الوعاء والتحصيل للسنوات قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني

نفصد بالوعاء هو "فرض الضريبة" من خلال اختيار المادة الخاضعة للضريبة وتقديرها وتصفية الضريبة أي حساب مبلغها، بينما موضوع التحصيل هو تأدية مبلغ الدين الجبائي، وعليه يمكن تقييم فعالية التصريح الجبائي الإلكتروني من خلال هذا المؤشر بالاعتماد على نسبة أداء التصريحات الجبائية وأثرها في تحسين الحصيلة الجبائية بمقارنة الحصيلة السنوية للإيرادات الجبائية السنوية لفترة الدراسة 2014-2021.

أولاً: مؤشرات الوعاء

يترتب على مؤشرات الوعاء (Assiette) عدة دلالات تتعلق بسلوك المكلفين، لكونها قائمة على الضبط النهائي للتصريحات الجبائية والمبالغ التي على أساسها تم فرض الضريبة، ومنه فإن القراءة الأولية لقيمة أي مؤشر منها تعكس عن مدى التحكم في العدد الفعلي للفئة المكلفة بالضريبة، وكذا مدى الالتزام بالواجبات الجبائية، بحيث اعتمدنا في دراستنا لمؤشرات الوعاء بمديرية كبريات المؤسسات عن مؤشرين للحكم على مدى التزام المكلفين بالضريبة بالقيام بواجباتهم التصريحية كما يلي:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات
المؤسسات

الجدول (03-04): يوضح مدى التزام المكلفين بالتصريحات الشهرية والسنوية خلال الفترة 2014-2021
بمديرية كبريات المؤسسات

مؤشرات الوعاء الجبائي						البيان
التصريحات السنوية			التصريحات الشهرية			السنوات
عدم التصريح	التصريح خارج الآجال	التصريح في الآجال	عدم التصريح	التصريح خارج الآجال	التصريح في الآجال	
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
117	71	2.133	1.404	852	25.596	2014
5.04	3.06	91.90	5.04	3.06	91.90	
123	52	2.142	1.476	624	25.704	2015
5.31	2.24	92.45	5.31	2.24	92.45	
154	43	2.110	1.848	516	25.320	2016
6.68	1.86	91.46	6.68	1.86	91.46	
173	61	2.167	2.076	732	26.004	2017
7.21	2.54	90.25	7.21	2.54	90.25	
169	49	2.204	2.028	588	26.448	2018
7.00	2.00	91.00	7.00	2.00	91.00	
152	74	2.257	1.824	888	27.084	2019
6.12	2.98	90.88	6.12	2.98	90.88	
109	55	2.253	1.308	660	27.036	2020
4.51	2.28	93.21	4.51	2.28	93.21	
183	73	2.169	2.196	876	26.028	2021
7.55	3.01	89.44	7.55	3.01	89.44	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

يلخص الجدول أعلاه عدد ونسب التصريحات الشهرية خلال السنوات 2014-2021 والتي قام المكلفون التابعين لنطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بإيداعها، نشير بأن التصريحات الشهرية تتمثل في التصريح GN°50 بينما التصريح السنوي GN°11.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

وعليه فمن خلال الجدول يلاحظ أنه نسبة التصريح الشهري والسنوي لكل سنة هي متساوية، بمعنى نبة اداع التصريحية الشرية في الآجال هي نفسها نسبة إيداع التصريحات السنوية في الآجال نفس الشيء بالنسبة للتصريحات خارج الآجال والتصريحات غير المودعة، وهناك مجموعة من الملاحظات يمكن تلخيصها في ما يلي:

- بالنسبة لعدد المكلفين التابعين لنطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات فهو عدد بالقرب يكون متساوي في جميع السنوات من 2014 إلى 2021، وهذا راجع للشروط التي يجب أن تتوفر في المؤسسات التابعة لنطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي تطرقنا إليها سابقا.

- أما فيما يخص التصريحات الشهرية أو السنوية المودعة في الآجال نلاحظ أنه تكاد تكون متساوية، سواء كان في الفترة 2014-2017 قبل العمل بتقنية التصريح عن بعد والتي بلغت نسبتها في حدود 91 %، نفس النسبة تقريبا في السنوات 2018-2021 وهي الفترة التي بدأ العمل فيها عبر موقع الإنترنت والتصريح عن بعد حيث كانت نسبة الإيداع في الآجال حوالي 91 %، بالرغم من أن نسبة إيداع التصريحات الجبائية في شكلها التقليدي لم تتغير مع بداية التصريح الإلكتروني، إلا أنه يعتبر مؤشر إيجابي جدا، وذلك من خلال ربح المكلفين الوقت والجهد وعناء التنقل في ايداعهم للتصريحات الجبائية، وعليه يمكن القول بأن للتصريح الجبائي الإلكتروني أثر في تفعيل عمل مديرية كبريات المؤسسات من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

- إذا رأينا للتصريحات المودعة في الآجال وخارج الآجال نلاحظ أنها نسبة معتبرة جدا، فهي تعبر على نسبة التزام المكلفين بالضريبة سواء بشكلها التقليدي أو الإلكتروني، غدا أن التصريحات غير مودعة تمام بلغ أقصاها 07 % تقريبا، فهي تعبر عن نسبة المكلفين غير ملتزمين أو المتهربين لأداء التصريحات، فهي نسبة غير كبيرة بإمكان المصالح بمديرية كبريات المؤسسات حصرها بسهولة.

بالرغم من أن درجة الالتزام للمكلفين بالضريبة التابعين لنطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات لم تصل إلى درجة الامتثال 100 %، إلا أنه يمكن القول بأنهم على درجة عالية من الوعي الضريبي، وكذلك درجة استيعابهم بضرورة مواكبة الإدارة الجبائية في توجهاتها المستقبلية نحو رقمنة كافة العمليات الجبائية.

ثانيا: مؤشرات التحصيل (Recouvrement)

ترتبط مؤشرات التحصيل ارتباطا وثيقا بمؤشرات الوعاء وكلما كانت هذه الأخيرة جيدة أدت إلى مؤشرات تحصيل أفضل، ومن أهم مؤشرات التحصيل التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي مؤشر معدل تطور التحصيل، مؤشر تحصيل الديون المهمة، وقبل التطرق لمؤشرات تطور التحصيل، سنحاول

**الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات
المؤسسات**

تحليل توزيع الحصيلة السنوية للضرائب والرسوم بمديرية كبريات المؤسسات من خلال الجدول
الموالي:

الجدول(04-04): يوضح توزيع الحصيلة السنوية للضرائب والرسوم خلال الفترة 2014- 2021 بمديرية
كبريات المؤسسات

السنوات					البيان
المجموع	2017	2016	2015	2014	الضرائب والرسوم
2.190.513.304	611.304.701	504.001.301	759.600.301	315.607.001	TVA
343.932.581	82.703.411	91.017.008	99.301.402	76.304.020	TAP
334.429.049	76.773.221	81.311.099	77.941.402	98.403.711	IBS
153.650.007	36.811.200	33.917.022	37.811.019	45.110.766	IRG ASSOCIE
119.189.604	30.710.337	29.714.015	31.455.002	27.310.250	AUTRES IMPOTS ET TAXE
3.147.107.805	838.302.870	739.960.445	1.006.108.742	562.735.748	TOTAL
المجموع	2021	2020	2019	2018	الضرائب والرسوم
2.738.537.193	822.304.711	611.504.771	732.314.709	572.413.002	TVA
360.130.741	88.704.301	90.411.287	89.713.511	91.301.702	TAP
332.941.860	89.713.202	81.512.339	86.409.110	75.307.209	IBS
143.479.615	41.703.713	36.300.091	33.770.212	31.704.599	IRG ASSOCIE
93.413.048	27.221.009	25.001.911	23.790.311	17.399.817	AUTRES IMPOTS ET TAXE
3.668.501.517	1.069.646.936	844.730.399	965.997.853	788.126.329	TOTAL

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح توزيع الحصيلة السنوية للضرائب والرسوم خلال الفترة
2014- 2021 بمديرية كبريات المؤسسات، نلاحظ التفاوت في مبالغ مختلف الضرائب والرسوم
ويمكن تلخيص لأهم الملاحظات فيما يلي:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- تعد قيمة الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب والرسوم التي تعتمد عليها مديرية كبريات المؤسسات بحيث تصل نسبتها أكثر من 70 % من إجمالي الضرائب والرسوم المحصلة.

- نلاحظ أن قيمة الضرائب على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني ضئيلة نوعاً ما ولا تشكل سوى 20 % من إجمالي الضرائب والرسوم، وهذا راجع إلى الإعفاءات والامتيازات الجبائية التي تحظى بها هذه الشركات في إطار دعم الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار ANDI.

- نلاحظ أن إجمالي الضرائب والرسوم للسنوات 2014-2017 كان في تذبذب وذلك راجع إلى تذبذب أسعار البترول لتلك الفترة، وكذا توقف بعض المشاريع الممسوكة من طرف المؤسسات الأجنبية.

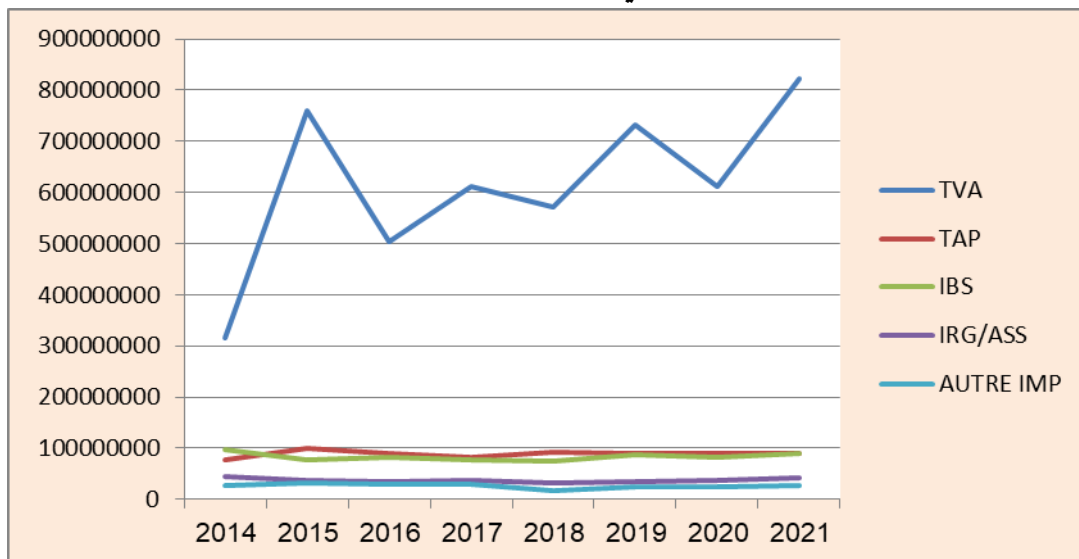
- نلاحظ أن إجمالي الضرائب والرسوم للسنوات 2018-2021 زيادة معتبرة لنسبة مختلف الضرائب والرسوم راجع لاستقرار أسعار البترول.

في الأخير ومن خلال دراستنا لتطور نسبة الضرائب والرسوم بمديرية كبريات المؤسسات نلاحظ هناك تنوع للضرائب والرسوم المطبقة، وتطور مستمر للمبالغ المحصلة، إلا أن هذه الزيادة ليست بمعيار ومؤشر لقياس نسبة الالتزام للمكلفين بالضريبة، إلا أنها تعد مهمة لقياس مساهمة تلك الضرائب والرسوم في تمويل الخزينة العمومية.

والرسم البياني الموالي يوضح تطور الضرائب والرسوم بمديرية كبريات المؤسسات لسنوات 2014-2021.

الشكل رقم (03-04): منحنى البياني يوضح تطور الضرائب والرسوم خلال الفترة 2014-2021 بمديرية

كبريات المؤسسات



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول السابق

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

• مؤشر تطور تحصيل الإيرادات الجبائية:

وهو يمثل نسبة النمو في التحصيل لهذه السنة مقارنة بالسنة السابقة، ويمكن أن يأخذ الإشارة السالبة في حالة المبلغ المتحصل في السنة الماضية أكبر من المتحصل في السنة الحالية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول(04-05): يوضح نسبة تطور حصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات

البيان	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	إجمالي الجبائية	
السنوات	القيمة	القيمة	القيمة	نسبة التطور
2014	91.286.424.702	213.024.990.969	304.321.415.671	-----
2015	95.223.390.436	222.187.911.016	317.411.301.452	4.30+
2016	98.241.300.369	229.229.700.858	327.471.001.227	3.17+
2017	106.413.362.673	248.297.846.236	354.711.208.909	8.32+
2018	111.724.065.090	260.689.485.210	372.413.550.300	4.99+
2019	115.294.352.014	269.020.154.697	384.314.506.711	3.20+
2020	122.343.402.452	285.467.939.053	407.811.341.505	6.11+
2021	123.396.366.094	287.924.854.217	411.321.220.311	0.86+

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نسبة تطور حصيلة الإيرادات الجبائية بمديرية كبريات

المؤسسات لسنوات الدراسة 2014-2021 نستخلص مجموعة من الملاحظات أبرزها:

- تنوع الإيرادات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات على عكس الإدارات الجبائية الأخرى، وذلك لطبيعة مجال اختصاصها، فهي تعنى بتحصيل الإيرادات الجبائية العادية والجبائية البترولية فهي بالتالي تمثل مورد هام لخزينة الدولة.

- ارتفاع قيمة الإيرادات الجبائية البترولية على إيرادات الجبائية العادية وذلك لطبيعة المؤسسات التابعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات.

- زيادة في نسبة التطور لإجمالي الجبائية المحصلة لسنوات 2014-2017، وذلك راجع لزيادة الإيرادات الجبائية البترولية لتلك السنوات نظرا لارتفاع أسعار المحروقات، بينما نلاحظ زيادة في القيمة الإجمالية للإيرادات الجبائية لسنوات 2018-2021 غير أن نسبة التطور قليلة مقارنة بنسبة التطور للسنوات الماضية.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

وعليه فمن خلال تحليلنا لنسب تطور الإيرادات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات لسنوات الدراسة 2014-2021، نستنتج أن هناك ارتفاع لقيمة تحصيل الإيرادات الجبائية وهو شيء إيجابي يعكس أهمية مديرية كبريات المؤسسات في القطاع الضريبي والأهمية الخاصة التي تحظى بها من طرف الدولة من خلال مشروع العصرية، ومع ذلك لا نستطيع الحكم على تأثير هذا الأخير من خلال مؤشر التحصيل.

والرسم البياني الموالي يوضح نسبة الحصيلة الجبائية العادية والبتروولية بمديرية كبريات المؤسسات لسنوات 2014-2021.

الشكل رقم (04-04): الشكل البياني لتطور الجبائية العادية والجبائية البتروولية لسنوات 2014-2021 بمديرية كبريات المؤسسات.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق

• مؤشر تحصيل الديون:

يعبر هذا المؤشر عن معدل تحصيل المبالغ المهمة، والذي يعتبر من بين أولويات مصالح التحصيل بمديرية كبريات المؤسسات، فهو بذلك يعتبر مؤشر جد مهم للحكم على أداء الإدارة الجبائية وكذا الحس الضريبي لدى المكلف بالضريبة، وعلى هذا الأساس قمنا بتلخيص مؤشر التحصيل للديون الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات خلال فترة الدراسة 2014-2021.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

الجدول (04-06): يوضح نسبة تطور تحصيل الديون الجبائية خلال الفترة 2014-2021

بمديرية كبريات المؤسسات

مؤشرات التحصيل		الحصيلة السنوية لتحصيل الديون			البيان
مؤشر الديون غير محصلة 3/1	مؤشر تحصيل الديون 2/1	المبلغ الصافي للدين غير المحصل (03)	المبلغ الصافي للدين المحصل (02)	المبلغ الصافي للدين (01)	السنوات
% 70	% 30	213.087.854.852	91.323.366.365	304.411.221.217	2014
% 69	% 31	193.918.946.401	88.822.405.600	282.741.352.001	2015
% 71	% 29	225.195.201.965	92.226.515.127	317.421.717.092	2016
% 71	% 29	236.243.914.985	99.533.106.422	331.777.021.407	2017
% 70	% 30	261.093.119.706	111.897.051.302	372.990.171.008	2018
% 67	% 33	243.213.102.883	118.519.901.235	361.733.004.118	2019
% 64	% 36	251.574.994.920	139.246.426.394	390.821.421.314	2020
% 63	% 37	258.138.931.148	149.202.399.063	407.341.330.211	2021

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

نلاحظ من الجدول أعلاه، والذي يمثل نسبة تطور تحصيل الديون بمديرية كبريات المؤسسات للسنوات 2014-2021، هناك عجز كبير في تحصيل هاته الديون، وسنحاول تلخيص أهم الملاحظات في النقاط التالية:

- يلاحظ أن مبالغ الديون جد كبيرة على عاتق المؤسسات التابعة لنطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات وذلك ربما راجع لأن أغلب هاته المؤسسات أجنبية أو في شراكة مع الدولة على غرار سوناطراك، مما يجعل هناك ثقل في تغطية الديون وتسديدها.
- هناك تحسن في نسبة تحصيل الديون الجبائية في السنوات الأخيرة راجع إلى تحسن مستوى نشاط المؤسسات الأجنبية والبتروولية مما جعلها تسدد المبالغ المستحقة من الديون.
- في الأخير نستطيع القول بأن نسبة الديون غير المحصلة كبيرة جدا وعلى الدولة مراجعتها لاستغلال تلك الديون في النشاط الاقتصادي والتنموي ، وخلق سبل وآليات من أجل استيفاء هاته الديون، كما لاحظنا أن نظام جبايتيك لا يزال غير مربوط بمختلف المصالح ذات الصلة بتحصيل الديون في وقتها على غرار المؤسسات المالية كالبنوك.
- وعلى هذا الأساس في الوقت الراهن ومن خلال هذا المؤشر لا نستطيع الحكم على فعالية النظام الإلكتروني في عملية التحصيل نظرا لتعدد الأسباب المتعلقة بسياسة الدولة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

المطلب الثالث: مؤشرات الرقابة الجبائية والمنازعات قبل وبعد تطبيق نظام التصريح الإلكتروني

إن موضوع الرقابة الجبائية هو مكافحة التهرب الضريبي، وبالتالي يمكن القول أن مؤشرات الرقابة الجبائية هي الأقرب إلى إمكانية تقييم حجم التهرب الضريبي وهذا من خلال الإشارات والانطباعات التي تتركها دراسة تلك المؤشرات، وسنحاول في دراستنا التطرق إلى أربع مؤشرات تتعلق بالرقابة الجبائية والمنازعات.

أولاً: مؤشر الرقابة الجبائية:

إن مؤشرات تحليل برنامج الرقابة الجبائية تبين عدد القضايا المبرمجة مقارنة بعدد الإجمالي للملفات التابعة لنطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، وسنقدم مؤشر الرقابة من خلال الجدول التالي:

الجدول (04-07): يوضح نسبة تطور مؤشرات الرقابة الجبائية خلال الفترة 2014-2021

بمديرية كبريات المؤسسات

مؤشرات الرقابة الجبائية								البيان
السنوات	عدد الأعوان (1)	إجمالي عدد الملفات (2)	حصيلة عملية الرقابة			نسبة مؤشر عملية الرقابة الجبائية		
			عدد الملفات المبرمجة (3)	عدد الملفات المنفذة (4)	المبالغ المسترجعة	مؤشر التنفيذ البرنامج 4/3	مؤشر التغطية 4/2	
متوسط نتيجة المحقق الواحد 5/1								
2014	12	2321	312	300	452.666.505	% 96	% 12.92	37.722.208
2015	12	2317	291	280	419.999.850	% 96	% 12.08	34.999.987
2016	14	2307	307	290	476.634.730	% 94	% 12.57	34.045.341
2017	14	2401	300	300	464.999.814	% 100	% 12.49	33.214.272
2018	16	2422	314	312	488.333.138	% 99	% 12.88	30.520.821
2019	16	2413	320	315	531.522.134	% 98	% 13.05	33.220.133
2020	18	2417	313	300	519.110.884	% 96	% 12.41	28.839.493
2021	18	2425	320	320	465.110.945	% 100	% 13.20	25.83.496

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- من خلال الجدول أعلاه، والذي يمثل نسبة تطور الرقابة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات للسنوات 2014-2021، هناك جملة من الملاحظات نلخصها في النقاط التالية:
- نلاحظ أن نسبة تنفيذ البرنامج تكاد تكون 100 %، وهذا دليل على فعالية مديرية كبريات المؤسسات على أداء المهام في وقتها، كما كانت نسبة تغطية الملفات متقاربة في كل السنوات وتتراوح بين نسبة 12 % إلى 13 %، وهي نسب جد معتبر وقريبة من الأهداف المسطرة.
 - كما كانت المبالغ المحصلة في إطار برنامج المراقبة الجبائية مبالغ ليس بالكبيرة بالمقارنة بعدد المكلفين، ومتقاربة في كل السنوات وهذا يدل على درجة الوعي لدى المكلفين بالضريبة والتزامهم بأداء التصريحات الجبائية بطريقة صحيحة وبعيدة عن الغش والتهرب الضريبي.
 - الملاحظ ومن خلال المعطيات والمقابلة مع أعوان مديرية كبريات المؤسسات، لا تزال طرق المراقبة تتم بأسلوب القديم ولكن بسرعة تنفيذ أفضل في السنوات الأخيرة.
 - كما كانت فعالية الأعوان المكلفة بعملية الرقابة معقولة جدا بالنظر لحجم التحصيلات وعدد الملفات المبرمجة للمراقبة.
- في الأخير نقول بأن نسبة التهرب وعدم الالتزام الضريبي للمكلفين ضئيل جدا وهذا لطبيعة المؤسسات التابعة لنطاق مديرية كبريات المؤسسات، وعلى هذا الأساس ليس من السهل الحكم على فعالية تطبيق التصريحات الإلكترونية لهذه السنوات، بالإضافة إلى عملية الرقمنة لم تشمل كافة المجتمع الضريبي، التي عليها رقمنة كافة عملياتها لتسهيل عملية الرقابة بحيث تتم في المصالح الجبائية دون الانتقال لمقر المكلفين.
- ثانيا: مؤشر المنازعات الضريبية:**
- تعتبر دراسة مؤشرات المنازعات الجبائية وسيلة للحكم على الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة وكذلك أداء أعوان الإدارة الجبائية في ممارسة الحق الرقابي، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول الموالي:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

الجدول (04-08): يوضح نسبة تطور مؤشر الفصل في المعالجة المنازعات خلال الفترة 2014-2021

بمديرية كبريات المؤسسات

مؤشرات المنازعات الجبائية						البيان
نسبة مؤشر المعالجة	مخزون آخر مدة 4-3 = (5)	عدد الملفات المعالجة (4)	العدد الإجمالي 2+1 = (3)	المنازعات خلال السنة (2)	مخزون أول مدة (1)	السنوات
% 89.55	39	334	373	301	72	2014
% 82.07	57	261	318	279	39	2015
% 87.97	48	351	399	342	57	2016
% 91.09	39	399	438	390	48	2017
% 98.65	06	440	446	407	39	2018
% 96.32	16	419	435	429	06	2019
% 97.12	14	472	486	470	16	2020
% 94.75	25	451	476	462	14	2021

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات من مديرية كبريات المؤسسات

- من خلال الجدول أعلاه، والذي يمثل نسبة تطور مؤشر الفصل في المعالجة المنازعات بمديرية كبريات المؤسسات للسنوات 2014-2021، هناك جملة من الملاحظات نلخصها في النقاط التالية:
- نلاحظ أن هناك زيادة في عدد المنازعات من سنة إلى أخرى، بالمقابل تناقص مستمر بالنسبة للمنازعات غيلا المعالجة في حينها هذا يعني أن نسبة معالجة لمنازعات في الآجال مرتفعة.
 - سرعة معالجة المنازعة في السنوات 2018-2021 مقارنة بالسنوات السابقة وهذا يدل على تأثير رقمنة العمليات الجبائية، بحيث أصبح معالجة المنازعات تتم باستخدام تقنيات الإعلام الآلي.
 - يدل سرعة الفصل في المنازعة في الآجال القانونية إلى سهولة الاتصال بالمكلف عند طلب التوضيحات اللازمة عن طريق قنوات الاتصال المتطورة باستعمال الإيميل الخاص بمديرية كبريات المؤسسات ودون الحاجة لانتقال المكلف.
 - محدودية عدد المجتمع الضريبي التابع لمديرية كبريات المؤسسات أدى إلى سهولة الفصل ومعالجة المنازعات في وقتها، بالإضافة إلى كفاءة العنصر البشري بدرجة عالية من التأهيل.

المبحث الثالث: الدراسة الاستبائية (تطبيق الدراسة الميدانية على المديرية)

لقد أردنا من هذه الدراسة الميدانية التعرف على آراء واتجاهات عينة الدراسة حول موضوع تقديم المكلفين التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات للتصريحات الجبائية الكترونياً وأثر ذلك في التقليل من الفجوة الضريبية، من خلال معرفة انعكاس استخدام تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني على أداء عمل مديرية كبريات المؤسسات في ظل عصرة الإدارة الجبائية، ومدى مساهمته في تحسين العلاقة الضريبية وكذا الدور الذي تلعبه التصريحات الجبائية الإلكترونية في تحسين الحصيلة الجبائية من خلال تفعيل آليات الرقابة الجبائية وأداء المكلفين لالتزاماتهم الجبائية.

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم المبحث إلى:

- المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
- المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة
- المطلب الثالث: تحليل فرضيات الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع من خلال جمع المعطيات بشكل أكبر وبعملية دقيقة واستعمال أدوات التحليل المناسبة للدراسة.

1. منهج الدراسة:

من أجل فهم وتفسير حقيقة مدى مساهمة التصريح الجبائي الإلكتروني في التقليل من الفجوة الضريبية، اعتمدنا في مجال دراستنا على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، وقد تم استخدام تقنية دراسة الحالة بمديرية كبريات المؤسسات وتدعيمها باستبيان كأداة لجمع البيانات من أجل اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج تفسيرية للظاهرة المدروسة.

2. وصف عينة الدراسة:

طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية كون أن مجتمع الدراسة مكون من عدة طبقات متجانسة في الوصف الإحصائي مكونة من (72) شخصا مقسمة على فئتين، فئة تخص الإداريين موظفي مديرية كبريات المؤسسات من مفتشين وأعاون، وفئة ثانية تخص عينة من محاسبين ومسيري شركات تابعة لنطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات وقد تم توزيع الاستبيانات على كافة أفراد المجتمع، ونظراً لمحدودية مجتمع الدراسة، قمنا بمتابعة أفراد الدراسة لتعبئة الاستبيانات سواء بالاتصالات أو بشكل الكتروني، بحيث تم توزيع (90) استمارة استبيان على عدد مجتمع الدراسة وتم

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

استرداد (72) استمارة صالحة للتحليل، بحيث كانت نسبة الاستبيانات المسترجعة (80 %) وهي نسبة مقبولة، وقد استغرقت مدة جمع البيانات التي ابتدأت بتوزيع الاستمارة ومن ثم جمعها من مفردات العينة ما يقارب (35) يوما، والجدول الموالي يوضح عدد الاستمارات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (09-04): الاستمارات الموزعة والخاضعة للتحليل

عدد الاستمارات	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة والخاضعة للتحليل
مجتمع الدراسة	العدد	العدد
موظفي مديرية كبريات المؤسسات	60	45
محاسبين ومسيرين	30	27
العدد الإجمالي	90	72
نسبة الاستبانة	%100	%80

3. أداة جمع البيانات:

تم توظيف البرنامج (SPSS Statiscal Pakage for social Science) لتحليل البيانات التي تم جمعها وتفرغها بواسطة استمارات الاستبيان، حيث تم استخدام SPSS Version26 في الدراسة وهذا بهدف قياس وتحليل اختبارات الإحصائية لآراء ومقترحات فئات العينة بالإجابة على محاور الاستبيان، وكذلك الخصائص والصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهذا للوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر من الموثوقية.

4. إعداد الاستبيان:

اعتمدنا في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على القائمة الاستبائية المعدة والمحكمة من قبل أساتذة أكاديميين ممن يملكون من الخبرة في مجال الجبائية والعمل الجبائي، حيث تم الأخذ بآرائهم من خلال حذف بعض الفقرات وإضافة بعض التعديلات على مجموعة من الفقرات الأخرى، إلى غاية الوصول إلى الشكل النهائي للاستبانة قبل توزيعها على مفردات عينة الدراسة، وقد تضمن استبيان الدراسة جزئين، الجزء الأول أسئلة عامة أما الجزء الثاني تضمن أربع محاور وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة، وكانت الأسئلة بشكل مغلق أي على المجيب أن يضع رمزا على الإجابة التي يختارها، وقد تم الطباعة على أوراق عادية متضمنا (32) سؤالا مصاغا باللغتين العربية والفرنسية.

- وبغرض تسيير معالجة استمارات الاستبيان المكونة من محاور الدراسة، والتي تضمنت (32) فقرة، بحيث قام الباحث تحديد مقياس الإجابات باستخدام مقياس ليكارت الخماسي (Likart scal)

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

وهو مقياس فنوي مكون من خمس درجات (1-5) بهدف معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً عن طريق إعطاؤها أوزاناً نسبية.

جدول رقم (10-04): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	[5.00 – 4.21]	[4.20 – 3.41]	[3.40 – 2.61]	[1.81 – 2.60]	[1.00 – 1.80]
الدلالة	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي، الخوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2008، ص: 540.

المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة

نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على كيفية تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، والتأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لأجله، والتحقق من ثبات الدراسة (الاستبيان)، أي التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، واختبار جودة المطابقة، والهدف من خلال هذا الاختبار معرفة أي من التوزيعات الاحتمالية التي تتبعها توزيع بيانات الدراسة، إلى جانب إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في ذلك.

أولاً: إجراءات تصميم أداة الدراسة

لتحقيق الأغراض الميدانية للدراسة تم تصميم الاستبيان من خلال الأدبيات السابقة مع استشارة ذوي الاختصاص في هذا المجال، بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة الميدانية لاختبار فرضيات الدراسة، كما كانت هناك معلومات متعلقة بالصفات الشخصية لأفراد العينة وحددت عبارات الاستبيان كما يلي:

جدول رقم (11-04): متغيرات الدراسة الاستبائية

الأسئلة	العبارات
05	1 البيانات الخاصة بالمعلومات والصفات الشخصية لعينة الدراسة
08	2 مشروع النظام الجبائي الإلكتروني المتعلق بالرقمنة في إطار عصنة القطاع الضريبي بالجزائر
08	3 واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات
08	4 أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية
08	5 التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الباحث

- **الجزء الأول:** ويتمثل في البيانات الخاصة بالمعلومات والصفات الشخصية لعينة الدراسة وإجاباتهم على الأسئلة المتعلقة بـ(العمر، الجنس، المستوى العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة)، وذلك بهدف الاطمئنان عن مدى توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بمحتويات الاستبيان.
- **الجزء الثاني:** ويشتمل على متغيرات الدراسة الأساسية التي من خلالها يتم استطلاع آراء المراجعين حول محاور الدراسة الرئيسية، وموزعة على أربع محاور تشمل على (32) فقرة، من فقرات المحاور الخاصة بمضمون العصرية والتصريح الجبائي الإلكتروني والمحاور الخاصة بالفجوة الضريبية وكانت على النحو التالي:

1. تشخيص واقع المتغير المستقل (التصريحات الجبائية الإلكترونية)

- **المحور الأول:** تشخيص الاتجاه العام للمتغير المستقل الأول (مضمون عصرية الإدارة الجبائية): يعتبر هذا المحور كمدخل لتشخيص مدى فعالية مخطط عصرية الإدارة الجبائية في تبسيط الإجراءات ورقمنة المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب ومن بينها مديرية كبريات المؤسسات، وعليه تم إعداد فقرات هذا المحور والمكونة من (08) عبارات لمعرفة اتجاه آراء العينة حول: "مدى تأثير مخطط عصرية الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات"

- **المحور الثاني:** تشخيص الاتجاه العام للمتغير المستقل الثاني (واقع تطبيق التصريحات الجبائية الإلكترونية): تم إعداد فقرات هذا المحور من الاستبيان من أجل الإجابة عن الفرضية الثانية من الدراسة والمتعلق بنظام التصريحات الجبائية الإلكترونية كتقنية حديثة بالمصالح الخارجية للإدارة الضريبية، وأثرها في تحسين أداء وفعالية المصالح الجبائية، بحيث حاولنا رصد آراء عينة الدراسة بشأن هذا المحور من الاستبيان من خلال الإجابة عن: "واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات" من خلال (08) عبارات الموضوعية لهذا المحور .

2. تشخيص واقع المتغير التابع (الفجوة الضريبية)

- **المحور الثالث:** تشخيص الاتجاه العام للمتغير التابع الأول (الفجوة الضريبية): اعتمدنا في تحليلنا لموضوع الدراسة فيما يخص التعبير عن الفجوة الضريبية من خلال محورين كل محور يعالج أثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في التقليل من الفجوة الضريبية، بحيث يتعلق هذا المحور من الاستبيان بالفرضية الثالثة والتي جاء فيها بتوقع أن يكون اعتماد نظام التصريح الإلكتروني من أهم الإجراءات المؤدية إلى تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية وبالتالي المساهمة في تقليل الفجوة الضريبية، وعليه حاولنا معرفة آراء المجيبين عن " أثر

التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية" من خلال الإجابة عن الأسئلة المطروحة وهي (08) عبارات .

- المحور الرابع: تشخيص الاتجاه العام للمتغير التابع الثاني يعبر هذا العنصر على المتغير التابع (الفجوة الضريبية) من زاوية أخرى وهي التعبير عن أثر التصريح الجبائي الإلكتروني في التقليل من الفجوة الضريبية من خلال تفعيل آليات الرقابة والقضاء على مظاهر التهرب الضريبي، وهو ما حاولنا التعرف عليه من خلال الإجابة عن الفرضية الرابعة "التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي"، ومعرفة آراء عينة الدراسة من خلال الإجابة على (08) عبارات المطروحة لذلك.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم اختبار ومعالجة أداة الاستبيان وفق طرق احصائية عديدة حتى يمكن استخدامها بشكل صحيح وبطريقة تسمح لنا بجمع معطيات دقيقة حول الظاهرة المدروسة والوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، حيث تم استخدام الإصدار السادس والعشرون SPSS Version 26 من البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical Package for social Science) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، وتمثلت المعالجة الإحصائية هذه الأداة وفق المعايير التالية:

1. **مقاييس النزعة المركزية والتشتت:** وتتمثل في الإحصاء الوصفي وذلك لغرض وصف إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستمارة باستخدام:

- الوسط الحسابي كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبيان ومعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.

- الانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي، وهو كمؤشر لقياس مدى الاتساق المتوفر بين إجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبيان.

2. **معامل الثبات أداة الدراسة (Cronbach's Alpha):** معامل ألفا كرونباخ من أجل التأكد من

ثبات أداة الدراسة والاستقرار في النتائج التي أعدت لقياسها.

3. **معامل الصدق لأداة الدراسة (Validity Coefficient):** يتم حساب معامل صدق أداة الدراسة

للتأكد من أنها صالحة لما ستقيسه وأنها دقيقة في قياسها.

4. **مقاييس اختبار الفرضيات:** تم استخدام الاختبارات التالية في اختبار فرضيات الدراسة من أجل

تأكيدا أو نفيها:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- أساليب إحصائية تحليلية تتمثل في (Pearson Corrélation Coefficient) معامل الارتباط بيرسون لاختبار قوة الارتباط بين المتغيرات.

- اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) تم استعمال هذا الاختبار من أجل دراسة الفروق بني المتوسطات الحسابية لعينة الدراسة وهو امتداد الاختبار T-Test الذي يقوم بدراسة دلالة الفروق بين متوسطين، بينما اختبار التباين الأحادي يقوم بدراسة دلالة الفروق بين مجموعة من المتوسطات.

ثالثاً: وصف خصائص مجتمع الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال أداة القياس (الاستبيان)، التي تم إعدادها لغرض اختبار الفرضيات، وسيتم وف للبيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، يلي ذلك اختبار الفرضيات بمحتورها وأجزائها.

1. النتائج الإحصائية المتعلقة بوصف عينة الدراسة:

تشمل الخصائص الديموغرافية للمستجيبين كل من (الجنس، العمر، المستوى العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة)

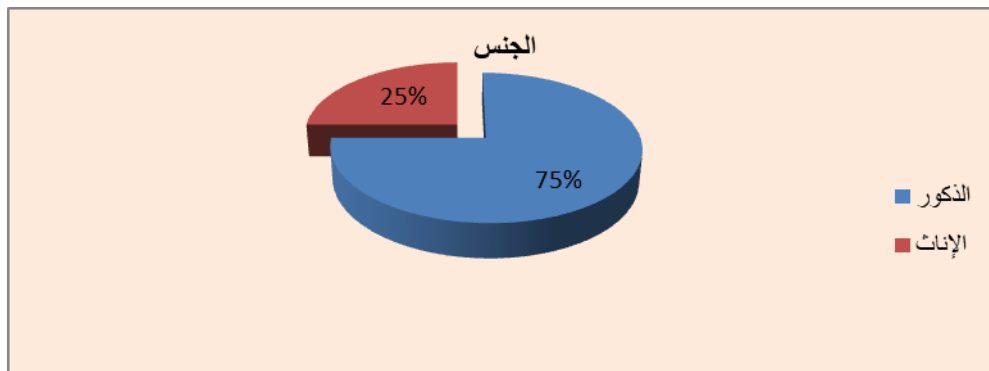
• توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (12-04): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
ذكر	54	75
أنثى	18	25
المجموع	72	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (05-04): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

يتضح من الجدول أعلاه والمدعوم بالشكل التوضيحي أن أغلبية أفراد العينة المستهدفة من خلال هذا الاستبيان كانت ذكور بنسبة 75%، فيما مثلت نسبة الإناث 25%، هذا راجع إلى طبيعة مجتمع الدراسة خاصة المحاسبين والمسمرين للشركات الكبيرة عادة ما يكون يغلب عليه العنصر الذكري، بنما يقتصر العنصر الأنثوي في موظفي مديرية كبريات المؤسسات.

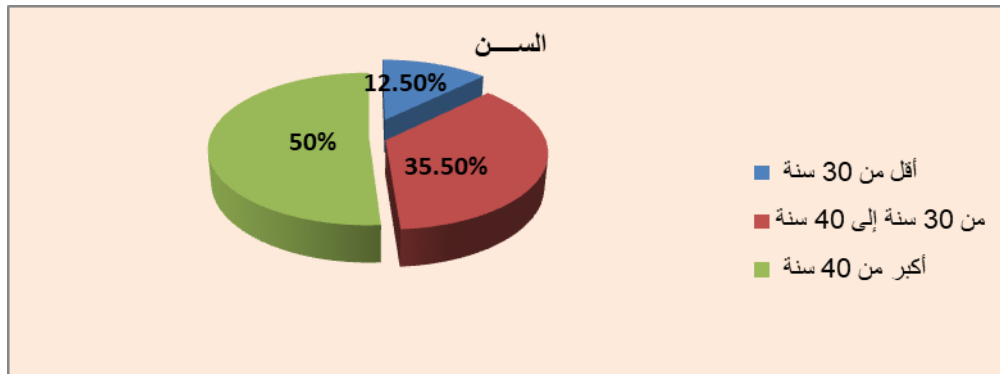
• توزيع عينة الدراسة حسب السن:

جدول رقم (13-04): توزيع عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
أقل من 30 سنة	9	12.5
من 30 سنة إلى 40 سنة	27	37.5
أكثر من 40 سنة	36	50
المجموع	72	100

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (06-04): توزيع عينة الدراسة حسب السن



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد الدراسة أكبر من السن الأربعين والشكل التوضيحي يبين ذلك، وهذا راجع يمكن لطبيعة المناصب التي توظف في مديرية كبريات المؤسسات التي تحتاج لذوي الكفاءات والخبرة العملية على عكس بعض الإدارات الجبائية الأخرى، ونفس الشيء للمحاسبين والمسمرين أغليتهم في السن الأربعين وهذا أمر منطقي بالنسبة لطبيعة الوظيفة التي تحتاج إلى مستوى معين من التأهيل والتدرج للوصول إلى ممارسة مهنة المحاسب أو تسيير شركات كبيرة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

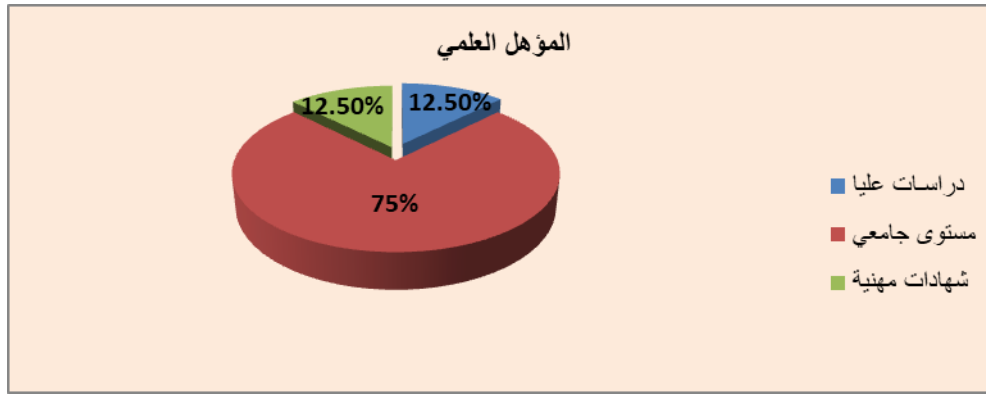
• توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (14-04): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
دراسات عليا	09	12.5
مستوى جامعي	54	75
شهادات مهنية	09	12.5
المجموع	72	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (07-04): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير الجدول أعلاه ومن خلال الرسم الدائري التوضيحي أن نسبة الحاصلين على درجة الليسانس أو الماجستير والذي عبرنا عليه من خلال المستوى الجامعي بلغ حوالي 75 % من أفراد مجتمع الدراسة وهي نسبة كبيرة، يلي ذلك مؤهل ما بعد التدرج والحاصلين على الشهادات المهنية بنسبة 12.50 % لكل منهما، وهذه النتيجة تعكس على أن الأشخاص الذين يمارسون الوظائف المهمة في مديرية كبريات المؤسسات هم ذوي كفاءات لطبيعة المناصب الحساسة بالمديرية، بينما يختلف المستوى التعليمي بالنسبة للمحاسبين والمسيرين الذين تتوفر فيهم عنصر الخبرة أكثر من المستوى التأهيلي والعلمي.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

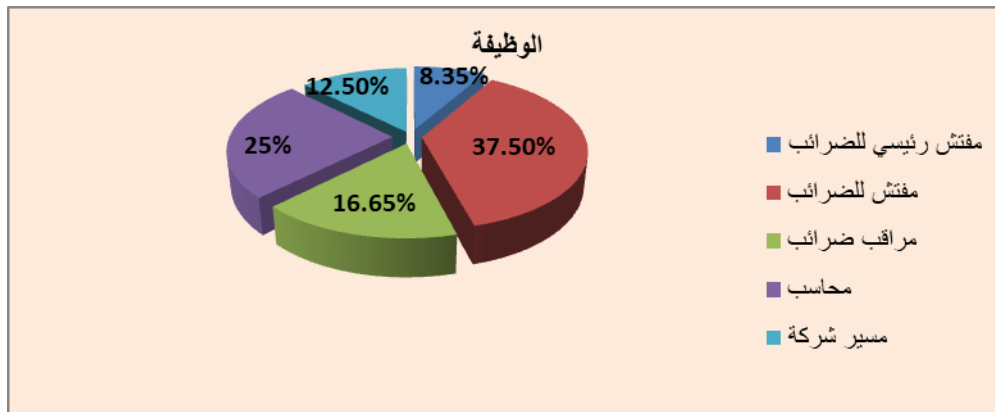
• توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

جدول رقم (15-04): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
مفتش رئيسي للضرائب	06	8.35
مفتش للضرائب	27	37.5
مراقب ضرائب	12	16.65
المجموع الأول	45	62.5
محاسب	18	25
مسير شركة	09	12.5
المجموع الثاني	27	37.5
المجموع العام	72	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (08-04): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير الجدول أعلاه إلى توزيع أفراد عينة الدراسة والذي قسم إلى جزئين، القسم الأول ويتمثل في موظفي مديرية كبريات المؤسسات والذي عبرنا عنه بالمجموع الأول والذي يمثل نسبة 62.5% من أفراد عينة الدراسة بحيث تختلف مكوناته من مفتشين رئيسيين ومفتشين ومراقبين للضرائب، والنسبة الغالبة في موظفي المديرية تتمثل في المفتشين وهي الدرجة الأكثر توظيف نظراً لطبيعة المصالح الموزعة في المديرية التي تحتاج أعوان أكثر كفاءة ودرجة.

بينما الجزء الثاني من أفراد الدراسة يتمثل في المحاسبين والمسيرين الذين لهم علاقة بمديرية كبريات المؤسسات من خلال التسيير الجبائي للشركات التابعة لاختصاص المديرية، بحيث بلغت

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

نسبة المحاسبين 25% بينما بلغت نسبة المسيرين 12.5%، وهذا راجع لأن أغلبية المحاسبين يقومون مسك وتسيير محاسبة الشركات.

كما اعتمدنا هذا المزج من التوزيع في الدراسة ما بين الإدارة الجبائية المتمثلة في موظفي مديرية كبريات المؤسسات والمكلفون بالضريبة التابعين لمجال اختصاص المديرية والمتمثلة في آراء المحاسبين والمسيرين للشركات من أجل الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية وتجنب التوجيه في الآراء.

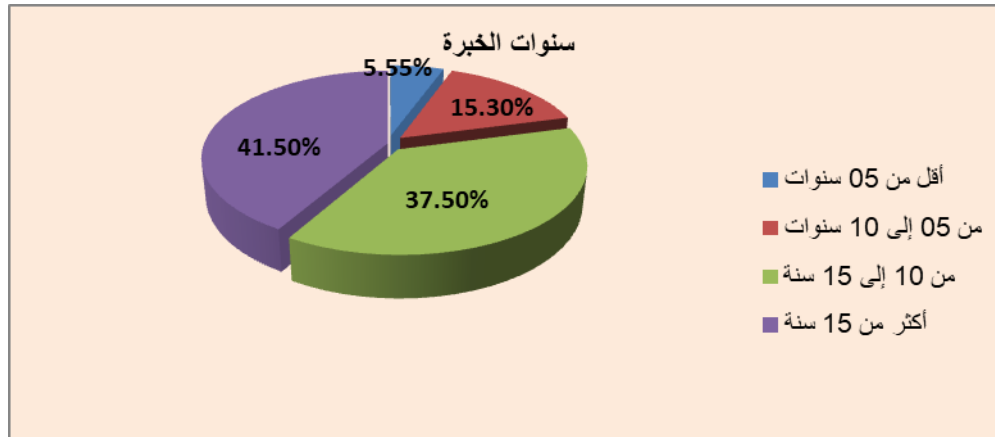
• توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (16-04): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
أقل من 05 سنوات	04	5.55
من 05 إلى 10 سنوات	11	15.30
من 10 إلى 15 سنة	27	37.50
أكثر من 15 سنة	30	41.65
المجموع	72	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم (09-04): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بخصوص الخبرة المهنية والذي عبر عنه من خلال الرسم التوضيحي أن الفئة الأكثر تكراراً هي فئة الأكثر من 15 سنة بنسبة 41.50%، وهذا يدل على الخبرة الطويلة التي يتطلبها العمل بمديرية كبريات المؤسسات وكذا مهنة المحاسبة والتسيير في الشركات الكبيرة، وهو ما سيضيفي مصداقية أكثر لمجتمع الدراسة ويعزز من إجابات العينة.

2. النتائج الإحصائية المتعلقة بوصف عينة الدراسة:

سنحاول في هذا الجزء من الاستبانة معالجة الفرضيات والمحاور الموضوعية بصدق وثبات مجتمع الدراسة وفقاً لبرنامج التحليل.

• قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الدراسة

من أجل التعرف على مدى صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور (أو البعد) والدرجة الكلية لجميع عبارات هذا المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة ، وذلك لكل محور من محاور الدراسة.

جدول رقم (17-04): معاملات ارتباط بيرسون للمحور الأول

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.543**	X-1
0.775**	X-2
0.520**	X-3
0.535**	X-4
0.306**	X-5
0.730**	X-6
0.481**	X-7
0.749**	X-8
*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- يبين الجدول رقم (17-04) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الأول "مدى تأثير مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمته العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات" حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بأن معاملات الارتباط المبيّنة دالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.01) وهي قيم موجبة تتراوح بين 0.306 و 0.775 في حدها الأعلى للعبارة رقم (X-2) وهي صادقة لما وضعت لقياسه.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

جدول رقم (04-18): معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثاني

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.838**	X-1
0.944**	X-2
0.863**	X-3
0.853**	X-4
0.556**	X-5
0.840**	X-6
0.886**	X-7
0.794**	X-8
*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- يبين الجدول رقم (04-18) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الثاني "واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات" حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بأن معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.01) وهي قيم موجبة تتراوح بين 0.556 و 0.944 في حدها الأعلى للعبارة رقم (X-2) مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني.

جدول رقم (04-19): معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثالث

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.974**	X-1
0.981**	X-2
0.974**	X-3
0.973**	X-4
0.955**	X-5
0.945**	X-6
0.977**	X-7
0.944**	X-8
*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- يبين الجدول رقم (04-19) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الثالث "أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية" حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بأن معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.01) وهي قيم موجبة تتراوح بين 0.944 و 0.981 في حدها الأعلى للعبارة رقم (X-2) مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث.

جدول رقم (04-20): معاملات ارتباط بيرسون للمحور الرابع

معامل الارتباط	رقم العبارة
0.973**	X-1
0.945**	X-2
0.978**	X-3
0.930**	X-4
0.976**	X-5
0.979**	X-6
0.984**	X-7
0.980**	X-8
*دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- يبين الجدول رقم (04-20) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات المحور الرابع "التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتنفيذ الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي" حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث يتبين من الجدول بأن معاملات الارتباط المبينة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة معنوية (0.01) وهي قيم موجبة تتراوح بين 0.930 و 0.984 في حدها الأعلى للعبارة رقم (X-7) مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الرابع.

● ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ويمثل معامل ألفا كرونباخ أحد معاملات قياس ثبات وصدق البيانات، وقيمه تتراوح بين 0 و 1، وزيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ يعني زيادة مصداقية البيانات، وللتأكد من ثبات الأداة استخرجنا معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق (وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات) وكانت النتائج موضحة كما في الجدول التالي:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

جدول رقم (21-04): معاملات ثبات وصدق الدراسة

المحور	العبارات	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
01	مدى تأثير مخطط عصرنه الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات	08	0.636	0.797
02	واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات	08	0.934	0.966
03	أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية	08	0.988	0.993
04	التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي	08	0.988	0.993
	كل فقرات الاستبيان	32	0.981	0.990

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- من الجدول رقم (21-04) نلاحظ بأن معامل ثبات الدراسة ألفا كرونباخ هو **0.981**، ومعامل الصدق يمثل **0.990**، وهي نسب مقبولة لأغراض الدراسة، ومنه فإن أداة القياس (الاستمارة) صادقة في قياس ما وضعت لأجله وثابتة بدرجة كبيرة. وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، وتشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين أسئلة الاستبيان ومعبرة عن إجابات مفردات العينة، الأمر الذي يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي في تعميم نتائج البحث والاطمئنان على مصداقيتها.

رابعاً: النتائج الإحصائية الوصفية المتعلقة بمتغيرات ومحاور الدراسة

من خلال قيامنا بالبحث الميداني وتشخيص الظاهرة المدروسة وجمع البيانات اللازمة حول تلك الظاهرة من خلال استخدام تقنيات وأساليب منهجية من شأنها أن تدعم الباحث في قيامه بعمل بحثه، يستوجب عليه أن ينظم تلك البيانات المتحصل عليها وتصنيفها وتبويبها في جداول احصائية حتى يسهل معالجتها وتحليلها كمياً وكيفياً بشكل يتماشى مع أهداف وفرضيات الدراسة المطروحة، والخروج بنتائج الدراسة النهائية والوصول إلى نتائج دقيقة حول الظاهرة المدروسة.

1. عرض وتحليل بيانات المحور الأول

حيث نعرض تحليل البيانات المتعلقة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعدل الأهمية النسبية لفقرات المحور مع إيضاح درجة استجابة المستقصى منهم لهذا المحور في الجدول التالي:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

جدول رقم (22-04): مدى تأثير مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات

المؤسسات

العبارات الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	الاتجاه العام
X-1	34	28	06	04	00	4.2778	0.84290	85.55	01	موافق تماما
	47.2	38.9	8.3	5.6	00					
X-2	28	28	08	05	03	4.0139	1.08112	80.28	04	موافق
	38.9	38.9	11.1	6.9	4.2					
X-3	26	30	10	04	02	4.0278	0.99254	80.55	03	موافق
	36.1	41.7	13.9	5.6	2.8					
X-4	10	40	08	08	06	3.5556	1.12449	71.11	07	موافق
	13.9	55.6	11.1	11.1	8.3					
X-5	28	36	06	02	00	4.2500	0.72675	85.00	02	موافق
	38.9	50.0	8.3	2.8	00					
X-6	20	20	15	11	06	3.5139	1.27813	70.28	08	موافق
	27.80	27.80	20.8	15.3	8.3					
X-7	23	34	08	05	02	3.9861	0.98572	79.72	06	موافق
	31.9	47.2	11.1	6.9	2.8					
X-8	24	33	08	05	02	4.0000	0.99293	80.00	05	موافق
	33.3	45.8	11.1	6.9	2.8					
المعدل العام للمحور ككل						3.9531	0.53915	////////	////////	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

وفقا لمخرجات المحور الأول للمتغير المستقل الأول والذي يتمحور حول مدى تأثير مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات، يتضح من الجدول رقم (22-04) أن المتوسط الحسابي المرجح العام هو 3.9531 وانحراف معياري 0.53915، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا، وهذا لتحديد درجة التأثير والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث أظهرت النتائج أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على أن رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات تعد كمرحلة أولية من مراحل مخطط عصرنة الإدارة الجبائية.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

كما يتضح من الجدول السابق أن درجة أهمية برنامج مخطط عصرنة الإدارة الجبائية جاءت بدرجة كبيرة وذلك على النحو التالي:

- بلغ أكبر معدل للأهمية النسبية في هذا المحور للعبارة رقم X-1 والتي تنص على أن الجزائر تسعى إلى تطبيق الآليات الحديثة ورقمنة القطاع الضريبي على غرار مديرية كبريات المؤسسات أعلى نسبة وبلغت 85.55% من أفراد العينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 4.27 وبنحرف معياري 0.84 وهذا يدل على اتجاه رأي العينة حول هذا العنصر بدرجة كبيرة جدا.

- كما كانت العبارة X-5 من أكثر أهمية نسبية من العبارات الأخرى والتي تنص على أن تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني يمنح أرباحية كبيرة في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة سواء للمكلفين أو الإدارة الجبائية حيث كانت نسبة المتوسط المعياري لهذه الفقرة 4.25 وبنحرف معياري 0.72 وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية تصل إلى 85.00%، وهذا يدل على تأثير عصرنة الإدارة الجبائية في تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني.

- كما كانت العبارات X-3 و X-2 و X-8 و X-7 على الترتيب ذات أهمية نسبية مقاربة في بينها تتراوح بين 80.55% إلى 80.00% تقريبا والتي ترمي إلى أنه يكمن تأثير عصرنة الإدارة الجبائية من خلال الانتقال الإدارة الجبائية من شكلها التقليدي إلى الشكل الإلكتروني بإدخال تطبيقات الإعلام الألي ورسكلة المورد البشرية وهو ما عبر عليه من خلال الفقرة الثالثة والثانية، بينما الفقرة الثامنة والسابعة كانت حول تأثير مخطط العصرنة في سرعة انجاز العمليات والملفات وتأثيرها على مؤشرات سير مديرية كبريات المؤسسات من خلال الرقمنة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة.

- وجاءت العبارات X-4 و X-6 ذات أهمية نسبية مقاربة بلغت 71.11% و 70.24% على التوالي وهي تعبر على نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين اتجهوا نحو الاتفاق على العبارتين التي تنص كل منهما على مدى اهتمام مديرية كبريات المؤسسات في تفعيل دور نظام المعلوماتي الإلكتروني من خلال توفير الأجهزة والبرمجيات وكفاءة العنصر البشري.

وهذا يمكن تفسيره بأن معظم أفراد مجتمع الدراسة يرى بأن رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات كمرحلة أولية من مراحل عملية مخطط عصرنة الإدارة الجبائية.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

2. عرض وتحليل بيانات المحور الثاني

جدول رقم (23-04): واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات

العبارات الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	الاتجاه العام
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة		
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
X-1	15	25	12	12	06	3.4583	1.23263	69.17	06	موافق
	20.8	37.5	16.7	16.7	8.3					
X-2	26	26	10	08	02	3.9167	1.09737	78.34	05	موافق
	36.1	36.1	13.9	11.1	2.8					
X-3	21	27	6	12	6	3.0694	1.09192	61.39	08	موافق
	29.2	37.5	8.3	16.7	8.3					
X-4	20	36	12	03	01	3.9861	0.86388	79.72	04	موافق
	27.8	50	16.7	4.2	1.4					
X-5	34	28	04	06	00	4.2500	0.89992	85.00	02	موافق تماما
	47.2	38.9	22.2	11.1	00					
X-6	16	18	14	16	08	3.2500	1.32951	65.00	07	موافق
	22.2	25	19.4	22.2	11.1					
X-7	28	32	04	06	02	4.0833	1.01745	81.67	03	موافق
	38.9	44.4	5.6	8.3	2.8					
X-8	31	36	03	02	00	4.3333	0.69201	86.67	01	موافق
	43.1	50	4.2	2.8	00					
المعدل العام للمحور ككل										
						3.8628	0.8815	////////	////////	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

وفقا لمخرجات المحور الثاني للمتغير المستقل الثاني للدراسة والذي يتمحور حول واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات، يتضح من الجدول رقم (23-04) أن المتوسط الحسابي المرجح العام هو 3.8628 وانحراف معياري 0.8815، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا، وهذا لتحديد درجة التأثير والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث تشير نتائج المحور الثاني على رضا غالبية أفراد العينة، وعليه يمكن القول أن درجة تأثير تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات هي درجة كبيرة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

وقد قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل المحور الثاني حسب توجه استجابات غالبية عينة الدراسة والتي تعكسها لنا الأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية، وسنتناول العبارات حسب ترتيبها من الأولى إلى الأخيرة:

- بلغ أكبر معدل للأهمية النسبية في هذا المحور 86.67% للعبارة رقم X-8 والتي تنص على أن التصريح الجبائي يمكن للمكلف الحصول على إيصال وإشعار بالدفع وإنشاء بنك معلومات خاص به، حيث اتجهت أغلبية آراء العينة حول تأكيد بالموافقة، والمتوسط الحسابي للعبارة وصل 4.33 وبانحراف معياري 0.69 الشيء الذي يعكس الاتجاه العام للأفراد حول مدى تأثير التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات ودرجة انعكاس تطبيقه على المكلفين بالضريبة.

- التصريح الجبائي الإلكتروني يحافظ على خصوصية المعلومات كما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية وهي العبارة X-5 والتي كانت أكثر أهمية بعدة الفقرة الأولى بمتوسط حسابي 4.25 وبانحراف معياري 0.89 صغيرة جداً، وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (بدرجة موافق تماماً) لهذه الفقرة والتي وصلت 85%، وعلى ذلك يمكن اعتبار هذه الفقرة لها تأثير كبير من خلال تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني.

- كما كانت العبارة السابعة من المحور الثاني X-7 ذات أهمية نسبية وصلت 81.67%، يعكس اتجاه أفراد العينة على الاتفاق على ما جاء في الفقرة والتي تنص على أن التصريح الجبائي الإلكتروني يضفي شفافية أكبر ومكافحة مثلى للرشوة والفساد كما يخفف من عبء أعوان مديرية كبريات المؤسسات من خلال تقديم هذه الخدمة، كما تؤكد اتجاه الدراسة ذلك من خلال المتوسط الحسابي بدرجة 4.08 وبانحراف معياري 1.01، بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- وجاءت العبارات X-4 و X-2 ذات أهمية نسبية مقاربة بلغت 79.72% و 78.34% على التوالي وهي تعبر على نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين اتجهوا نحو الاتفاق على العبارتين التي تنص على درجة مساهمة التصريح الجبائي الإلكتروني في الحد من البيروقراطية، وكذلك رصد التصريح الجبائي الإلكتروني للأخطاء التي يرتكبها المكلف تلقائياً، حيث كانت المتوسط الحسابي للعبارة الرابعة بدرجة 3.98 وبانحراف معياري 0.86، بينما العبارة الثانية كان المتوسط الحسابي بقيمة 3.91 وبانحراف معياري 1.09، بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- بينما كانت العبارتين X-1 و X-6 أقل أهمية نسبية من بقية الفقرات، ومتوسط حسابي للفقرة الأولى يقدر 3.45 بدرجة موافق وبانحراف معياري 1.23 كبير نوع ما وهذا يدل على تباين آراء

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

العينة حول هذه الفقرة والتي تنص على التصريح الجبائي آلية بات ولوجها سهلا على المكلفين لتسديد الضرائب والرسوم، نفس الشيء بالنسبة للعبارة السادسة والتي تنص على أن شبكة الإنترنت تساعد من انجاز عملية التصريح الإلكتروني، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.25 بينما الانحراف المعياري 1.33 كذلك انحراف كبير وهذا راجع للتباين أفراد العينة حول هذه العبارة والذي يعكس العراقيل والصعوبات التي مازالت تحول دون تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني.

- العبارة رقم X-3 والتي تنص على أن التصريح الجبائي يتم عبر البوابة المخصصة جبايتك طيلة أيام الأسبوع، حيث بلغت درجة المتوسط الحسابي 3.62 وانحراف معياري كبير بلغ 1.29، وأقل أهمية نسبية من أفراد الدراسة، وذلك راجع لتباين الآراء، الشيء الذي يعكس مشاكل تطبيق تقنية التصريح في الموقع الإلكتروني.

3. عرض وتحليل بيانات المحور الثالث

جدول رقم (24-04): أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية

العبارات الفقرات	اتفق تماما	اتفق التكرار	النسبة	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	التكرار	النسبة	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	الاتجاه العام
	23	25	16	06	02	2.8	3.8472	1.05697	76.94	03	موافق	
	31.9	34.7	22.2	8.3								
X-2	21	23	14	08	06	8.3	3.6250	1.24965	72.50	05	موافق	
	29.2	31.9	19.4	11.1								
X-3	17	21	12	14	08	11.1	3.3472	1.33385	66.94	07	موافق	
	23.6	29.2	16.7	19.4								
X-4	19	31	08	08	06	8.3	3.6806	1.21986	73.61	04	موافق	
	26.4	43.1	11.1	11.1								
X-5	10	32	06	16	08	11.1	3.2778	1.26960	65.56	08	موافق	
	13.9	44.4	8.3	22.2								
X-6	25	33	06	06	02	2.8	4.0139	1.01389	80.278	02	موافق	
	34.7	45.8	8.3	8.3								
X-7	18	22	10	14	08	11.1	3.3889	1.34851	67.78	06	موافق	
	25.0	30.6	13.9	19.4								
X-8	32	28	06	06	02	2.8	4.0833	1.04477	81.67	01	موافق تماما	
	41.7	38.9	8.3	8.3								
المعدل العام للمحور ككل												
							3.6580	1.15216	////////	////////	موافق	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

وفقا لمخرجات المحور الثالث والمتعلق بالمتغير التابع الأول للدراسة والذي يتمحور حول أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات، يتضح من الجدول رقم (24-04) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الثالث هو 3.6580 وانحراف معياري 1.15216، مما يدل على وجود تباين ضئيل جدا بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدة وهذا لتحديد درجة التأثير، والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، حيث تشير نتائج المحور الثالث على رضا غالبية أفراد العينة، وقد قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل المحور الثالث حسب توجه استجابات غالبية عينة الدراسة والتي تعكسها لنا الأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية، وسنتناول العبارات حسب ترتيبها كما يلي:

- جاءت العبارة الأخيرة من المحور الثالث X-8 ذات أهمية نسبية مرتفعة وصلت 81.67%، الأمر الذي يعكس اتجاه أفراد العينة على الاتفاق التام على ما جاء في الفقرة والتي تنص على أن التصريحات الجبائية الإلكترونية يمكن مديرية كبريات المؤسسات بتحسين فعاليتها وعلاقتها مع المكلفين بالضريبة، حيث كان درجة المتوسط الحسابي للفقرة 4.08 و الانحراف المعياري 1.04، وهو يعكس أثر التصريح الجبائي على طرفي العلاقة الضريبية، بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- لم تبعد العبارة X-6 أهمية نسبية على العبارة X-8 بمتوسط حسابي للفقرة 4.01 وانحراف معياري 1.01، وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (بدرجة موافق) لهذه الفقرة 80.27%، حيث تعبر هذه الفقرة عن أثر استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني في تطوير إجراءات الدفع التقليدية إلى إجراءات دفع إلكترونية وهو ما سينعكس في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات، بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- يؤدي اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحويل الإلكتروني إلى التقليل النفقات وبالتالي زيادة الإيرادات وهي العبارة X-1 وجاءت هذه العبارة في الترتيب الثالث من ناحية الأهمية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.85 والانحراف المعياري 1.06، وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (بدرجة موافق) لهذه الفقرة 76.94%، وبالتالي ينعكس تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني على نظام الدفع والتحويل بصورة إلكترونية مما سيزيد من تحسين طرق الدفع والتحويل الجبائي بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- العبارة رقم X-4 والتي تنص على أنه يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة إرشادية ممتازة بين المكلف والإدارة الجبائية مما يساهم في تعزيز الالتزام الضريبي، وهي تعبر على نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين اتجهوا نحو الاتفاق بنسبة 73.61%، ودرجة المتوسط الحسابي 3.68 والانحراف المعياري 1.22 والذي يعبر عن اختلاف بعض آراء العينة على اعتبار عدم الوعي الكافي للمكلفين لاستخدام هذه الخاصية من الخدمات والاكتفاء بالتوجه مباشرة للإدارة الجبائية.

- العبارة رقم X-2 والتي تنص على أن الإيرادات الجبائية في ظل استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني أكثر مما هي عليه عند استعمال الأنظمة القديمة في التحصيل، كانت هذه الفقرة أقل نسبة من الفقرات السابقة قدرت بـ 72.50%، والمتوسط الحسابي للفقرة هو 3.62 بينما الانحراف المعياري 1.24، هذا يدل على أن هناك تباين في آراء العينة بالرغم من درجة موافقة للفقرة، بمعنى نلاحظ في هذه الفقرة هناك عدم دراية لعينة من أفراد الدراسة بمقدار الزيادة في الإيرادات الضريبية ومدى انعكاس تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني نظرا لخصوصية هذه الفقرة بحيث اكتفوا بالحياد عن الإجابة، بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة متوسطة.

- يوجد مستوى مقبول من رضا المكلفين عن الأساليب والإجراءات المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال استخدام نظام التصريح الجبائي الإلكتروني من خلال نص العبارة رقم X-7، وكانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة موافقة على هذه الفقرة 67.78% من مجموع أفراد الدراسة، والمتوسط الحسابي للفقرة هو 3.39 بينما الانحراف المعياري 1.34، نلاحظ هناك تباين في آراء العينة بالرغم من موافقة الأغلبية.

- بينما كانت العبارتين X-3 و X-5 أقل أهمية نسبية من بقية الفقرات، ومتوسط حسابي للفقرة X-3 يقدر 3.35 بدرجة موافق وبانحراف معياري 1.33 كبير نوع ما وهذا يدل على تباين آراء العينة حول هذه الفقرة والتي تنص على أن اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني أداة فعالة في التحصيل الجبائي، نفس الشيء بالنسبة للعبارة X-5 والتي تنص على أن التصريح الإلكتروني يمنح الرضا التام للمكلفين بالريبة لأداء التزاماتهم الجبائية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.27 بينما الانحراف المعياري 1.34 كذلك انحراف كبير وهذا راجع للتباين أفراد العينة حول هذه العبارة والذي يعكس العراقيل والصعوبات التي مازالت تحول دون تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني، وبذلك يمكن اعتبار دور هاتين الفقرتين (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة متوسطة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

4. عرض وتحليل بيانات المحور الرابع

جدول رقم (25-04): التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي

العبارات الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	الاتجاه العام
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	النسبة	النسبة		
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
X-1	27	31	08	04	02	4.0694	0.98333	81.39	03	موافق
	37.5	43.1	11.1	5.6	2.8					
X-2	31	31	08	02	00	4.2639	0.76900	85.28	02	موافق
	43.1	43.1	11.1	2.8	00					
X-3	24	26	10	10	02	3.8333	1.12588	76.67	07	موافق
	33.3	36.1	13.9	13.9	2.8					
X-4	33	30	06	03	00	4.2917	0.79501	85.83	01	موافق تماما
	45.8	41.7	8.3	4.2	00					
X-5	24	28	06	12	02	3.8333	1.15063	76.67	08	موافق
	33.3	38.9	8.3	16.7	2.8					
X-6	26	27	12	06	01	3.9861	0.99990	79.22	05	موافق
	36.1	37.5	16.7	8.3	1.4					
X-7	24	29	08	09	02	3.8889	1.09487	77.78	06	موافق
	33.3	40.3	11.1	12.5	2.8					
X-8	25	31	09	05	02	4.0000	1.00702	80.00	04	موافق
	34.7	43.1	12.5	6.9	2.8					
المعدل العام للمحور ككل										
						4.0208	0.96117	////////	////////	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

وفقا لمخرجات المحور الرابع والمتعلق بالمتغير التابع الثاني للدراسة والذي يتمحور حول التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات، يتضح من الجدول رقم (25-04) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الرابع هو 4.0208 يدل على اتجاه أفراد عينة الدراسة حول الاتفاق حول فقرات الدراسة، وانحراف معياري 0.96117، مما يدل على عدم وجود تباين في آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدة وهذا لتحديد درجة التأثير، حيث تشير نتائج المحور الثالث على رضا غالبية أفراد العينة، وقد قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل المحور الرابع حسب توجه استجابات غالبية عينة الدراسة والتي تعكسها لنا الأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية، وسنتناول العبارات حسب ترتيبها كما يلي:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- العبارة رقم X-4 وهي أكثر الفقرات أهمية وكان أغلبية الأفراد أعطوا درجة الاتفاق العام على هذه الفقرة حيث بلغت الأهمية النسبية للفقرة 85.83%، وتنص هذه الفقرة على استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني يؤدي إلى تخفيف العبء على أعوان الإدارة الجبائية مما يجعلهم يركزون أكثر في عملية الرقابة، وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة 4.29 والانحراف المعياري 0.80، وهذا ما يعزز من تأكيد أفراد العينة إلى دور التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية.

- استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني يجعل من المعلومات المعتمدة عليها لإجراء التحقيق الجبائي أكثر دقة وشفافية مما يساهم في تفعيل الرقابة الجبائية وهي العبارة رقم X-2 والتي كانت من لأكثر الفقرات أهمية نسبية بـ 85.28%، وهو يدل على الاتجاه العام للدراسة نحو الاتفاق حول الفقرة كما بلغ المتوسط الحسابي 4.26 والانحراف المعياري 0.77، وترجع هذه النسب إلى اتجاه آراء أفراد الدراسة حول تعزيز استخدام التصريحات الجبائية الإلكترونية في عملية الرقابة الجبائية، بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- بلغت الأهمية النسبية للفقرة رقم X-1 والتي تنص على أن الاعتماد على التصريح الجبائي الإلكتروني يساعد في توحيد إجراءات الرقابة الجبائية وتبسيطها مما يساهم في رفع فعالية الرقابة الجبائية، حيث قدرت بنسبة 81.31%، والمتوسط الحسابي 4.07 والانحراف المعياري 0.98، وهذا يدل على الاتفاق العام لأفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين في الآراء حول أثر التصريح الجبائي الإلكتروني في عملية توحيد الإجراءات الرقابية وبالتالي تفعيل من عملية الرقابة الجبائية بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- هناك من يرى أن التصريح الجبائي الإلكتروني يساهم في تطبيق برنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية وممارسة التدقيق والرقابة بنجاعة كبيرة والذي عبر عنه في الفقرة رقم X-8، وكانت الأهمية النسبية للفقرة 80.00%، والمتوسط الحسابي 4.00 والانحراف المعياري 1.00، من خلال هذه النتائج نلاحظ اتفاق أفراد عينة الدراسة حول تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني الذي يساهم في الانتقال من آلية العمل التقليدي في الرقابة إلى الفحص الإلكتروني مما يساهم في نجاعة العمل الرقابي والتدقيق الفعال للملفات الجبائية، وبذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- وكانت الفقرة رقم X-6 ذات أهمية نسبية معتبرة بلغت 79.22%، وهي نسبة كبيرة تعبر عن اتجاه آراء أفراد العينة نحو الموافقة للفقرة، كما بلغ المتوسط الحسابي 3.99 والانحراف المعياري 0.99 وهو دليل على أن الفقرة التي تنص على أن اعتماد الفحص الضريبي الإلكتروني يسهل ويسرع من عملية الرقابة ويرفع من كفاءة نتائجه، وهنا

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

يتضح أثر التصريح الجبائي الإلكتروني بصورة غير مباشرة وانعكاسه على عمل المكلفين بالضريبة بمسك الوثائق والمستندات بطريقة إلكترونية من أجل مواكبة عملية الرقمنة التي تنتهجها الإدارة الجبائية، بذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- بلغت الأهمية النسبية للفقرة X-7 نسبة 77.78%، والتي تنص على أن التصريح الجبائي الإلكتروني يساعد في استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية وهي نسبة كبيرة لهذه الفقرة التي تعبر عن اتجاه آراء أفراد العينة، بحيث بلغ قيمة المتوسط الحسابي 3.89 والانحراف المعياري 1.09، وهو يعبر عن الاتجاه العام على الموافقة للفقرة والتي تعتبر بأن التصريح الجبائي الإلكتروني لها أثر في تفعيل الرقابة الجبائية من خلال استغلال الوقت وبرمجة أكثر ملفات للرقابة كما تقضي على حالات التهرب الضريبي، وبذلك يمكن اعتبار دور هذه الفقرة (من وجهة نظر أفراد المجتمع) هو بدرجة كبيرة.

- يؤدي اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية مع المكلفين إلى التقليل من حالات الغش والتهرب الضريبي المعبر عنها في الفقرة X-3 حيث بلغت الأهمية النسبية 76.67%، بينما المتوسط الحسابي 3.83 والانحراف المعياري 1.12، بحيث كان اتجاه آراء أفراد العينة نحو الموافقة بالرغم من تباين آراء بعض أفراد عينة الدراسة على اعتبار أن التصريح الجبائي وحده غير كافٍ في التقليل من حالات الغش والتهرب الضريبي، دون توفر الوعي الكافي للمكلفين بالالتزام بأداء التصريحات الجبائية.

- وجاءت العبارة X-5 بأهمية نسبية كبيرة كذلك 76.67%، والتي نصت أن التصريح الجبائي الإلكتروني يسمح بمراقبة جميع تصريحات المكلفين دون استثناء وتقادي الوقوع في السهو، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.83 والانحراف المعياري 1.15، الاتفاق العام نحو آراء أفراد عينة الدراسة حول هذه الفقرة بالرغم من وجود بعض الآراء التي ترى بأنه ليس بالضرورة أن يكون للتصريح الضريبي الإلكتروني سببا في تقادي الوقوع في السهو أو النسيان بل يجب أن يتوفر العنصر البشري المؤهل القادر على استغلال هذه التكنولوجيا بالشكل السليم والابتعاد عن الأساليب والإجراءات القديمة.

يمكن تفسيره بأن معظم أفراد مجتمع الدراسة يرى بأن التصريحات الجبائية الإلكترونية تعتبر كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

المطلب الثالث: عرض وتحليل فرضيات الدراسة

بعد القيام بتحليل المعطيات الإحصائية التي تم جمعها من ميدان الدراسة توجب على الباحث القيام باختبار الفرضيات التي طرحها في بداية بحثه، من أجل نفيها أو تأكيدها وفق اختبارات إحصائية خاصة بكل فرضية وتبعا لكل متغير إحصائي، وكذا نوع الفرضية المصاغة، ومن أجل قياس علاقات الارتباط وصحة الفرضيات بين متغيرات الدراسة والتي تضمنتها الفرضيات الأربعة، تم استخدام اختبار T للعينة البسيطة (One Sample T) عند مستوى معنوية 5% بمستوى ثقة 95% للمنحنى ذي الطرفين وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة، حيث إذا كانت قيمة T المحسوبة واقعة داخل منطقة قبول النظرية الفرضية، تقبل النظرية الفرضية وترفض النظرية البديلة، بينما إذا كانت قيمة T المحسوبة من واقعة خارج منطقة قبول النظرية الفرضية أي داخل منطقة رفض النظرية الفرضية ترفض النظرية الفرضية وتقبل النظرية البديلة وذلك عند مستوى المعنوية المستعمل في الاختبار، وكذا تم استخدام معامل بيرسون وهو معامل لقياس درجة الترابط بين المتغيرات حيث إذا كانت قيمة المعنوية sig أقل من 0.05، بحيث كانت نسبة الارتباط بين المحاور أكبر 0.7 وهو يدل على أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات المحاور الأربع، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية، وكانت المخرجات كما يلي:

1. تحليل الفرضية الأولى:

جدول رقم (26-04): قيمة معامل الارتباط بين المحور الأول (t1) مع محاور الاستبيان

Correlations				
	t1	t2	t3	t4
t1	Pearson Correlation 1	.815**	.815**	.795**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N 72	72	72	72

** . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه رقم (26-04) وجود علاقة ارتباط طردية موجة وقوية حسب آراء المستطلعين بين فقرات المحور الأول وبقية المحاور، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوية (5%)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بين المحور الأول وبقية المحاور بين 0.795-0.815 وبمستوى معنوية معدوم.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

• اختبار الفرضية الأولى:

"وجود أثر لمخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات".

يتم اختبار الفرضية الأولى من خلال وضع الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير

مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات.

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير

مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات.

جدول رقم (27-04): توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t1	72	3.9531	.53915	.06354

One-Sample Test

Test Value = 0						
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
t1	62.215	71	.000	3.95313	3.8264	4.0798

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للفرضية الأولى 3.95 وهو ما يشير إلى أن

الإجابات تتجه نحو الموافقة حسب قيم مقياس ليكارت الخماسي.

- وكانت قيم T المحسوبة 62.215 وهي أكبر من قيم T الجدولية والمحصورة بين 1.667

بالإيجاب أو السلب، ومستوى دلالة عند مستوى $\text{sig} > 0.05$ وبدرجة حرية 71.

• القرار الإحصائي:

ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى

دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات

المؤسسات".

• القرار التطبيقي:

تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "وجود أثر لمخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة

العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات".

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

2. تحليل الفرضية الثانية:

جدول رقم (28-04): قيمة معامل الارتباط بين المحور الثاني (t2) مع محاور الاستبيان

Correlations					
		t1	t2	t3	t4
t2	Pearson Correlation	.815**	1	.949**	.955**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	72	72	72	72

** . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه رقم (28-04) وجود علاقة ارتباط طردية موجة وقوية جدا حسب آراء المستطلعين حول واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات وبقيت فقرات المحاور الأخرى، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوية (5%)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بين المحور الثاني وبقيت المحاور بين 0.815 - 0.955 وبمستوى معنوية معدوم.

• اختبار الفرضية الثانية:

"وجود أثر إيجابي لواقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات".
 يتم اختبار الفرضية الثانية من خلال وضع الفرضية الصفرية والبدلية كما يلي:
 - الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات.
 - الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات.

جدول رقم (29-04): توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الثانية

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
t2	72	3.8628	.88815	.10467		

One-Sample Test						
Test Value = 0						
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
t2	36.905	71	.000	3.8628	3.6541	4.0716

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للفرضية الأولى 3.86 وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة حسب قيم مقياس ليكارت الخماسي، مع وانحراف معياري قدره 0.88.

- وكانت قيم T المحسوبة 36.905 وهي أكبر من قيم T الجدولية والمحصورة بين 1.667 بالإيجاب أو السلب، ومستوى دلالة عند مستوى معدوم أي $\text{sig} > 0.05$ وبدرجة حرية 71.

• القرار الإحصائي:

ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات".

• القرار التطبيقي:

تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر إيجابي لواقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات".

3. تحليل الفرضية الثالثة:

جدول رقم (30-04): قيمة معامل الارتباط بين المحور الثالث (t3) مع محاور الاستبيان

Correlations					
t1			t2	t3	t4
t3	Pearson Correlation	.815**	.949**	1	.974*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	72	72	72	72

** . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه رقم (30-04) وجود علاقة ارتباط طردية موجة وقوية جدا حسب آراء المستطلعين حول أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية وبقيت فقرات المحاور الأخرى، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوية (5%)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بين المحور الثاني وبقيّة المحاور بين 0.815 - 0.974 وبمستوى معنوية معدوم.

• اختبار الفرضية الثانية:

" أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات "

يتم اختبار الفرضية الثالثة من خلال وضع الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

- الفرضية الصفريّة H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات.

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات.

جدول رقم (31-04): توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t3	72	3.6580	1.15216	.13578

One-Sample Test

Test Value = 0						
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
t3	26.940	71	.000	3.6580	3.3872	3.9287

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للفرضية الثالثة 3.65 وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الموافقة حسب قيم مقياس ليكرت الخماسي، مع وانحراف معياري قدره 1.15.
- وكانت قيم T المحسوبة 26.940 وهي أكبر من قيم T الجدولية والمحصورة بين 1.667 بالإيجاب أو السلب، ومستوى دلالة عند مستوى معنوي أي $\text{sig} > 0.05$ وبدرجة حرية 71.

• القرار الإحصائي:

ترفض الفرضية الصفريّة التي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات ".

• القرار التطبيقي:

تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر للتصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات ".

4. تحليل الفرضية الرابعة:

كذلك سيتم تحليل الفرضية الرابعة كما يلي:

جدول رقم (32-04): قيمة معامل الارتباط بين المحور الرابع (t4) مع محاور الاستبيان

Correlations					
		t1	t2	t3	t4
t4	Pearson Correlation	.795**	.955**	.974**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	72	72	72	72

** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه رقم (32-04) وجود علاقة ارتباط طردية موجة وقوية جدا حسب آراء المستطلعين حول أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي وبقية فقرات المحاور الأخرى، وهي ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوية (5%)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بين المحور الرابع وبقية المحاور بين 0.795 - 0.974 وبمستوى معنوية معدوم.

• اختبار الفرضية الرابعة:

" التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات "

يتم اختبار الفرضية الرابعة من خلال وضع الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات.

- الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في مديرية كبريات المؤسسات

جدول رقم (33-04): توضيح قيم One-Sample Test للفرضية الرابعة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t4	72	4.0208	.96117	.11328

One-Sample Test

Test Value = 0						
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
t4	35.496	71	.000	4.0208	3.7950	4.2467

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للفرضية الرابعة حول أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي يقدر بـ 4.02 وهو ما يشير إلى أن الإجابات تتجه نحو الاتفاق التام حسب قيم مقياس ليكارت الخماسي، مع وانحراف معياري قدره 0.96.

- وكانت قيم T المحسوبة 35.496 وهي أكبر من قيم T الجدولية والمحصورة بين 1.667 والإيجاب أو السلب، ومستوى دلالة عند مستوى معدوم أي $\text{sig} > 0.05$ وبدرجة حرية 71.

• القرار الإحصائي:

ترفض الفرضية الصفريّة التي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لتأثير التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات ".

• القرار التطبيقي:

تقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " تعتبر التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي بمديرية كبريات المؤسسات ".

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التعرف إلى التسيير الجبائي بمديرية كبريات المؤسسات، بحيث كان التركيز على مؤشرات التحصيل والأداء من أجل معرفة أثر تطبيق التصريح الإلكتروني بالمديرية في ظل عصنة الإدارة الجبائية في جانبها الرقمي. بالإضافة إلى ذلك قمنا بالاستعانة بآراء عينة من مجتمع الدراسة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، بحيث ركزنا فيها على الإجابة حول مدى تأثير تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في التقليل من الفجوة الضريبية والرفع من الخدمة الجبائية من خلال تحسين العلاقة الضريبية بين الإدارة والمكلفين بالضريبة وكذا دورها في تفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على حالات الغش والتهرب الضريبي، فمن خلال الدراسة والتحليل استنتجنا مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي:

- تهدف عصنة الادارة الجبائية إلى رقمنة العمليات الجبائية من خلال الإجراءات الإلكترونية المستحدثة بمديرية كبريات المؤسسات من أجل تحسين جودة الخدمة للمكلفين بالضريبة والتقليل من معاناتهم وهذا بإنشاء موقع إلكتروني يوفر جميع المعلومات الضرورية والتصريحات الجبائية بالإضافة إلى تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد.

- يعتبر التصريح الضريبي الإلكتروني كأحد الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لا يمكن الاستغناء عنه من طرف مديرية كبريات المؤسسات لتحسين أدائها ورفع جودة خدماتها العامة المقدمة للمكلفين بالضريبة من أجل تعزيز العلاقة الضريبية.

- يساهم التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد باكتتاب التصريحات ومراجعتها بصفة آلية لتجنب الأخطاء وإرسالها ودفعاً إلكترونياً لربح الوقت دون عناء التنقل، كما يقضي على البيروقراطية الإدارية بحيث يشجع المكلفين على الالتزام الطوعي بالتصريح في الأجل القانونية.

- يعمل تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني بتطوير وتحسين مختلف خدمات الإدارة الجبائية خاصة المتعلقة بالرقابة الجبائية أهمها سرعة معالجة ملفات المكلفين وطلباتهم وتقادي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية.

- استعمال التصريح الضريبي الإلكتروني يساهم في تفعيل نظام الرقابة الجبائية، لأنه يعمل على استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة، وهذا ما يساعد في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المسترجعة من مختلف عمليات الرقابة الجبائية ويرفع من كفاءة نظام الرقابة الجبائية في التصدي لعمليات الغش والتهرب الضريبي وهذا ما تم التأكد منه عن طريق الدراسة الميدانية.

خاتمة عامة

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، حاولنا التطرق إلى أحد أهم المواضيع الراهنة، والتي تشير اهتمام الحكومة الجزائرية، وهو ضرورة تبني فكرة الادارة الالكترونية في ظل الانتشار السريع والكبير الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الالكترونية والذي أصبح ضرورة ملحة واجبة التطبيق في كل القطاعات والميادين، بما في ذلك القطاع الضريبي، أحد أهم موارد الخزينة العمومية.

وعلى هذا الأساس فإن الطموح الأساسي التي تسعى إليه الإدارة الجبائية في الوقت الراهن هو عصنة كافة هيكلها الإدارية على غرار مديرية كبريات المؤسسات التي باشرت بتطبيق الأنظمة المعلوماتية الالكترونية في المجال الجبائي من خلال رقمنة العمليات الجبائية واستحداث طرق جديدة للدفع والتحصيل الجبائي، وذلك من خلال الشروع بالعمل بالتصريح عن بعد باستخدام التصريح الضريبي الإلكتروني كأحد الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لا يمكن الاستغناء عنه من طرف الإدارة الضريبية لتحسين أدائها والرفع من جودة خدماتها وتحسين الالتزام لدى المكلفين بالضريبة وبالتالي التقليل من الفجوة الضريبية.

من خلال ما سبق ولمعالجة الموضوع والإجابة عن السؤال المطروح وهو "مدى مساهمة التصريحات الجبائية الإلكترونية في التقليل من الفجوة الضريبية" بمديرية كبريات المؤسسات ، تم التركيز في البحث على مجموعة من النقاط ذات الصلة بالإشكالية، حيث قسمنا البحث إلى أربعة فصول منها ثلاث فصول نظرية من أجل الإلمام بحيثيات الموضوع والتعريف بمتغيرات الدراسة وفصل رابع تطبيقي تعرفنا فيه على محل الدراسة وحاولنا إبراز أثر تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني في تفعيل العمل الجبائي بها من خلال دراسة تقويمية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الأداء والتسيير المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية، وتدعيما للدراسة التطبيقية تم الاستعانة بدراسة استبائية بغية معرفة توجهات آراء المجتمع الضريبي من استخدام التقنية التصريح الجبائي عن بعد، بعيدا عن لغة الأرقام والحسابات.

وقد تمكنا من دراستنا إلى التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما يخص الفرضيات وأخرى عامة.

- فبالنسبة للفرضية الأولى فوجدنا أن هناك تأثير كبير لمخطط عصنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية، بحيث تعد من أهداف مشروع عصنة الادارة الجبائية هو رقمنة كافة العمليات الجبائية، بحيث تسعى الإدارة الجبائية جاهدة إلى إعادة الثقة بينها وبين المكلفين بالضريبة من أجل الوفاء بالتزاماتهم الجبائية من خلال تقديم خدمات ذات جودة وتلبية احتياجات المكلفين بسهولة مطلقة على أساس النزاهة والشفافية، والتحول من أسلوب الإداري الروتيني والتقليدي إلى إدارة إلكترونية عصرية وإنجاز العمليات الجبائية من خلال الإنترنت والمواقع الإلكترونية، ولقد رأينا ذلك

من خلال الإجراءات الإلكترونية المستحدثة بمديرية كبريات المؤسسات من أجل تحسين جودة الخدمة للمكلفين بالضريبة والتقليل من معاناتهم وهذا بإنشاء موقع إلكتروني يوفر جميع المعلومات الضرورية بالإضافة إلى تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني عن بعد.

- بالنسبة للفرضية الثانية توصلنا لضرورة تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات وباقي المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب لما له من تأثير على تحسين الأداء والارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية المقدمة للمكلفين وتشجيعهم على الالتزام لأداء واجباتهم الجبائية المنوطة بهم، من خلال توظيف المديرية العامة للضرائب التقنيات الرقمية الحديثة في تحويل معاملاتها إلى معاملات الكترونية لخدمة المكلفين، بحيث وضعت تحت تصرفهم بوابة مخصصة للإجراءات الإلكترونية تسمى "جبائتيك" يولج إليها عن طريق العنوان الإلكتروني، تهدف هذه البوابة إلى إمكانية إكتتاب وإرسال التصريحات الجبائية عبر الإنترنت وبالتالي توفير الوقت وتخفيض التكاليف والمساهمة في تفعيل وتعزيز عمل الإدارة الجبائية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة وجدنا أنه للتصريحات الجبائية الإلكترونية أثر في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات، فمن خلال دراستنا لمؤشرات الوعاء والتحصيل وجدنا هناك حس ضريبي ونسبة من الوعي لدى المكلفين التابعين بمديرية كبريات المؤسسات في أداء التصريحات الجبائية سواء كان ذلك في السنوات التي سبقت تطبيق التصريح الإلكتروني أو أثناء استخدام التقنية المستحدثة في أداء التصريح الجبائي بواسطة الانترنت وهذا دليل على تقبل المجتمع الضريبي لفكرة مواكبة العصرنة والرقمنة، بالإضافة لتأثير التصريح الجبائي الإلكتروني في تحسين الإيرادات الضريبية من خلال تخفيض تكاليف التحصيل وسرعة تحصيلها.

- بالنسبة للفرضية الرابعة فهناك ذو دلالة إحصائية بين استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني وزيادة فعالية نظام الرقابة الجبائية لأن التصريح الضريبي الإلكتروني يعمل على استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية وهذا ما يساعد في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية المسترجعة من مختلف عمليات الرقابة الجبائية كما يعمل القضاء على التهرب الضريبي، بالرغم من أن مؤشرات الرقابة والتحصيل بمديرية كبريات المؤسسات لم تعطي صورة واضحة على مدى انعكاس تطبيق التصريح الإلكتروني، إلا أن هناك اتفاق تام بين المجمع الضريبي سواء كان المكلفين بالضريبة أو الإدارة الجبائية على ضرورة الاعتماد على التصريح الضريبي الإلكتروني كآلية لدعم نظام الرقابة الجبائية لأنه يضمن سرعة معالجة المعلومة الجبائية إلى جانب شموله لجميع المكلفين بالضريبة ويرفع من شفافية ودقة وصحة المعلومة الجبائية.

وعليه فإن فكرة عصرنة الإدارة الجبائية يعني بتطبيق الأنظمة المعلوماتية الالكترونية في المجال الجبائي، من خلال تغيير واقع الإدارة الضريبة التقليدية إلى إدارة الكترونية، وتقديم خدمة

الضريبة الالكترونية في أداء الضرائب بمختلف أنواعها، حيث أصبح المكلفون يقومون بأداء التزاماتهم الجبائية بطريقة الكترونية من خلال الموقع الإلكتروني المخصص بذلك دون الحاجة إلى تنقلهم، ضمانا لسرعة الانجاز ودقة في العمل والرفع في كفاءة الادارة الجبائية من خلال تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي وبالتالي التقليل من الفجوة الضريبية.

• نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لأثر التصريحات الجبائية الالكترونية في التقليل من الفجوة الضريبية خلصت الدراسة لجملة من النتائج العامة هي:

- تهدف الإدارة الجبائية في إطار مشروع العصرية إلى سن مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية مست المكلفين بالضريبة وهذا بإنشاء بطاقة إلكترونية لإحصائهم، ولرقمنة الإدارة قامت بإدخال تكنولوجيا المعلومات مثل نظام المعلومات الجبائي جبايتيك وكذا إنشاء مواقع إلكترونية تحتوي على الوثائق والتشريعات الضريبية بالإضافة إلى تقنية التصريح الإلكتروني بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة لتعزيز الثقة وتحسين علاقتهم بهم.

- الهياكل الجديدة للإدارة الجبائية أظهرت تحسين بنسبة عالية في نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة مقارنة بما كانت عليه سابقا.

- إن تفعيل نظام دفع التصريحات الجبائية الالكترونية في اطار عصرية لإدارة الجبائية سيسهل الأمور على المكلف بالضريبة وقيامه بدفع الضرائب في وقتها مما يسمح له بتجنب العقوبات، وكذا تجنبه عناء التنقل.

- التوجه نحو رقمنة النظام الجبائي الإلكتروني واستخدام تقنية التصريح عن بعد ساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية وكفاءة الأعوان المراقبين وزيادة التحصيل الجبائي وتقادي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية.

- يعتبر التصريح الجبائي الإلكتروني كأحد الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل لا يمكن الاستغناء عنه من طرف الإدارة الجبائية وضرورة تعميم تطبيقه.

- بالرغم من كل المجهودات التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق رقمنة كل مراكز الضرائب إلا أنها مازالت تعاني من العديد من النقائص في مجال الرقمنة بالدليل التأخر في تجسيد المشروع واقتصار فقط على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.

- رغم اعتماد مديرية كبريات المؤسسات لخدمة التصريحات الجبائية الالكترونية وما توفره هذه الخدمة من مزايا، إلا انه لا يزال استخدامها في بدايته يعاني بعض الصعوبات ترجع سواء من ناحية الإدارة الجبائية في قلة الكفاءات وعدم القدرة في استخدام هذه التكنولوجيا، أو من جانب المكلفين في صعوبة الولوج للموقع وأداء التصريح بشكل سليم.

التوصيات والاقتراحات :

- انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات تتمثل فيما يلي:
- تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني على غرار مديرية كبريات المؤسسات ليشمل كل المراكز وكل الفئات التابعة للمديرية العامة للضرائب.
 - ضرورة الاهتمام أكثر بوسائل الدفع والسداد الإلكتروني من خلال تفعيل الجهاز المصرفي لإتمام عملية التحصيل الجبائي باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الإلكتروني بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية.
 - ضرورة تحسين وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الانترنت لتقليل من الأعطال المتكررة من أجل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات بكافة مكوناتها في مديرية الضرائب بغية تطوير العمل الضريبي.
 - تطوير نظام التسيير الإدارة الضريبية مما يتلاءم مع طبيعة الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال وجود منظومة تشريعية مناسبة لضمان جهاز ضريبي كفء.
 - بذل المزيد من الجهود فيما يخص العمليات التحسسية لدفع المواطنين إلى الاستخدام اليومي للدفع الإلكتروني، في ظل غياب الوعي والثقافة الإلكترونية.
 - ضرورة العمل على تكييف النظام الجبائي الجزائري مع التحولات التكنولوجية الحديثة وتفعيلها لتطوير أساليب الرقابة الجبائية الإلكترونية، من خلال العمل على استكمال نظام المعلومات الجبائي لتشمل عمليات الرقابة الجبائية ومعالجة التصريحات الإلكترونية وبرمجتها للخضوع للرقابة آلياً وتبليغ المكلف بذلك إلكترونياً أيضاً.
 - تزويد الإدارة الجبائية بشبكة معلومات الكترونية واسعة بين مستخدمي الرقابة الجبائية لتسهيل عملية تبادل المعلومات وربطها بمختلف الإدارات والهيئات الحكومية الأخرى وبالتالي توسيع العمل الرقابي وزيادة فعاليته أكثر.
 - القيام بتأهيل أعوان الإدارة الضريبية وإجراء الحملات الإعلامية التحسسية للمكلفين بدفع الضرائب في إلكترونياً من شأنه أن يقرب بين جميع الأطراف الفاعلة وينشر الوعي الضريبي.
- آفاق الدراسة:
- وفي الأخير نأمل من خلال هذه الدراسة أن تكون منطلقاً لبحوث أخرى في المستقبل على سبيل المثال:
- إعادة نفس الموضوع بدراسة حالة مراكز الضرائب التي سيشعر في تعميم إطلاق تطبيق التصريح الإلكتروني بها.
 - التحديات البيئية والإدارية لتطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب

1. المحاميد موفق، الطبيعة القانونية لقرارات تقدير ضريبة الدخل، الدار العلمية الدولية ومكتبة دار الثقافة، الطبعة الأولى عمان الأردن، 2001.
2. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003.
3. حامد عبد المجيد دراز، المرسى السيد حجازي، المالية العامة، الإسكندرية، 2004.
4. حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
5. حسين مصطفى هلالى وآخرون، الإدارة الإلكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.
6. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
7. خالصي رضا، النظام الجبائي الجزائري، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2006 .
8. دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، التجارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
9. رابع رتيب، الممول والإدارة الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
10. رمضان صديق، الإدارة الضريبية الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
11. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، لبنان، 1998.
12. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
13. شريف مصباح أبو كرش، إدارة المنازعات الجبائية في ربط وتحصيل الضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
14. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2017.
15. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005.
16. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

17. عبد الرؤوف قطيش، الضريبة على القيمة المضافة، دار الخلود، ط1، بيروت، 2002.
18. علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
19. علي السلمي، خواطر في إدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
20. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2006.
21. عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006.
22. لرومي محمد أمين، التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2004.
23. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
24. محمد طاقة، هدي العزاوي، كتاب اقتصاديات المالية العامة، دار النشر والتوزيع والطباعة عمان، 2006.
25. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2004.
26. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومه، الجزائر، 2008.
27. محمد علوم علي المحمود، الطبيعة القانونية والمالية لدين الضريبة وتطبيقاتها في التشريعات الضريبية المقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2010.
28. محمود حسين الوادي، بلال محمود الوادي، المعرفة والإدارة الإلكترونية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
29. منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، ط1، الجزائر، 2009.
30. مصطفى عوادي، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي، مطبعة مزوار، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
31. مفتاح كريم، خصوصية الإثبات في المادة الجبائية، الطبعة الأولى، دار السلام، الرباط، 2016.
32. منصور بن اعمارة، الضرائب على الدخل الإجمالي، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011.
33. منصور بن اعمارة، الرسم على القيمة المضافة، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011.

34. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
35. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
36. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
37. نشأت إدوارد ناشد، ربط الضريبة على الدخل، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
38. نشأت إدوارد ناشد، كتاب ربط الضريبة على الدخل وأثره في العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة، 2008.
39. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية.

• الرسائل والأطروحات الجامعية

1. أمجد وشان، متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017.
2. إبراهيم حراش، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
3. باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بسكرة، 2014.
4. بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.
5. خير الدين وصيف فائزة، عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021.
6. سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

7. فاطمة زعزوعة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2013.
8. محمد قاسمي، عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل السياسة الجبائية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2019.

• المقالات والمنشورات

1. أحسن راكي، سمير عماري، واقع آفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد 3، العدد 1، 2020.
2. أحمد وشان، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 9، العدد 1، 2017.
3. أسامة منصور، الضرائب قانون القيمة المضافة، مش جديد على مصر، جريدة أهل مصر، 2019.
4. أمال حداش، ناصر شارفي، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022.
5. سحر قدور الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها (مدخل استراتيجي)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، 2010.
6. سليمان الفندي، الحقوق الأساسية للمكلف بالضريبة، مجلة جامعة البعث، المجلد 39 العدد 44، جامعة دمشق، 2017.
7. عبد الله سفيان رمادلية، قويدري كمال، تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر، عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجاً، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، الجزائر، المجلد 14، العدد 02، 2020.
8. علي غانم شاكر، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثني، العراق، المجلد السابع، العدد الرابع، 2017.
9. علي هادي عطية مطر الهلالي، مدي ذاتية الاتبات في المنازعات الضريبية، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، 2011.

10. فلة محتال، أحمد بسباس، تأثير تطبيق نظام التصريح الإلكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، جامعة الأغواط، 2020.
11. قاسم محمد عبد الله البعاج، إطار مقترح لتقييم مدى إمكانية تطبيق نظام جبائية باستخدام بطاقة القياس ضريبة الدخل الكترونيا المتوازن للأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 35، 2013.
12. محمد لعربية، فاروق سحنون، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 15، العدد 03، 2021.
13. معين ثابت عارف، أثر التجارة الإلكترونية على الأنظمة الضريبية، مجلة المؤتمر الرابع عشر ومشكلات التحاسب الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، 2008.
14. منير بن عزوق، مسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة لتهرب الضريبي، مجلة طنبه للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 05، المجلد 03، 2020.

• المؤتمرات والملتقيات

1. موسى أحمد جمال الدين، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات لحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

• القوانين والمراسيم

1. إجراءات الرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، 2021.
2. المادة الأولى، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
3. المادة 3 مكرر، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
4. المادة 33 مكرر والمادة 34، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
5. المادة 38 مكرر د، المادة 40، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
6. المادة 45، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
7. المادة 146 والمادة 152، من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
8. المادة 160، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
9. المادة 161، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.

10. المادة 162، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
11. المادة 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
12. المادة 3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
13. المادة 20، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
14. المادة 151 و 152 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
15. المادة 183، لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
16. المادة 224 فقرة 1، لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
17. المادة 282 مكرر 1، لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
18. المادة 282 مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
19. المادة 355 فقرة 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
20. المادة 356 فقرة 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
21. المادة 359 فقرة 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
22. المادة 362 و 363، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
23. المادة 2، قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
24. المادة 51، قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.

25. المادة 76 والمادة 79، قانون الرسم على رقم الأعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
26. المادة 23 من قانون المالية لسنة 2008، المعدلة للمادة 166 من الإجراءات الجبائية.
27. الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
28. النظام الجبائي الجزائري، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2021.
29. دليل الخاضع للضريبة التابع لمركز الضرائب، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
30. ميثاق المكلفين بالضريبة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، منشورات 2010.
31. المادة 416 من القانون المدني الجزائري.
32. المادة 02، من قانون المالية 2002.
33. المادة 33 من القانون رقم 21/01 المتضمن قانون المالية لسنة 2002.
34. المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 327/06.
35. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1426 الموافق لـ 07 يونيو سنة 2008، يحدد تنظيم المديرية الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 43 المؤرخة في: 2005/07/22
36. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 5 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 24 ديسمبر سنة 2017، يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تندرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في: 2017/12/31.
37. المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 21 رجب 1423 الموافق لـ 2002/09/28 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في: 1991/02/23 المعدل والمتمم، المتضمن تنظيم صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، الجريدة الرسمية، العدد 64 المؤرخة في: 2002/09/29

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Christian Schoenauer : **les fondamentaux de la fiscalité**, techniques et applications édition ESKA ; 6eme édition ; Paris ; France ; 2006 .
2. Pierre beltrame, **la fiscalité en France**- hachette livre 6 ème, édition. Paris. France.1998.
3. Riad Bourriche, **Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance**, participation avec cette communication au séminaire national intitulé, Informations et société de la connaissance, organisé les 18- 19 Avril 2009, La faculté des sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine, Algérie.
4. -Marti L.O., Wanjohi M.S., Magutu P.O., Mokoro J.M, **Taxpayers' Attitudes and Tax Compliance Behavior In Kenya**, African Journal Of Business & Management, Aibuma Publishing, April 2010.
5. Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Le Système D'information, levier majeur de modernisation**, la lettre de la DGI, N°81/2015.
6. Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Simplification des démarches administratives** la lettre de la DGI, N°69/2013.
7. Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Amélioration de l'accueil du public**, la lettre de la DGI, N°52/2011
8. Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Le lancement du nouveau système d'information de la DGI <<Jibaya'tic>>**, la lettre de la DGI, N°85/2017.
9. Bulletin d'information de la Direction Générale des Impôts, **Le CONTROL FISCAL: Points d'étapes et orientation stratégiques**, la lettre de la DGI, N°64/2012
10. **Guide pratique de Contribuable**, Ministère des finances, Direction générale des impôts, Algérie, 2022.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب- الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: www.mf.dgi.dz
2. مرجعية نوعية الخدمة، الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: www.mf.dgi.dz
3. رسالة المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، ملتقى حول النظام المعلوماتي نحو إدارة إلكترونية، رسالة شهرية، 2014. انظر الموقع الإلكتروني: www.mfdgi.gov.dz
4. <http://définition.ptidico.com/moderniser.html>, consulté le: 21/01/2022.
5. www.lirmm.fr, système de gestion des fichiers. consulté le: 26/01/2022.
6. www.mfdgi.gov.dz, le système d'information. consulté le: 26/01/2022.
7. www.finance.gov.lb/ar lb/taxation/pages/default.aspx Consulté le: 07 /10/ 2021.
8. <http://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/presentation.html#teleclarer>. Consulté le 06/09/2021

الملاحق



الملحق رقم (01)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

• استمارة الاستبيان

السيد/السيدة.....المحترم/المحترمة

تحية طيبة...نضع بين يديكم استبيان البحث لإتمام موضوع الدراسة (التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية للتقليل من الفجوة الضريبية / دراسة حالة: مديرية كبريات المؤسسات (DGE) ويهدف البحث إلى:

- التعرف على مضمون و دواعي عصنة إدارة الضرائب في الجزائر .
 - تسليط الضوء على اجراءات التصريحات الجبائية الإلكترونية والتعريف بمشروع النظام الجبائي الإلكتروني المستحدث بمديرية كبريات المؤسسات.
 - التعرف على دور نظام التصريح الجبائي الإلكتروني في تحسين العلاقة الضريبية بين الإدارة والمكلف بالضريبة من خلال تعزيز الالتزام والتحصيل الضريبي وتفعيل آليات الرقبة الجبائية.
- وبالنظر لما تمتلكون من معرفة نظرية وخبرة عملية في مجال هذا البحث نرجو منكم ملء استمارة الاستبيان بكل دقة وموضوعية على أمل أن يعود هذا البحث بنتائج تخدم البحث العلمي.
- بعد الاطلاع على كل عبارة ضع إشارة (X) في الخانة التي تراها مناسبة.
- في حالة وجود أي ملاحظات من فيلكم يرجى كتابتها في ورقة إضافية.
- شاكرين حسن تعاونكم وجهودكم الطيبةمع التقدير.

الباحث.....ط.د.قناص علي

• تعريف بعض المصطلحات:

- ✓ **عصنة الإدارة الجبائية:** وهي استخدام الإدارة الضريبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بهامها ومسؤولياتها الكترونيا بواسطة بوابة خاصة عبر الانترنت بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة.
- ✓ **نظام التصريح الجبائي الإلكتروني:** هي وسيلة نقل التصريحات من المكلفين التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات إلى الإدارة الجبائية بطريقة إلكترونية، وذلك من خلال البوابة المخصصة للإجراءات الإلكترونية تسمى "جبائتيك" والتي يولج إليها عن طريق العنوان الإلكتروني www.jibayatic.dz.
- ✓ **الفجوة الضريبية:** ويعبر عنها من خلال العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وهي مدى التزام المكلفين للقوانين الضريبية، بالمقابل دور الإدارة الضريبية هو تشجيع وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي.

المحور الأول: معلومات عامة

- 1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- 2- العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐
- 3- المستوى التعليمي: شهادة مهنية ☐ مستوى جامعي ☐ دراسات عليا ☐
- 4- الوظيفة التي تشغلها:
- 5- سنوات الخبرة: أقل من 05 سنة ☐ من 05 سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 10 سنوات إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

(اختر مربع واحد فقط)

المحور الأول: مخطط عصرنة الإدارة الجبائية في رقمنة العمليات الجبائية بمديرية كبريات المؤسسات

ت	العبارة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	تسعى الجزائر إلى تطبيق الآليات الحديث ورقمنة القطاع الضريبي على غرار مديرية كبريات المؤسسات					
2	يتطلب عصرنة الإدارة الجبائية إلى شكلها الإلكتروني إلى تغيير واقع الإدارة الضريبة التقليدية إلى إدارة الكترونية					
3	يرمي مخطط برنامج العصرنة إدخال تطبيقات و برامج الإعلام الآلي الحديثة و رسكلة الموارد البشرية لتحسين مستواهم					
4	هناك اهتمام في تفعيل دور نظام المعلوماتي الجبائي في مديرية كبريات المؤسسات بكافة مزاياه					
5	يمنح تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني في أرباحية كبير في اتخاذ قرارات صائبة وسليمة سواء من طرف المكلفين أو من طرف الإدارة الجبائية					
6	تعد مديرية كبريات المؤسسات مؤهلة لتسيير العمليات الجبائية إلكترونيا من حيث توفر الأجهزة والبرمجيات وكفاءة العنصر البشري					
7	تؤثر عصرنة مديرية كبريات المؤسسات على مؤشرات سيرها والمتمثلة أساسا في تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين والحد من ظاهرتي الغش والتهرب					
8	رقمنة العمليات الجبائية تمكن المكلف من تصفح رزنامة الالتزامات والديون الجبائية الخاصة به.					

المحور الثاني: واقع تطبيق تقنية التصريح الجبائي الإلكتروني بمديرية كبريات المؤسسات

ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	التصريح الجبائي الإلكتروني آلية جديدة بات ولوجها سهلا على المكلف لتسديد مختلف الضرائب الرسوم.					
2	التصريح الجبائي الإلكتروني يرصد الأخطاء التي يرتكبها المكلف تلقائيا ويصححها					
3	يستطيع المكلف الولوج للموقع الإلكتروني "جبائتيك" والالتزام بالتصريحات الجبائية 24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع					
4	يساهم التصريح عن بعد والتصريح الجبائي الإلكتروني في الحد من مشاكل البيروقراطية					
5	التصريح الإلكتروني يحافظ على خصوصية المعلومات كما يقضي على مشكلة ضياع التصريحات الورقية					
6	تساعد شبكة الانترنت من إنجاز عملية التصريح الجبائي بشكل إلكتروني					
7	التصريح الإلكتروني يضفي شفافية أكبر ومكافحة أمثل للرشوة والفساد وتخفيف العبء على الأعوان الجبائيين					
8	التصريح الإلكتروني يمكن المكلف الحصول على إيصال واشعار بالدفع وإنشاء بنك معلومات خاص به.					

المحور الثالث: أثر التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز الالتزام الضريبي وتحسين الحصيلة الجبائية

ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	يؤدي اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى تقليل النفقات وزيادة الإيرادات للخرينة					
2	إيرادات الجبائية الإلكترونية باستخدام نظام التصريح الجبائي الإلكتروني أعلى من العوائد الضريبية باستخدام الأنظمة التقليدية					
3	يعتبر اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية مع المكلفين أداة فعالة للتحصيل الجبائي					
4	يعتبر نظام تحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد بمثابة واجهة إرشادية ممتازة بين المكلف والإدارة الجبائية مما يساهم في تعزيز الالتزام الضريبي					
5	يمنح تقديم التصريحات الجبائية الإلكترونية الرضا التام للمكلفين بالضريبة لأداء التزاماتهم الجبائية					
6	يؤدي استخدام التصريحات الجبائية الإلكترونية إلى تطوير إجراءات الدفع التقليدية إلى إجراءات دفع إلكترونية مما يساهم في تحسين الحصيلة الجبائية					
7	يوجد مستوى مقبول من رضا المكلفين عن الأساليب والإجراءات المستخدمة حاليا من قبل الإدارة الجبائية من خلال استخدام نظام التصريح والتحصيل الإلكتروني					
8	التصريحات الجبائية الإلكترونية يمكن مديرية كبريات المؤسسات بتحسين فعاليتها وعلاقتها بالمكلفين بالضريبة.					

المحور الرابع: التصريحات الجبائية الإلكترونية كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية والقضاء على التهرب الضريبي

ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	الاعتماد على التصريح الجبائي الإلكتروني يساعد في توحيد إجراءات الرقابة الجبائية وتبسيطها مما يساهم في رفع فالية الرقابة الجبائية					
2	استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني يجعل من المعلومات المعتمد عليها لإجراء التحقيق الجبائي أكثر دقة وشفافية مما يساهم في تفعيل الرقابة الجبائية					
3	يؤدي اعتماد مديرية كبريات المؤسسات نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في عملية التصريحات الجبائية مع المكلفين إلى تقليل حالات الغش والتهرب الضريبي					
4	يؤدي استخدام التصريح الجبائي الإلكتروني إلى تخفيف العبء على أعوان الإدارة الجبائية مما يجعلهم يركزون أكثر في عملية الرقابة الجبائية					
5	التصريح الجبائي الإلكتروني يسمح بمراقبة جميع تصريحات المكلفين دون استثناء وتقادي الوقوع في السهو أو النسيان					
6	اعتماد الفحص الضريبي الإلكتروني يسهل ويسرع من عملية الرقابة ويرفع من كفاءة نتيجته					
7	يساعد التصريح الجبائي الإلكتروني في استغلال الوقت وبرمجة ملفات أكثر للرقابة الجبائية					
8	التصريح الجبائي الإلكتروني يساهم في تطبيق برنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية وممارسة التدقيق والرقابة بنجاعة كبيرة					

الملحق رقم (02)

مخرجات البرنامج الإحصائي

3. النتائج الإحصائية المتعلقة بوصف عينة الدراسة:

• ثبات عينة الدراسة

معاملات ثبات وصدق الدراسة

المحور الأول:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	72	100.0
	Total	72	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.636	8

المحور الثاني:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	72	100.0
	Total	72	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.934	8

المحور الثالث:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	72	100.0
	Total	72	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.988	8

المحور الرابع:

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	72	100.0
	Total	72	100.0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.988	8

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

كل المحاور:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.981	32

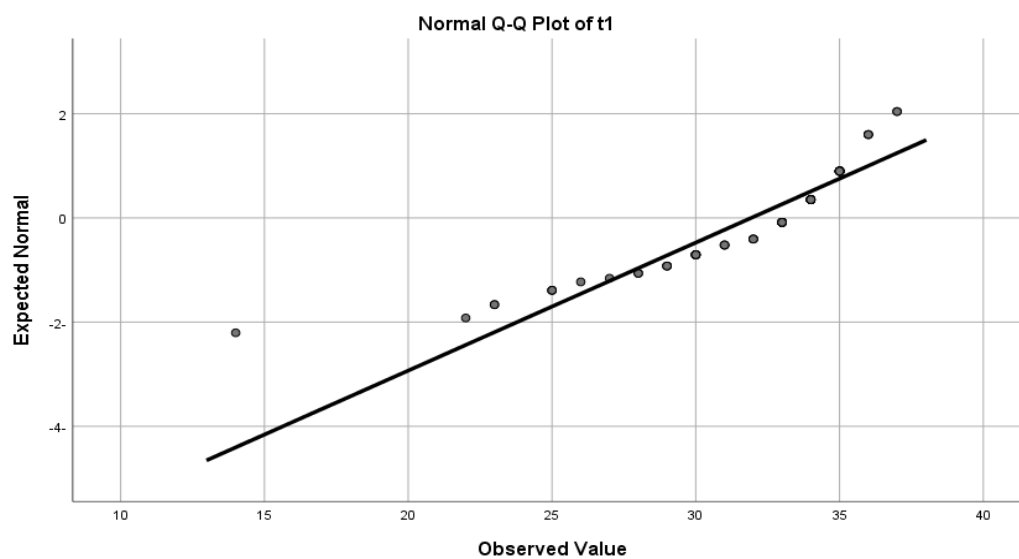
• التوزيع الطبيعي

المحور الأول:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
t1	.242	72	.000	.820	72	.000

a. Lilliefors Significance Correction

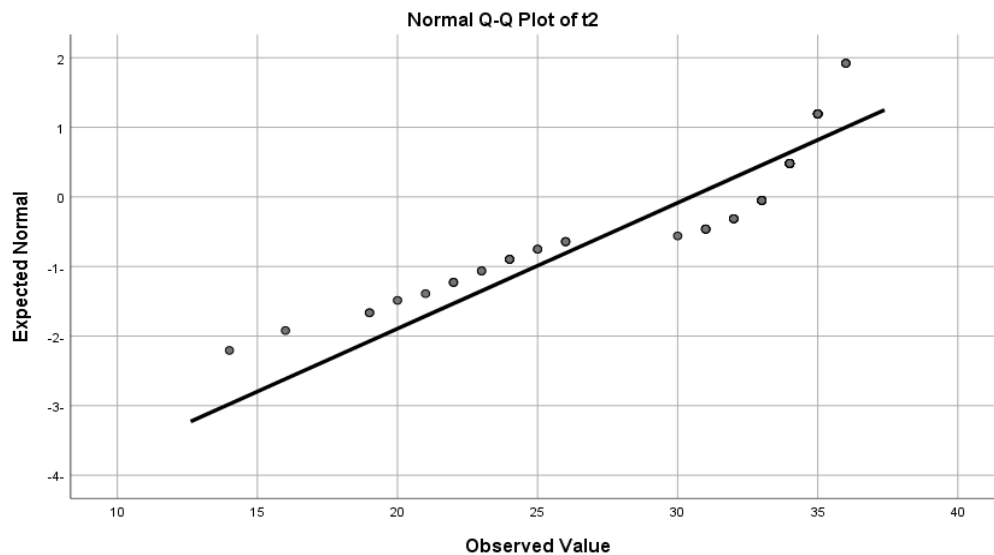


المحور الثاني:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
t2	.273	72	.000	.793	72	.000

a. Lilliefors Significance Correction

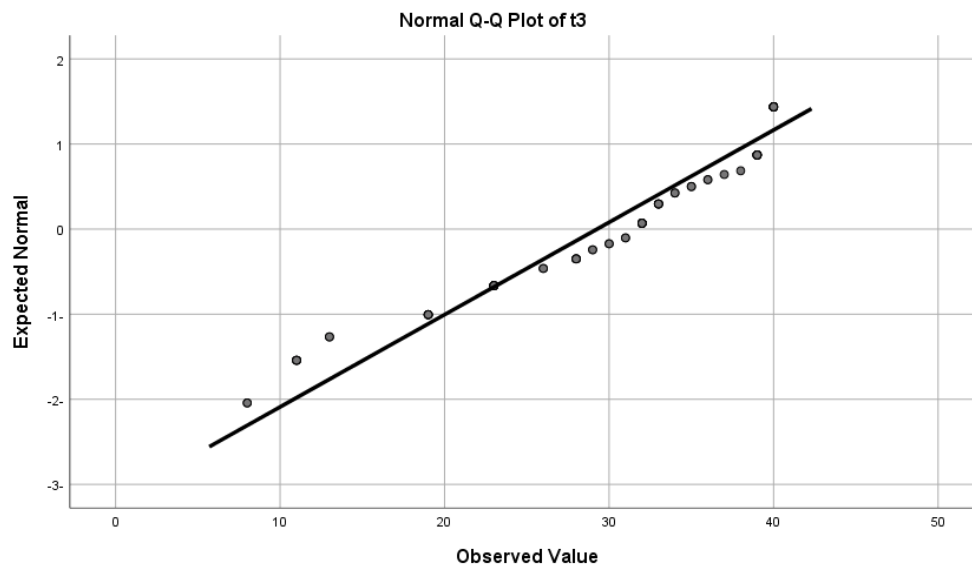


المحور الثالث:

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
t3	.144	72	.001	.907	72	.000

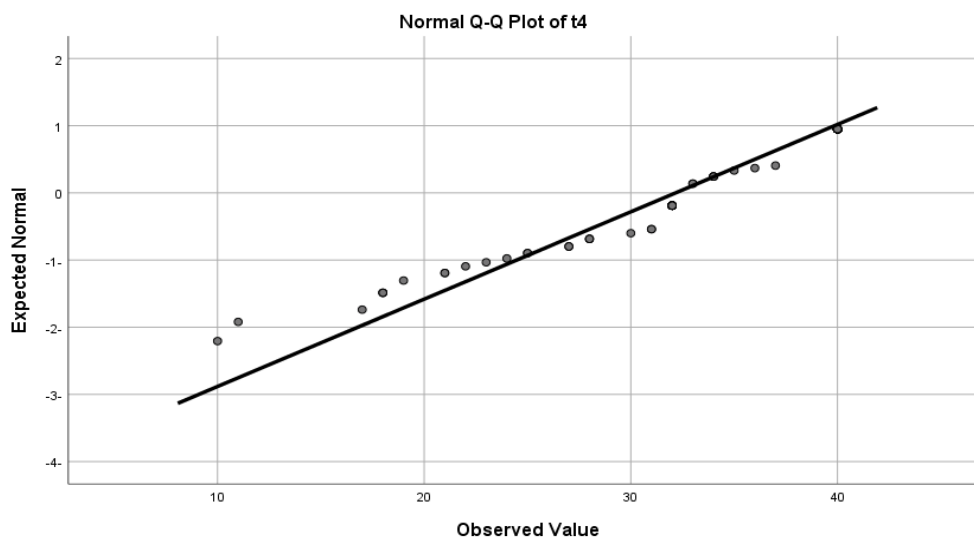
a. Lilliefors Significance Correction



المحور الرابع:

Tests of Normality						
t4	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
t4	.186	72	.000	.868	72	.000

a. Lilliefors Significance Correction



4. النتائج الإحصائية الوصفية المتعلقة بمتغيرات ومحاور الدراسة

• المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المحور الأول:

Statistics										
		X-1	X-2	X-3	X-4	X-5	X-6	X-7	X-8	t1
N	Valid	72	72	72	72	72	72	72	72	72
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.2778	4.0139	4.0278	3.5556	4.2500	3.5139	3.9861	4.0000	3.9531
Std. Deviation		.84290	1.08112	.99254	1.12449	.72675	1.27813	.98572	.99293	.53915

المحور الثاني:

		Statistics							
		X-1	X-2	X-3	X-4	X-5	X-6	X-7	X-8
		T2							
N	Valid	72	72	72	72	72	72	72	72
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.4583	3.9167	3.6250	3.9861	4.2500	3.2500	4.0833	4.3333
Std. Deviation		1.2326	1.09737	1.29395	.86388	.89992	1.32951	1.01745	.69201

المحور الثالث:

		Statistics							
		X-1	X-2	X-3	X-4	X-5	X-6	X-7	X-8
		T3							
N	Valid	72	72	72	72	72	72	72	72
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3.8472	3.6250	3.3472	3.6806	3.2778	4.0139	3.3889	4.0833
Std. Deviation		1.05697	1.24965	1.33385	1.21986	1.2696	1.0138	1.3485	1.04477

المحور الرابع:

		Statistics							
		X-1	X-2	X-3	X-4	X-5	X-6	X-7	X-8
		T4							
N	Valid	72	72	72	72	72	72	72	72
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4.0694	4.2639	3.8333	4.2917	3.8333	3.9861	3.8889	4.0000
Std. Deviation		.98333	.76900	1.12588	.79501	1.15063	.99990	1.09487	1.00702

5. عرض وتحليل فرضيات الدراسة

• ارتباط المحاور

Correlations

		t1	t2	t3	t4
t1	Pearson Correlation	1	.815**	.815**	.795**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	72	72	72	72
t2	Pearson Correlation	.815**	1	.949**	.955**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	72	72	72	72
t3	Pearson Correlation	.815**	.949**	1	.974**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	72	72	72	72
t4	Pearson Correlation	.795**	.955**	.974**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	72	72	72	72

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

• اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t1	72	3.9531	.53915	.06354

One-Sample Test

Test Value = 0

				95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	
				Lower	Upper
t1	62.215	71	.000	3.95313	3.8264 4.0798

الفرضية الثانية:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t2	72	3.8628	.88815	.10467

One-Sample Test

Test Value = 0

				95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	
t2	36.905	71	.000	3.86285	Lower 3.6541 Upper 4.0716

الفرضية الثالثة:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t3	72	3.6580	1.15216	.13578

One-Sample Test

Test Value = 0

				95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	
t3	26.940	71	.000	3.65799	Lower 3.3872 Upper 3.9287

الفرضية الرابع:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t4	72	4.0208	.96117	.11328

One-Sample Test

Test Value = 0

				95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	
t4	35.496	71	.000	4.02083	Lower 3.7950 Upper 4.2467